رياسة مجلس الوزراء

وحدة وادى النيل

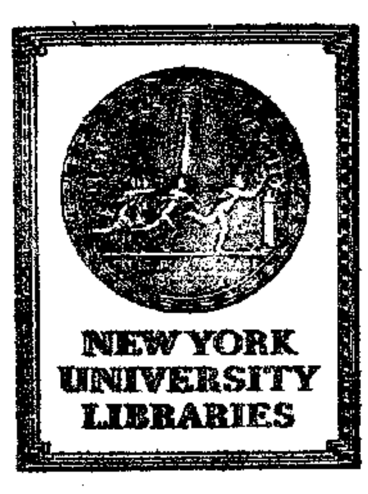
أسسها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٧



WIHDAT WADI AL-NIL



رياسة مجلس الوزراء

وحدة وادى النيل

أسسها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٧

رياسة مجلس الوزراء

Wihdat wadi al-nil

وحدة وادى النيل

أسسها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٩٤٧

لوحة رقم ١

خريطة حوض النيل

مقياس الرسم ١ : ١٥٠٠٠٠٠٠

كيلومترات

أميال

سكك حديدية

البحر الابيض المتوسط

خليج سلوم

بورسعيد

الاسكندرية

القاهرة

واحة سيوه

مصر

ليبيا

الواحات الخارجة

وادي حلفا

أبو حمد

مروى

عطبرة

السودان المصرى

الخرطوم

جبل أولياء

خشم القربة

واد مدنى

الدويم

سنار

سنجا

الأبيض

الفاشر

الرصيرص

الحبشة

ملكال

الناصر

شامبى

بور

منجلا

نمولى

أوغندا

بحيرة فكتوريا

كينيا

الكنغو البلجيكية

تنجانيقا

خط الاستواء

المحيط الهندى

مصلحة المساحة ١٩٤٧ (٤٢/١٢٣)

وحدة وادى النيل

أسسها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

موضوعات الرسالة :

مقـــدمة

تتناول هـذه الرسالة موضوع وحدة وادى النيل ببيان الأسس الطبيعية ، والأثنوجرافية والثقافية والاقتصادية التى قامت عليها هذه الوحدة ووصف المظاهر التى اتخذتها أو تجلت فيها فى خلال العصور التاريخية قديمها وحديثها .

وقد نهج مؤلفو الفصول المختلفة التى تتكون منها مادة البحث المنهج الجغرافى التاريخى لاعتقادهم بأن اتخاذه كفيل بإعانة طالب الحقيقة فى أمر مصر والسودان على تحقيق بغيته ، وتوخوا الاقتصار على المسائل الرئيسية حرصا منهم على إظهارها بارزة ، واستمدوا حقائقهم مما اهتدى إليه التحقيق العلمى الحديث فى أوروبا وأمريكا .

وتولى الدكتور عباس عمار درس الأسس الجغرافية للوحدة فأكد توقف الحياة فى أولياتها ومكملاتها معا على ارتباط أجزاء الوادى بعضها بالبعض الآخر وأظهر أن ليس بحوض النيل عقبات منيعة تحول دون سهولة انتقال الجماعات الإنسانية والفصائل الحيوانية أو النباتية من مكان إلى آخر فيه ، ومما يتصل بذلك ماذكره الدكتور عمار عن تدرج الظواهر الطبيعية تدرجا لطيفا من الشمال إلى الجنوب أو بالعكس مما جعل الانتقال هينا والاستيطان فى المواطن الجديدة مقبولا .

وقد شرح الدكتور عمار ما كان لهذه الخواص وغيرها من آثار فى تكوين الجماعات الإنسانية ومواردها المعاشية وأحوالها الاقتصادية وحياتها الثقافية ، وانتهى إلى الحكم العام المستند إلى واقع الملاحظة بأنه كلما خلص أمر الوادى إلى سكانه فلم يرتبط فريق منهم بوحدات بعيدة عنه . غريبة عنه فى اقتصادياتها وثقافتها كلما تم التوازن بين بيئة الوادى الطبيعية وبيئته البشرية فتوطد الأمن وسعد الناس وارتقت مستوياتهم المادية والمعنوية ، وأود أن أوجه نظر القارئ للتطبيق الرائع لهـذا الحكم العام فى الصفحات التى خصصها الدكتور عمار لأحوال الجماعات البدائية التى تسكن الأقاليم الجنوبية من الوادى ، كما أود أن أوجه نظره أيضا لتطبيق قيم آخر يجده فى القسم الذى خصصه المؤلف للأسس الاقتصادية للوحدة .

وقد تجلت تلك الوحدة فى التاريخ ، وهى وإن اتخذت فى العصور المختلفة مظاهر تتنوع باختلاف الأزمنة فإنها واحدة جوهرا وينبوعا .

ففى العصور القديمة نالت مصر لظروفها الخاصة ميزة السبق فى إقامة صرح الحضارة، فكان نصيبها فى تلك العصور أن تتولى نشرها فى أرجاء الوادى .

وقد وصف الدكتور ابراهيم نصحى والدكتور أحمد بدوى كيف تم هذا وكيف انتقلت نحو الجنوب أنظمة مصر الإدارية وفنونها وعلومها ومعتقداتها الدينية ومثلها العليا الروحية والخلقية ، وكيف بذل رجال الحكم والدين والتجار والصناع المصريون ما بذلوا فى رفع بنود الأمن والرخا فى الأقاليم الجنوبية والنهوض بأهله لمستوى المصريين . وقد بلغ الأمر فى ذلك أن امتزج أهل الشمال وأهل الجنوب امتزاجا حقيقيا فى وطن واحد . يدل على هذا كله ما لا يزال قائما من الآثار فى شمالى السودان وما سجله التاريخ عن أن مصر نفسها كانت كلما أضعفت الاعتداءات الخارجية روحها القومية تستمد من الحيوية القومية من الجنوب ما يعينها على النهوض ، وأروع الأمثلة على هـذا ما ذكره المؤلفان عن إمارة نباطا وعما لقيته الحركات القومية المصرية الثائرة على النفوذ اليونانى من تأييد وعون من أمراء الجنوب .

والثابت فى التاريخ أنه كلما اندمجت مصر سياسيا فى دول عامة كالدولة الفارسية أو المقدونية أو الرومانية أو العربية أو العثمانية كلما ضعفت روابطها السياسـية بأقاليم الوادى الأخرى ، ولكنها تبقى لهـا بتلك الأقاليم صلات أقوى وأمتن تتصل بالحياة الاقتصادية والثقافية — وآية ذلك ما حدث بعد الفتح الاسلامى من تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسـلامية ، وهو تحول لم تنظمه حكومة ولم تجر به خطة موضوعة بل تم وجرى بفعل دوافع الوحدة الأبدية .

وقد عقد الدكتور عمـار لهذا الموضوع الخطير فصلا خاصا ينقل القارئ الى نهـاية القرن الثامن عشر ومستهل عصر الوحدة الشاملة فى القرن التاسع عشر .

قام بناء الوحدة على يد محمد على واسماعيل ،ووضع المصريون عند ما أطلق محمد على قوى مصر من عقالها قواعده وشاركهم السودانيون فى توطيده ورفعه وزالت من مصر كما زالت من السودان العصبيات الخصوصية وحلت محلها فى الوادى حكومة واحدة لوطن واحد .

وقد وجهنا عناية القارئ لإدراك أمر خطير هو أن ما قام به محمد على واسماعيل أنقذ وادى النيل نهائيا من المصير الذى أصاب القارة الافريقية فى أطرافها وفى أقاليمها الداخلية ، فى أممها العربية وجماعاتها البدائية عند ما امتدت اليها موجة الزحف الأوربى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إذ أن تلك الموجة لـما امتدت الى شمالى وادى النيل وجنوبيه وجدت فيهما بناء راسخ القواعد فلم تقو على هدمه وعلى تحطيم قوى أهله المعنوية .

وقـد شرحنا وصول تلك الموجة لمصر أولا وللسودان ثانيـا فأشرنا الى التدخل الأوربى فى شئون مصر والى الاحتلال البريطانى لأرضها والهيمنة البريطانية على حكومتها والى ما ترتب على هذا من اختلال أمر السودان وتفشى الفوضى المهدية فى أقاليمه . وسجلنا " وصمـة العار " اللاصقة بترك أهل السودان لتلك الفوضى وبالحيلولة بين حكومة مصر واستخدام مالها ورجالها للقيام بواجبها نحو السودان وأهله .

ثم بينا ما حدث عند استرداد السودان بجهود المصريين والسودانيين من رجال الجيش المصرى تعينهم فرق انجليزية من اقامة الحكومة الثنائية فى السودان فى سنة ١٨٩٩ — وسجلنا الفرق بين التحديد البريطانى الرسمى لذلك الاتفاق وأغراضه وماجرى عليه الموظفون البريطانيون فى السودان من العمل على الفصل الفعلى بين مصر والسودان .

وقد عقد اليمباشى عبد الرحمن زكى فصلا خاصا لتقدم السودان فى القرنين التاسع عشر والعشرين وما بذله المصريون فى سبيل ذلك التقدم اختتمنا به هذه الرسالة وإنا لا نقصد به منا أو مباهاة، بل لا نرمى به إلا وضعا للحقيقة فى نصابها وردا على حملة التشويه التى يرددها المالكون لوسائل التشهير والتشويه الباسطون أيديهم فى وقتنا الحاضر على السودان والمسيطرون على أهله .

وإن مصر لتستغنى عن هذا كله ، فان سندها هو ذلك الرباط الخالد المقدس ، هو ذلك النهر المبارك الذى عاصر أقوى ما عرف التاريخ من امبراطوريات وقد فنيت كلها الواحدة بعد الأخرى ولم يفن هو ، وفى هذا عبرة لمن اعتبر .

محمد شفيق غربال

القسم الجغرافى

١ — وحدة وادى النيل

الأسس الطبيعية والاثنوجرافية والثقافية والاقتصادية

الأسس الطبيعية :

ليس فى العالم كله نهر ارتبطت به حياة السكان الذين يعيشون فى حوضه ارتباط سكان حوض النيل بالنهر الذى يجرى فيه ... وليس هناك أراض تدين بوجودها أولا ، ثم بخصوبتها ثانيا ؛ كما تدين تربة مصر والسودان بوجودها وخصوبتها لنهر النيل ... وليس هناك أقاليم تتوقف حياتها على ماء نهر كما تتوقف حياة وادى النيل على ما يحمله إليها النهر وروافده من الماء ، بل وليس هنالك شعوب يتوقف مستقبلها الاقتصادى — من حيث التوسع فى أراضيها واستصلاح الصحارى والبرارى فيها — كما يتوقف المستقبل الاقتصادى لشعب وادى النيل على المشروعات التى يمكن أن تقام للتحكم فى النهر ، تحكما يزيد من كمية الماء الذى يمكن تخزينه من فصل الفيضان إلى أشهر التحاريق ، وأخيرا فليس هناك نهر لعب فى توحيد واديه وتشابك مصالح سكانه مثل ذلك الدور الذى لعبه نهر النيل فى مختلف عهود التاريخ .

ذلك أن نهر النيل يجرى — فى جزء كبير من حوضه الأدنى — فى أقاليم صحراوية جافة لا يصيبها من المطر كميات يمكن أن يعتمد عليها فى الزراعة ، وهو كذلك نهر يفيض فى فصل فيملأ مجراه ويطغى أحيانا على جوانبه ، ويغيض فى فصل آخر فيجف ماؤه أو يكاد ، ويصعب على السكان أن يضمنوا الماء لشربهم وشرب حيواناتهم فى بعض أوقات الصيف ، وهو فصل التحاريق . من أجل هذا تفاوتت أهمية النهر بالنسبة لسكانه ، واختلفت درجة الاعتماد عليه بحسب قرب الإقليم أو بعده عن منابع النيل ، فأما الأراضى التى تقع شمال التقاء العطبرة بالنهر — أى شمال السودان وكل جهات القطر المصرى — فهى الأراضى الصحراوية أو شبه الصحراوية وهى لهذا أقاليم جافة لا يكاد يسقط فيها مطر يذكر ، ومن هنا كانت أهمية النهر لها أهمية حيوية وكانت حاجتها إلى ماء النيل حاجة ماسة ، واستحال على أهلها أن يعيشوا عيشة استقرار بغير ماء النيل الذى تعتمد أراضيهم عليه اعتمادا تاما ، وأما الأراضى التى تقع إلى جنوب التقاء العطبرة بالنيل فأقاليم يصيبها من المطر كميات أكبر ، وزراعتها فى الواقع أقل اعتمادا على النهر ، وهى فوق هذا أقاليم يكاد يتوافر لها ماء الرى على مدار السنة ، إذ أن للنيل منبعين ، منبع استوائى ،

ومنبع حبشى ، وقد نظمت الطبيعة جريان المـاء فى النهر بشكل يضمن للزراعات المختلفة حاجتها من المـاء .

وهذا التباين — بين الأجزاء العليا فى حوض النيل والأجزاء الدنيا منه — فى درجة أهمية النهر لزراعتها ، أدى إلى اشتباك مصالح الجزأين ، وارتباط المنافع ارتباطا لا يمكن فصله بحال من الأحوال ، ذلك لأن أى تعارض بين مصلحة شمال الوادى وجنوبه ، وأى تضارب فى اتجاهات سكانهما ، وأى تغليب لوجهة نظر معينة ، إنمـا يؤدّى حتما إلى تهـديد مباشر وصريح لمصالح أحد الفريقين ، وهذه حالة أكثر بروزا ووضوحا فى الشق الأدنى من الوادى عامة وحالة القطر المصرى بشكل خاص .

على أن توقف رفاهية مصر ، واعتماد تقدم إنتاجها الاقتصادى على ضمان مصالحها فى الجزء الأعلى من وادى النيل ، وحسن الاستفادة من المـاء الذى يجرى إلى النهر من منابعه الاستوائية والحبشية ، قد تحول تحوّلا خطيرا منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وأخذت هذه الخطورة تزداد منذ ذلك الوقت عاما بعـد عام . ذلك أن مصر كانت — إلى عهد حكم محمد على فى ١٨٠٥ — تكاد تكتفى بزراعتهـا الشتوية التى تعتمد على ماء الفيضان السنوى ، وهو ظاهرة لم تكن مصر لتخشى تهديدها من الجنوب ، ثم أحدث هـذا العاهل الكبير انقلابا زراعيا فى مصر ، عند ما عنى بتوسيع المساحات الصيفية توسيعا زاد فى عهد خلفائه وأصبحت سـياسة مصر الزراعية ترمى إلى تعميم هذا النوع من الزراعات فى الأراضى التى لم يتم تحويلها إلى نظام الرى الصيفى فى بعض مديريات الصعيد .

هذا التحول فى سياسة مصر الزراعية يتطلب ضمان المـاء الصيفى للمساحات الواسعة، والتحكم فى مائية النيل بحيث تخزن كميات كافيـة من ماء النهر ويحال بينهـا وبين أن تضيع فى البحر مدة الفيضان . . . وإذا كانت مصر قد ضمنت حاجتها من المـاء عند ما كانت تعتمد على الزراعات الشتوية، ولم يكن هنالك ما يهددها، فإن الموقف الآن قد تغير، إذ لا يصعب إطلاقا أن يحال بين مصر وبين ضمان حاجتها من المـاء الصيفى ، وقد يجِدّ من الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية ما يتخذ ذريعة لتبرير مثل هذا العمل الذى لا تستطيع مصر أن تتفادى نتائجه الخطيرة ، سيما وأن المنشئات والمشروعات التى تضمن لهـا حاجتها من المـاء لا يمكن أن تقام داخل حدود مصر ، وإنمـا يمكن أن تقام فى جهات مختلفة من أراضى السودان .

والواقع أن شمال الوادى مدين بوجوده وخصوبته للجنوب ، فقـد كان مجرى النيل فيـه كما كان الوادى لسانا بحريا فى العهود الجيولوجية القديمة ، ثم انحسر البحر عنه ، وبدأت مياه النيل تجرى فيه ، وتحمل إليه من الجنوب تلك العناصر التى كوّنت أراضيه ، فتربة مصر تربة منقولة لم تتكوّن محليا ، والمعـادن التى تتركب منها إنمـا يمكن أن تردّ إلى تكوينات معينة فى الأراضى التى يجرى فيها النيل قرب منابعه المختلفة . فمن أراضى المنابع الحبشية وصل إلى مصر

الصلصال والجير من تحلل الفلسبار والجير من صخورها البركانية ، كما وصل الفسفور من تحلل فسفات الكالسيوم فى الأراضى الحبشية ، ووصل إلينا الكوارتز الرملى من تحلل الصخور التى يجرى فوقها النيل الأزرق وروافده . . . وإلى تكاوين النيس والجرانيت فى الهضبة الاستوائية ترجع التكاوين الصلصالية المحمرة فى أرض مصر، كما ترجع المواد الحديدية فيها إلى ما يحمله النيل الأبيض من تحلل الصخور فى منطقتى بحر الجبل و بحر الغزال ... ، ولا تزال هذه المصادر — التى خلقت تربة مصر — تمدنا مع كل فيضان بما يجدد حيوية الأرض و يعوضها عما فقدته من الخصوبة ... فإذا عجز الجنوب عن أن يبعث إلينا عنصرا من العناصر الضرورية لحياة نوع من النبات، فليس هنالك مصدر طبيعى آخر يستطيع أن يمدنا به ، ولهذا تحتم أن نكمل هذا النقص بالمخصبات الصناعية التى تكلف مصر ملايين الجنيهات فى كل عام، ومن هنا كانت حاجة الزراعة المصرية ماسة إلى استيراد مخصبات الآزوت والبوتاس ، وهما من العناصر التى لا تتوافر بكميات كافية فيما يحمله إلينا النيل وهو يجرى من الجنوب إلى الشمال .

بل إن فضل الجنوب على الشمال وارتباط مصالح شطرى الوادى أحدهما بالآخر إنما يتلمس حتى فى حياة الجماعات البدوية وسكان معظم الواحات المصرية ، ذلك لأن حياة مثل هؤلاء السكان إنما تعتمد اعتمادا كليا على ما يحفرون من آبار يغذيها الماء الباطنى الموجود فى بعض الطبقات، والثابت أن هذا الماء الباطنى فى النصف الجنوبى من الصحراء الشرقية مثلا إنما مصدره الأساسى تلك الأمطار التى تسقط جنوبا فى السودان ثم تغور فى طبقات الخراسان النوبى وتنحدر إلى الشمال تبعا لانحدار السطح العام ، وكذلك الحال فى آبار الواحات الجنوبية الموجودة فى الصحراء اللوبية داخل الحدود المصرية . فالرأى الغالب الذى يرجحه معظم الكتاب أنها تعتمد على ماء باطنى ينحدر فى الطبقات نتيجة لسقوط الأمطار جنوبا فى بعض جهات السودان ، ومن هنا كان عماد الحياة البدوية والمستقرة لسكان مصر جميعا مياه الجنوب سواء أكانت جوفية أم سطحية ، وسواء أحصلنا عليها دون جهد أم تكبدنا فى سبيل حصولنا عليها بعض النفقات و بعض العناء .

والملاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة بين شطرى الوادى بما هو واضح من تداخل كثير من المظاهر الطبيعية فى الشمال والجنوب : فمظاهر السطح تكاد تجرى بنظام واحد، وحالة المناخ والنبات إنما هى حالة تدرج طبيعى لا يحس الإنسان فيه بانتقال فجائى بين مصر والسودان، وليس هنالك عقبات لم يمكن التغلب عليها حتى فى تلك العهود الأولى التى كان يوقف الإنسان فيها أبسط الموانع وتصده أقل العقبات :

(١) أما من حيث مظاهر السطح فهنالك سلاسل جبال البحر الأحمر النارية الحديثة تتجاوز حدود مصر إلى شرقى السودان وإلى الهضبة الحبشية، وهنالك الصحراوان — الشرقية والغربية — يجرى بينهما وادى النيل بسهله الفيضى المحدود يكونان ظاهرة واحدة بارزة فى طبوغرافية مصر والسودان .

(ب) وأما تدرج الحالة المناخية والحياة النباتية فواضح وضوحا تاما من خرائط المناخ والنبات لحوض النيل ؛ فظاهرة الحرارة والمطر مثلا تكاد تكون متشابهة فى جميع خصائصها فى جنوب صعيد مصر وشمال السودان كما تدل على ذلك الأرقام الخاصة بدرجات الحرارة ومداها وبكميات المطر ونظمه ، وكذلك الحال فى نوع النبات الطبيعى ، والغلات الزراعية .

(ج) ولم تكن هنالك عقبات طبيعية حالت بين ربط الشمال بالجنوب ، فالنيل نفسه كان طريقا رئيسيا تبعته الموجات البشرية والهجرات المختلفة فى تنقلها وحركتها لتعمير القارة ، والجنادل القائمة فى جنوب مصر وشمال السودان لم تعطل هذه الوظيفة للنهر ، إذ أن المصريين فى أقدم عصور تاريخهم وفى أوائل أدوار حضارتهم قد استطاعوا أن يستفيدوا من النهر وألا يهابوا تلك الجنادل ، وسكان الجنوب أنفسهم ، وقد كانوا أقل حضارة وأضيق حيلة ، كثيرا ما تحركوا بطريق الوادى ولم تعقهم الجنادل ، ومن هنا كان النيل عامل ربط قوى ووسيلة اتصال بين شطرى الوادى منذ أقدم العهود ، وكذلك لعبت الصحارى الواقعة فى شرق النيل وغربيه دورا هاما فى ربط أجزاء الوادى واندماج سكانه ، وكانت الطرق فيها كثيرة ومطروقة منذ أزمنة بعيدة ، سلكتها الهجرات البشرية التى كونت سكان الوادى وأوجدت الأسس الجنسية المشتركة بين شعوبه ، سواء أكانت هذه هجرات من الجنوب الى الشمال أم كانت حركات مضادة من الشمال إلى الجنوب ، وتبعتها القوافل التجارية التى كان يتم بواسطتها تبادل السلع وتصريف الإنتاج ، كما كانت تلك الطرق هى الوسائل التى وصلت بها المؤثرات الثقافية المختلفة إلى أجزاء الوادى ، بل وتجاوزت حدوده فى كثير من الأحايين .

والملاحظ فى دراسة الاتصالات المختلفة التى كانت قائمة بين أقاليم حوض النيل والعالم الخارجى أنها كانت تتم غالبا عن طريق النهر نفسه ، ولهذا كان توجيه الوادى إلى الشمال ، ومرجع هذا — من جهة — الى أن الظروف الطبيعية المحيطة لم تكن لتسهل كثيرا الاتصال عن غير هذا الطريق ؛ فالغابات فى الجنوب والمرتفعات فى الشرق كانت عقبات لا يمكن تجاهلها ، على أننا من جهة أخرى نستطيع أن نرجع هذا التوجيه ناحية الشمال الى أن مصر قد سبقت غيرها من الأقاليم الافريقية فى التحضر ، وكان موقعها على البحر المتوسط موقعا فريدا جعلها حجر الزاوية فى العالم القديم ، وهيأها لأن تكون حلقة الاتصال الثقافى والتجارى بين أقاليم هذا الجزء من المعمورة .

وليس من شك فى أن مصر قد خطت خطوات إيجابية فى تعرف مجاهل هذا الوادى ، وإخراج سكانه من العزلة التى كان من الممكن أن يعيشوا طويلا فيها ، فالبعثات الكشفية عن منابع النيل ليست ظاهرة حديثة وإنما ترجع الى عهد الأسرات القديمة ، ولم تنقطع محاولات مصر

فى هذه الناحية طوال فترات التاريخ ، وقد سجلت الوثائق التاريخية أخبار هذه البعوث ، و بينت المدى البعيد الذى وصلت اليه فى توغلها جنوبا ، وهو توغل لم توقفه الا صعوبات إقليم السدود الذى كان من المتعذر على المكتشفين قديما أن يتغلبوا عليها ، سيما وأنه لم تكن هنالك تلك الحاجة الملحة التى تدعو الى بذل الجهود الخارقة لتذليل مثل هذه العقبات .

وكما كان لمصر فضل قديم فى الكشف عن منابع النيل ، وكان المصريون القدماء قد بذلوا مجهودا ليس باليسير فى إزاحة القناع عن جزء عظيم من مجراه ، فهم كذلك أصحاب الفضل الأول فى إخراج حوض النيل من عزلته اخراجا نهائيا ، وفتح أبوابه للتيارات الخارجية المختلفة ، والفضل فى هذه الجهود الحديثة إنما يرجع الى محمد على ، هذا الرجل الذى كان له فى استكشاف أعالى النيل يد كبرى ، فقد كان عهد هذا العاهل العظيم من غير أدنى مبالغة عصرا جديدا فى تاريخ الاستكشاف الافريقى عامة والنيل بنوع خاص . ولكى نقدر هذا حق قدره لابد لنا أن نذكر أن جميع المحاولات والمخاطرات التى أقدم عليها المستكشفون كانت تنتهى دائما عند أعالى النيل الأبيض فى منطقة السدود ، ولهذا بقى النيل فيما وراء ذلك سرا غامضا قد أغلقت دونه الأبواب ، حتى نهض فى وادى النيل ذلك الرجل القوى البعيد الآمال ومد يده جنوبها فبسطها على بلاد السودان ، ثم أراد أن يكشف الحجاب عن ذلك السر الغامض فأرسل بعثة أولى عام ١٨٣٩ فاجتازت منطقة السدود ، وما نعرف تاريخ بعثة أخرى اجتازت تلك المستنقعات من قبل ، ثم أردف هذه ببعثة أخرى عام ١٨٤١ وهذه وصلت الى بلدة غندكرو ، وللمرة الأولى اتصلت مصر اتصالا مستمرا بأعالى النيل... على أن محمد على لم تكن له فقط يد كبرى فى كشف القناع عن جزء عظيم من أعالى النيل كان العالم يجهله تماما ، بل كان عهده سببا غير مباشر لكثير من الاستكشافات التى توالت فى النصف الثانى من القرن الماضى ، فان بسط نفوذ مصر على السودان سهل على الكثير من الباحثين وسائل السياحة والاستكشاف لدرجة لم يكن للناس بها عهد[1] .

واذا كان هذا التوجيه لحوض النيل ناحية الشمال قد أصابه فى العهود الأخيرة شىء من الضعف ، وبدأنا نرى تحولا فى هذا التوجيه شرقا الى البحر الأحمر وموانيه ، فمن الضرورى أن ندرك أن هذه سياسة متعمدة لجأ اليها الانجليز كحلقة فى سلسلة محاولاتهم لإضعاف مابين السودان ومصر من صلات ، ولفصم تلك العرى الوثيقة التى تقوم على أساس طبيعى لا تصنع فيه ، هذه السياسة التى ترمى وتعمل على تسهيل المواصلات بين جهات السودان وموانى البحر الأحمر (بورسودان بوجه خاص) وتسهيل المواصلات فى السودان ، سياسة كان يمكن ألا يكون عليها اعتراض لو كان الداعى اليها هو العوامل الاقتصادية البحتة ، ولو كان قد روعى فيها التوازن ، فما يقابل الاهتمام بمنطقة تعمد إهمال المواصلات فى منطقة أخرى ، لكن الملاحظ أن الانجليز فى حكمهم للسودان لم يأخذوا خطوات جدية فى تنفيذ المقترحات المختلفة الخاصة بتسهيل المواصلات بين مصر والسودان عن طريق حلفا ، ولم يبالوا بما فى ذلك من أضرار تمس مصالح المديريات الشمالية من

---

(١) راجع كتاب نهر النيل ، تأليف الدكتور محمد عوض محمد ، صفحتى (١٦ و ١٧) .

السودان ، فالمعروف مثلا أن "بربر" التى كانت مركزا تجاريا فى الماضى ، و "الدامر" التى كانت مركزا دينيا هاما و "شندى" وغيرها ، كل هذه المدن فقدت أهميتها ، وضعف مركزها ، ولم يعد كثير منها إلا شبحا يرمز لما كانت عليه فى الماضى من أهمية ونشاط، وذلك فى رأى (پرڤس) أحد رجال حكومة السودان الانجليز ، مرجعه الى :

" تركيز تجارة الصادر من السودان فى الخرطوم وأم درمان و بور سودان ، وتحويل طرقه التجارية عن وادى النيل الى البحر الأحمر"(١) .

ويمكننا أن نقرر — على ضوء هذه المناقشة السابقة — أن الحدود الفاصلة بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية لا يمكن أن تكون إلا حدودا صورية أو اتفاقات إدارية، إذ أن الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند اليه، فليس هنالك تضاريس تستدعى هذا الفصل، وليس هنالك انتقال طبيعى بخائى يمكن أن نبرر به هذا التحديد، وإنما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الاتصال والاندماج ، سيما وأن هذه الحدود القائمة إنما تقسم أراضى القبيلة الواحدة بمراعيها وآبارها ، فتترك جزءا منها داخل حدود مصر وتترك الجزء الآخر منها فى حدود السودان ، وستتضح هذه الحقيقة من دراسة توزيع جماعات "البشاريين" الذين تفرق بطونهم دون مبرر ، وتفكك وحدتهم دون داع، وتخلق المشاكل بينهم بسبب تقسيم الآبار ومناطق الرعى التى تعودوا أن يستفيدوا منها فائدة مشتركة ، وجرى العرف بينهم على أن تكون مصادر الماء ومواضع الرعى ملكا مشاعا للجميع ، هذا مع ملاحظة أن مثل هذه الجماعات إنما هى وحدات ترتبط بروابط الدم واللغة بباقى قبائل "البجاه" الأخرى التى تسكن شمالها فى مصر وجنوبها فى السودان .

الأسس الأثنوجرافية :

إن الدراسة الاثنوجرافية لسكان وادى النيل على أساس علمى صحيح ، وتوضيح مابين هؤلاء السكان من روابط جنسية قوية ، وبيان العناصر المشتركة التى تدخل فى تكوين مختلف الجماعات فى الشمال والجنوب ، كل ذلك يتطلب تأكيد بعض الحقائق العامة التى لاغنى عنها لفهم هذه الناحية العامة من نواحى مقومات الوحدة بين مصر والسودان :

١ — إن الكلام فى وحدة الجنس لايفهم منه الآن اشتراك جميع السكان فى مميزات جنسية خاصة ، وانتفاء وجود مجموعات بين السكان تشذ فى بعض مميزاتها عن هذا الطابع الجنسى الذى نتصوره ، لأن معنى هذا التسليم بنقاوة الأجناس وهو أمر ينكره البحث العلمى الحديث ، ويتعارض مع تلك الحركات البشرية المستمرة التى عدلت فى كثير من الصفات الأساسية للجماعات التى أثرت فيها ، تعديلا يختلف قوة وضعفا باختلاف الظروف الطبيعية والبشرية التى تحيط

(١) راجع صفحة ١٦٧ من كتاب :

The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

بكل جماعة من الجماعات ، إنما تفهم وحدة الجنس على أساس "التغليب" والاشتراك فى الأصول الجنسية الأولى ، وعدم وجود تلك الفوارق المنفرة التى تجعل الاختلاط أو التزاوج أمرا متعذرا ومستحيلا . ولو أنا أخذنا بفكرة تفاوة الأجناس وتمسكنا باعتبارها أساسا للوحدات القومية ماتوافر لنا هذا فى غير تلك الجماعات الصغيرة المنعزلة التى حصنتها ظروفها الطبيعية من وصول الموجات الخارجية إليها ، أو التى تعيش فى بيئات فقيرة ليس فيها مايغرى تلك الموجات بها .

٢ — إن الخطوط التى يرسمها بعض الكتاب للفصل بين المجموعات الجنسية المختلفة إنما هى خطوط تقريبية عامة لا يقصد بها التحديد بقدر مايقصد التبسيط وتقريب الصورة للأذهان . فالملاحظ أن هنالك أقاليم انتقالية تتداخل فيها الجماعات ، وتختلط فيها الأجناس ، ويصعب فى الواقع أن نحدد الطابع الجنسى لسكان مثل هذه الأقاليم ، ومن هنا كان الانتقال من إقليم جنسى إلى إقليم جنسى آخر انتقالا تدريجيا بطيئا لا يحس به بسرعة ، اللهم إلا إذا قامت عقبات طبيعية تجعل الاختلاط أمرا متعذرا ، وتوقف الجماعات عند حدود لا تتعداها ، فهذا يستحيل عليها أن تتزاوج وأن تختلط بما يجاورها من السكان .

٣ — إن تقسيم الجماعات إلى وحدات جنسية إنما يقوم الآن غالبا على أسس ثقافية أكثر مما يقوم على الأسس الجنسية التى تعتمد على الصفات التشريحية البحتة المنحدرة بالوراثة من جيل إلى جيل . ومن هنا تداخلت الأسس اللغوية ومقومات الثقافة الأخرى كثيرا فى تقسيم الجماعات ، وأصبحت تلعب الآن دورا رئيسيا فى هذه الناحية قد يغلب على الدور الذى تلعبه الأسس الجنسية بمعناها التشريحى المحدود .

٤ — إن وجود مجموعة صغيرة متميزة فى صفاتها الجنسية ومميزاتها الثقافية داخل مجموعة كبيرة تختلف عنها فى الجنس والثقافة أمر ممكن وحقيقة معروفة لمن يدرس تكوين القوميات فى مختلف جهات العالم ، إذ أن هذه الناحية كثيرا ماتخضع للضرورات الاقتصادية والاستراتيجية ، وليس فى هذا الاتجاه مايعيبه إذا توافرت العدالة والمساواة فى معاملة مثل هذه الجماعات ، وإذا روعيت مصالحها المختلفة ، ولم تستغل استغلالا سيئا بالجماعات الأخرى التى تكون الغالبية الكبرى من السكان ، والمعروف أن مثل هذه الأقليات الجنسية والثقافية لا تتمرد ولا تطلب الانفصال إلا إذا جاورتها كتلة كبيرة تمت إليها بروابط الجنس والثقافة ، وكان لهذه الكتلة الكبيرة مصلحة فى ان تثيرها وسياسة مقررة فى تشجيعها على التمرد ضد الغالبية التى تعيش بينها ، أما إذا تركت هذه الجماعات الصغيرة لنفسها فالغالب أنها تعيش هادئة تأخذ نصيبها فى الحقوق وتؤدى ماعليها من الالتزامات ، وتندمج فى الحياة العامة اندماجا يقضى بالتدريج على ما كانت تعيش فيه من انعزال ، وكثيرا ما تكون مصلحة مثل هذه الأقليات فى هذا الاندماج ، إذا كان مستواها الثقافى والحضارى أقل من المستوى العام للوحدة التى تعيش فيها ، إذ أن المصلحة سوف تقضى برفع مستوى تلك الجماعات وتقريبها من المستوى العام بقدر الإمكان .

على ضوء هذه الحقائق الأولية يمكن أن يفهم الوضع الأثنوجرافى لسكان وادى النيل، ويدرك الغرض الذى نقصـده ونرمى إليه من إبراز ما بين الجماعات المختلفة التى تسكن حوض النيل من روابط الدم والجنس ... ولعل أول ما يسترعى النظر عندما يتمعن الإنسان فى خريطة طبوغرافية لحوض النيل انعدام الحواجز الطبيعية التى يمكن أن تفصـل بين سكانه أو أن تجعل الاختلاط والتزاوج بينهم أمرا متعذرا أو صعبا ، اللهم إلا فى بعض المناطق المحدودة فى جهات السدود ، وعلى ذلك فسنرى أن مثل هـذه العقبات لم تحل دون وصول المؤثرات الجنسية والثقافية فيه إلى أشد هذه المناطق انعزالا .

يشغل حوض النيل فى معظم جهاته منبسطات متشـابهة وأقاليم طبيعية متداخلة ، لا يحس المتنقل فيها بتغيير فجائى، بل يراها امتدادا طبيعيا للأرض التى عاش فيها، واتصالا حقيقيا لا يلمس فيه اختلافا أو تغييرا ، ومن هنـا كان التداخل الشديد بين الجماعات والقبائل المختلفة ، وكانت عملية المزج المستمرة بين السكان منذ أقدم العصور . ونظرا لملاءمة معظم هذه البيئات لحياة الرعى والانتقال ، وكانت الموجات الأولى التى عمرت معظم أجزاء الوادى لجماعات رعوية، فقد امتدت حركتها وتعمق أثرها وعم انتشارها غالبية أراضى حوض النيل ، وكذلك كان الحال مع الجماعات الإسلامية الأخيرة ، التى وصلت الى مصر مع الفتح الإسلامى ثم تحركت جنوبا فى الصعيد ،وامتدّ أثرها الى أراضى السودان التى وجدت فيهـا بيئة رعوية صالحة لا تختلف عن البيئة الرعوية التى عاش فيها الأجداد فى الجزيرة العربية قبل ظهور الاسلام بوقت طويل .

و إذا كانت بعض هذه الجماعات الرعوية قـد استقرت على ضفاف النيل واشتغلت بالزراعة فى السهول الفيضية ، فما تختلف هذه الجماعات فى الواقع عن الجماعات المجاورة التى ظلت تشتغل بالرعى وتحيا حياة الانتقال ، وكل ما حدث هو خطوة طبيعية فى طريق الدورة الحضارية ، من المنتظر أن يخطوها — مع الزمن — جماعات أخرى لا تزال حتى الآن ترعى الإبل والماشية بعيدا عن النهر الذى لا تزوره إلا فى أوقات محدودة من العام .

نحن إذن فى حوض النيل أمام تدرج بطئ لمسناه فى المظاهر الطبيعية بمناخها ونباتها، وسنلمسه هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التى تسكن وادى النيل وتتوزع بين أقاليمه فى الشمال والجنوب؛ وسواء أخذنا لون البشرة أو شكل الأنف أو تركيب الشعر فستظل هـذه الحقيقة قائمة ، إذ من المستحيل أن نرى تغيرا فجائيا فى أحدها ونحن ننتقل من منطقة الى منطقة أخرى مجاورة ، وعلى هـذا فإن ذلك الخط الذى يرسمه بعض الكتاب فاصلا بين مـا يسمونه أفريقيا الزنجية وأفريقيا القوقازية (ممتـدا من السنغال الى جنوبى الخرطوم ثم يخنى جنوبا الى غرب الهضبة الحبشية ليصل الى المحيط الهندى عند ممبسه)، ويقسمون السودان على أساسه الى سودان شمالى قوقازى وسودان جنوبى زنجى ، هـذا الخط ينبغى الا نغالى فى أهميته العلمية وأن ننظر اليه كمحاولة من تلك المحاولات التى تقرب بهـا صور الأشياء الى أذهان العامة أو صغار التلاميـذ ، أما اذا أراد

ذوو الأغراض من رجال السياسة والاستعمار أن يتخذوه تكأة لتحقيق مطامع استعمارية، وأن يتعسفوا فيطالبون — على أساسه — بشطر وادي النيل وتمزيق وحدته ، فان من السهل هدم هذا الأساس الذى اعتمدوا عليه دون اعتبار للحقائق العلمية المقررة .

إن التاريخ الجنسى لأفريقيا — شمال مدار السرطان عامة، والجزء الشرقى منها بوجه خاص — يرتبط كل الارتباط فى أصوله بالعناصر التى جرى عرف العلماء الأنثروبولوجيين على أن يسموه بالعناصر الحامية ، وما يعنينا بالطبع أن ندخل فى مناقشة النظريات التى تعرضت للوطن الأصلى لهؤلاء الحاميين ، فسواء أكان هذا الموطن فى جنوب غربى بلاد العرب أم فى مكان ما يجاور الخليج الفارسى أم فى القرن الإفريقى ، فقد تحركوا فى موجات مختلفة متعددة .

فأما الحركات الشمالية فقد وصلت إلى مصر، وأعطت لسكانها طابعهم الأساسى، مع دخول تعديلات ثانوية بدرجات مختلفة نتيجة لتأثر جهات القطر المختلفة بما وصل إليها من عناصر أخرى دخيلة ، لكن كل هذه المؤثرات — الحديثة نسبيا — لم تغير تغييرا جوهريا فى الطابع الجنسى الذى تأثر أساسا بالمميزات الجثمانية التى حملها إلى مصر الحاميون منذ أقدم العصور .

وهذه المؤثرات الحامية هى التى طبعت سكان النوبة القدماء أيضا بطابعهم الجنسى، إذ دلت الكشوف الأركيولوجية والأنثروبولوجية التى وصلت إليها بعثة النوبة على أن هذا الإقليم الذى كان يسكنه منذ أقدم عصوره عناصر تتفق فى صفاتها الجثمانية مع تلك العناصر التى سكنت مصر فيما قبل التاريخ . . . ورغم وصول مؤثرات أخرى كثيرة عدلت بعض التعديل فى صفات أهل النوبة ، فإن الطابع القديم ظل محتفظا بغالبية صفاته ، وظل الأثر الحامى هو الأثر الواضح فى صفات السكان .

أما السودان فما ينبغى أن تجاهل الأثر الحامى القديم فى سكانه ، وما ينبغى أن تخفى النواحى الظاهرة ما يوجد تحتها من أثر حامى عميق ، ذلك لأن الموجات الحامية التى انبعثت من المواطن الأولى للحاميين لا شك فى أن منها ما وصل إلى السودان وساهم مساهمة أساسية فى التكوين الجنسى لسكانه على اختلاف ما يسكنون من أقاليم ، لكن موقع السودان قريبا من موطن الزنوج فى وسط أفريقيا وغربيها، وعدم وجود الحواجز الطبيعية التى تمنع وصول الأثر الزنجى إلى جهات السودان ، واستبعاد قيام قوى تستطيع أن تحول بين هذه الموجات الزنجية وبين انتشارها فى السودان فى بعض العهود ، كل هذا كان من العوامل التى جعلت الأثر الحامى فى هذا الجزء من وادى النيل أقل وضوحا مما هو فى بلاد النوبة وجهات القطر المصرى المختلفة ، ومن هنا تصبح المؤثرات الزنجية أظهر كلما تحركنا جنوبا فى حوض النيل . لكن هذا لا ينفى مطلقا أن العناصر الحامية أساسية فى تكوين الأجداد الأقدمين لسكان السودان . وكذلك كان الحال عند ما وصلت المؤثرات الإسلامية ، فهذه أيضا قضت — ولو ظاهريا — على كثير من المؤثرات الحامية القديمة وصبغت السكان بالصبغة السامية التى أصبحت الطابع الغالب للسكان فى كثير من أراضى السودان .

على أن تقدير مدى الأثر الحامى فى جهات السودان المختلفة أمر لا يمكن الجزم به الآن، نظرا لقلة الحفائر التى عملت فى السودان، ولانحصار ماتم منها فى جهات محدودة فى الشمال غالبا، على عكس ما تم فى إقليم بلاد النوبة مثلا من حفائر كشفت لنا عن نتائج استطعنا أن نكون — على ضوئها — صورة واضحة كاملة للسلالات المختلفة التى ساهمت فى تكوين سكانه منذ أقدم العصور إلى الآن. ومع ذلك فإن الدراسات التى قام بها العلماء فى النواحى الحضارية والاثنوجرافية واللغوية تؤكد كلها هـذا الأثر الحامى القوى، وتنفى عن السودان — تبعا لهذا — تبعية أى جزء منه للنطاق الزنجى فى إفريقية، وها هو الأستاذ "سليجمان"، أكبر ثقة إنجليزى فى النواحى الاثنولوجية للسودان، يبرز هذه الحقيقة — التى يتفق معه فيها جميع الثقاة فى الدراسات الافريقية — فى كل كتاباته منذ ١٩١٣ إلى أن مات منذ سنوات قليلة. ويكفى أن نقتبس هنا الفقرات التالية من مقال له عن "المشكلة الحـامية فى السودان المصرى الإنجليزى" نشر بمجلة المعهد الملكى للعـلوم الانثروبولوجية بالمجلد (الثالث والثلاثين من صفحة ٥٩٣ إلى ٧٠٤) وأن نحيل القارئ إلى محاضرته عن "مصر وافريقيا الزنجية" وإلى مؤلفه الضخم عن القبائل الوثنية فى أعالى النيل[١] :

"إن مقارنة المـادة التى جمعت قادتنى إلى الاعتقاد بأنه فى الاساس الحضارى الذى تقوم عليه الحضـارات الحـالية لشرق وشمـال شرق افريقيا بقايا لحضارة تبـدى من أوجه الشبه الجوهرية بحضارة مصر القديمة مالا يمكن أن يثار معه اعتراض مقبول على أن نعتبرها حامية".

ثم يستطرد الكاتب فيقرر :

"وفكرة وجود أساس من الحضارة الحامية لا يؤخذ بها مرتبطة بالدلائل الطبيعية وحدها، بل يؤيدها بطريقـة بارزة البحوث الحديثـة للأستاذ (وسترمان) فى لغات (الشلوك) وغيرها من اللغات (النيلوتية)".

وسنترك نحن الناحية الثقافية من الأثر الحامى إلى أن يجىء موضعها من الدراسة لنركز على الناحية الجنسية، ولنؤكد أن هناك من الدلائل ما يثبت وجود هذا الأثر الواضح حتى بين سكان السودان الجنوبى، ممـا يتعارض تمـاما مع إطلاق اسم السودان الزنجى على تلك الأقاليم الجنوبية من وادى النيل. وهنا أيضا يكفى أن نقتبس من (سليجمان) فى مقاله السابق الفقرات الآتية :

"فإذا التفتنا الآن الى القبائل شبه الزنجية التى يبدو فيها مظاهر الدم الحامى، فان الجماعات (النيلوتية) — وهى التى تسكن أعالى النيل — أول مايستحق الاعتبار. فليس من شك فى وجود عنصر غريب غير زنجى بين (الشلوك) — أشد الجماعات النيلوتية تطرفا نحو الشمال — وعلى الرغم من أن هذا العنصر الغريب لا يظهر بنفس الوضوح فى (الدنكا والنوير) فلا يمكن أن يكون هنالك شك فى وجوده فيهما أيضا، وان صلاتهم الوثيقة بالشلوك فى صفاتهم الجثمانيـة وفى حضارتهم، لممـا قد يبين أن نفس العناصر — وان كانت بنسب مختلفة نوعا ما — قد تغلغلت فى القبائل الثلاثة كلها".

---

[١] راجع بحوث الأستاذ (سليجمان C. G. Seligman) :

(أ) Hamitic Problem in Anglo-Egyptian Sudan.

(ب) Egypt and Negro Africa.

(ج) Pagan Tribes of the Nilotic Sudan.

وقد أشار الكاتب الى أن العالم الإيطالى (مونحى) قد لاحظ وجود العنصر الحامى بين جماعات الدنكا . . . . وفى الامكان أن نرجع الى الصور الملحقة بمقال (سليجمان) لنرى أن بين الشلوك عنصرا يتميز بأن تقاطيع وجهه ملطفة ، يغلب أنه يمثل الارستقراطية ، ومثل هذا العنصر موجود أيضا بين (الأنواك) الذين يسكنون حوض نهر (بيبور) والذين يقربون جدا من (الشلوك) ، وفيما يلى اقتباس من خطاب الكابتن (كومنز) ورد ضمن مقال (سليجمان) :

" لقد استرعى (الأنواك) نظرى لأول وهلة على أنهم شعب خليط جدا ، فهم متفاوتون بدرجة عظيمة فى اللون والتقاطيع : فبعض وجوههم أوروبية تماما سواء فى انتظام التقاطيع أو اتساع الجبهة ، والبعض منهم ذوو أنوف دقيقة جدا مع فتحات ضيقة وشفاه رقيقة " .

ولا أدل على تعدد العناصر غير الزنجية فى الجماعات النيلوتية من أن دائرة الاختلاف فى المقاسات الجثمانية دائرة متسعة جدا كما تدل الجداول الملحقة بالمقال ، وإذا نحن أغفلنا المفارقات الشذيعة فسنجد مثلا أن النسبة الرأسية للدنكا تتراوح بين ٦٦ و ٨٠ والنسبة الأنفية تتراوح بين ٨٤ و ١٠٢ ، ومثل هذا الاختلاط — الذى أوجد هذه الدائرة الواسعة فى الاختلاف بين سكان هذه المنطقة — لاشك فى أنه يرجع الى تلك العناصر غير الزنجية التى أثرت فى هذه المناطق منذ أقدم العصور .

فليس من شك فى أنه فى فتره بعيدة نسبيا كان هنالك شعب — يمكن أن نطلق عليه اسم السابقين للحاميين — يتحرك أساسا نحو الجنوب والغرب ، فيختلط بسكان أفريقيا الذين سبقوه ، والذين كانوا أغمق منه لونا ، ومن هذا وجدت عدة شعوب تختلف اختلافا بينا فى صفاتها الجثمانية ولكنها تتحد فى أن لها تراثا لغويا مشتركا .

ولعل هذا هو الذى دعا إلى أن يطلق الكتاب على سكان هذا الجزء الجنوبى من السودان اسم " أشباه الزنوج " ليتحاشوا بهذا الخلط بين سكانه و بين الزنوج الحقيقيين ، لكننا لا نرى ضرورة لهذه التسمية التى تحمل فى ثناياها تغليب الطابع الزنجى ، وتخلق فى عقل غير المتخصص لونا من الخلط أدى إلى أن أصبحنا الآن نرى الساسة من رجال الاستعمار يتحللون من هذا التعديل ليطلقوا على السودان الجنوبى اسم (السودان الزنجى) مع أن سكانه بعيدون عن صفات الزنوج الحقيقيين . . . وإذا كان بعض العلماء قد تحللوا من هذه التسمية فى جماعات تقرب فى صفاتها من صفات سكان جنوب السودان وتتفق فى كثير من تاريخها الجنسى مع هذه الجماعات ، فسموا سكان الهضبة الاستوائية مثلا (أنصاف الحاميين) ، وسموا سكان شرق إفريقيا باسم (البانتو) ، وأبعدوا الاصطلاح الزنجى فلم يجمعوا بينه و بين هذه التسمية الخاصة ، فإن الأوان قد آن للتخلص من إطلاق اسم السودان الزنجى على الجزء الجنوبى من حوض النيل ، سيما وأن هناك مؤثرات أخرى غير زنجية وغير حامية قد وصلت إلى سكان المنطقة ، فعدلت فى صفاتهم ، ولطفت تقاطيع وجوههم ، إلى جانب ما أدخلته على حضارتهم وثقافتهم من تغيير وتعديل .

فإذا نحن تركنا جنوب السودان فإن الأثر الحامى قوى جدا فى الجزء الشرقى من وادى النيل ، سيما فى ذلك الجزء الذى يحده من الغرب نهر العطبرة إلى نقطة اتصاله بنهر النيل ، ويحده من الشرق البحر الأحمر ، فهنا تسكن جماعات (البجاه) التى تتوزع قبائلها فى جنوب شرقى مصر وشرقى السودان ، وتمتـــد إلى الارترية وحدود الحبشة ، وهى بهذا لا ترتبط فى توزيعها بهذه الحدود التى اصطلح عليها الساسة ، ولم يراعوا فيهـا ما أكدته الطبيعة وأكده التاريخ من ربط واتصال .

هؤلاء "البجاه" يمثلون الصفات التى عرفت فى مصر منذ عهودما قبل الأسرات أحسن تمثيل وهم يقسمون إلى أربعة أقسام رئيسية :

(أ) العبابدة : الذين يسكنون صحراء مصر الشرقية .

(ب) البشاريون : الذين تقسمهم الحدود الإدارية بين مصر والسودان — كما سبق أن أشرنا — فتترك جزءا منهم داخل الحـــدود المصرية وتترك جزءا آخر يسكن إقليما يمتد حوالى ٨٠ ميلا إلى الجنوب .

(ج) الهـادندوه : الذين ينتشرون جنوب أرض البشاريين فى منطقة تصـل إلى طوكر وخوربركه .

(د) بنو عامر : يسكنون المنطقة جنوب خور بركه ، ممتدين إلى أرض الأرترية ، بل وإلى الحبشة نفسها حيث يعرفون باسم آخر .

لكن على الرغم من أن هؤلاء (البجاه) يمثلون — أحسن من غيرهم — العناصر الحامية القديمة ، فان هناك مؤثرات جنسية وثقافية قد وصلت إليهم ، فليس من شك فى أن الأثر السامى القديم قد أثر فيهم بطريق الموجات التى وصلت إلى شرق أفريقيا عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب ، وليس من شك فى أن بعض المؤثرات التى وصلت إلى مصر عبر شبه جزيرة سيناء قد وصل تأثيرها إلى أرض البجاه ، سيما هذا الأثر السامى الذى حملته القبائل العربية المختلفة التى وصلت إلى مصر منذ الفتح الاسلامى وتحركت جنوبا فى الصعيد ، وكان عليها أن تحتك بقبائل البجاه الذين كانوا يهددون سكان تلك الجهات ، وقد أدى هذا الاحتكاك إلى لون من الاختلاط والتأثير ، سيما عند ما تحالف العرب والبجاه على إسقاط المملكة المسيحية فى بلاد النوبة كما سنرى .

ويمكن أن يتلمس الانسان مظاهر هذه المؤثرات السامية فيما طرأ على لغة العبابدة مثـلا ، فقد كان هؤلاء يتكلمون أولا لغة (البداوة) وهى اللغة التى لا يزال يتكلم بها البشاريون والهادندوة ، لكنهم الآن قد هجروها وأصبحوا يتكلمون اللغة العربية ، وكذلك الحال فى بنى عامر الذين يتكلمون (التيجرى) وهى لغة سامية ... ، والملاحظ أن غالبية (العبابدة) قد طبعوا بالطابع المصرى السائد فى الأقاليم القريبة منهم ، ومع ذلك فلا تزال هنـالك جماعات تسكن الجبال المرتفعة المساحلة للبحر الأحمر ، تحتفظ بكثير من مظاهر ثقافتها القديمة وعاداتها السابقة .

فإذا نحن استثنينا أرض (البجاه) فى شرق السودان ، وتركنا الأجزاء العليا للنيل التى ناقشنا عناصر سكانها القدماء ، فإن الجزء الباقى من السودان هو هذا الجزء الذى (استعرب) وصبغ بالثقافة الإسلامية ، وسنرى أن الجماعات التى تسكنه مما يمكن ربطها بجماعات لا تزال تسكن إلى الآن جهات القطر المصرى المختلفة . على أن اصطباغ هذا الجزء الكبير من السكان بالصبغة العربية والثقافة الإسلامية لا ينفى نفيا تاما انعدام الأثر الحامى الذى لا شك فى أنه كان يكون طبقة هامة ، سبقت وصول المؤثرات العربية ، وكانت جزءا متصلا بالطبقة الجنسية التى ربطنا بها السكان الأصليين فى معظم شمال إفريقيا بما فى ذلك سكان النوبة ومصر فى أقدم العصور . . . ولا أدل على وجود هذا الأثر الحامى قويا من أن نشير إلى أن تحليل أسماء القبائل التى يتكون منها (الكبابيش) — وهم أشد سكان السودان تأثرا بالعرب والثقافة الإسلامية — يدل على أن هنالك ٢٤ قسما من ٨٠ تبدأ كلها بالمقطع (آب) ومعناه فى لغة (البداوة) — لغة البجاه — ابن أو سليل ، مع إضافة أن عددا من هذه الأسماء يتشابه مع أسماء شائعة ومعروفة عند (البجاه) فى شرقى النيل ، وهذا الأثر الجنسى الذى يمكن أن نرجعه إلى البجاه يتفق مع وجود عدد من العادات والخصائص الحضارية التى تتفق مع عادات البجاه وخصائصهم الحضارية .

والملاحظ فى تحليل ثقافة هؤلاء الكبابيش وحضارتهم أنها غير متأثرة إطلاقا بالمؤثرات الزنجية ، إذ أننا فى الواقع أمام ثلاثة عناصر ثقافية ، أقدمها العنصر الحامى ، يعلوه عنصر يرجع إلى ثقافة العرب فى الجاهلية التى لم يستطع الاسلام أن يمحوها محوا كليا من تراث العرب الثقافى ، أما أحدث العناصر وأبرزها فهو الطابع الاسلامى . وما نريد أن نقطع برأى فى طريقة وصول المؤثرات الحامية إلى الكبابيش ، لكن يصح أن نشير إلى أنه لا يشترط أن تكون جماعات من البجاه قد هاجرت فعلا إلى أرض الكبابيش ، بل إن التفسير المعقول هو ما يشير إليه (سليجمان) فى مقاله السابق إذ هو يميل إلى ترجيح أن الكبابيش "قد وصلوا بعد أن أقاموا مع بعض القبائل الشرقية التى تنزل على ضفاف النيل ، وهى قبائل توجد بينها أسماء تبدأ بالمقطع (آب)" .

وما يقال عن " الكبابيش " يمكن أن يقال عن الجماعات العربية الأخرى المنتشرة فى ربوع السودان وبخاصة فى جزئه الشمالى ، مع فارق واضح وهو أننا كلما تحركنا جنوبا كلما ظهرت بعض المؤثرات التى يمكن أن تربط بالموطن الزنجى فى وسط أفريقيا وغربها ، وهو أثر لا يمكن إغفاله إذا تذكرنا العلاقات التجارية وغير التجارية التى كانت تربط بين سكان هذه الأقاليم جميعا منذ أقدم العصور .

*
* *

هذا هو الأساس الجنسى الأول الذى اشتركت فيه كل الجماعات التى تسكن حوض النيل ، وهنالك عنصر آخر كان له أثر قوى فى ربط هذه الجماعات برباط الدم إلى جانب تلك الصلات الروحية والثقافية التى ارتبطت بانتشار هذا العنصر فى إقليم وادى النيل ، هذا هو العنصر العربى

بخصائصه السامية وثقافته الاسلامية . ومن الضرورى — قبل الدخول فى تفاصيل هذه الناحية — أن نشير إلى ثلاث نقط عامة لا بد منها لفهم انتشار العرب والإسلام فى وادى النيل وأثر هذا الانتشار فى تعديل التكوين الجنسى للسكان الذين تأثروا بذلك الانتشار :

أولا — إن وصول المؤثرات السامية إلى حوض النيل أقدم بكثير من ظهور الاسلام وانتشاره خارج الجزيرة العربية ، فقد كان هنالك تجار من العرب ينتقلون إلى افريقيا بحثا عن الذهب والعاج والعبيد والبهار ، وقد عبروا البحر الأحمر وباب المندب وبرزخ السويس منذ عهود بعيدة ونشطت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبطالسة ، ولا شك فى أن عددا غير قليل من هؤلاء قد استقروا فى مصر والسودان ، ولحق بهم عدد كبير من أقاربهم وأهليهم ... كذلك يلاحظ أنه فى القرنين السابقين للعصر المسيحى — وفى القرون الأولى لظهور المسيحية — عبر عدد كبير من "الحميريين" — وهم عرب الجنوب — مضيق باب المندب فاستقروا فى الحبشة وتحرك عدد آخر متتبعا النيل الأزرق ونهر العطبرة ليصلوا عن هذا الطريق إلى بلاد النوبة ، بل لا يبعد أن يكون منهم من اتخذ طريقه غربا إلى كردفان ودارفور ... وعلى هذا ففى الوقت الذى بدأت فيه القبائل العربية الاسلامية حركتها فى مصر جنوبا بعد الفتح الاسلامى بعدة قرون ، لم يكن السودان قطرا يجهله العرب كل الجهل ، إذ كان النيل طريقا تجاريا هاما ، عرفه أسلافهم منذ أمد بعيد .

ثانيا — نظرا للتباين فى سقوط المطر فى جهات السودان المختلفة فان الملاحظ أن الأقاليم النباتية — التى تؤثر فى حياة الحيوان والانسان — تسير متدرجة فى اتجاه من جنوب الجنوب الغربى إلى شمال الشمال الشرقى . ففى أقصى الشمال إقليم صحراوى لايوجد فيه النبات بصفة دائمة إلا قرب الآبار ، وهو لهذا قليل السكان بشكل واضح . والى الجنوب من ذلك منطقة من نوع السهوب التى تقل فيها الشجيرات ويتوافر العشب والمرعى الذى يكفى الابل والماعز فى بعض أشهر السنة ، ولهذا استطاع (الأبّالة) من العرب — وهم الكبابيش رعاة الإبل — أن يعيشوا بكثرة متنقلين فى هذا الإقليم . وتوجد السافانا جنوبى الخرطوم حيث تنمو الحشائش الى ارتفاع واضح فى زمن المطر كما يتناثر بعض الشجر فى هذه المناطق ، والمطر هنا كاف لزراعة الذرة والدخن ، ولذلك كان هذا الإقليم صالحا جدا لتربية الماشية وإنتاج الصمغ الذى يلعب دورا هاما فى حياة السكان فى وسط كردفان ، وهنا يسكن (البقّارة) من العرب الذين يربون الماشية ، كما يعيش (الشلوك) الرعاة . وإلى الجنوب من ذلك توجد السافانا المكشوفة التى تنمو بها الحشائش الطويلة ، والتى تتميز بالسهول المكشوفة التى لاتكاد الأشجار تنمو فيها ، وفى هذا الإقليم يعيش (الدنكا) و (النوير) الذين يسكنون أيضا فى إقليم السدود الذى يحدّ إقليم السافانا من الجنوب . وإلى الغرب والجنوب من هذه السهول نجد إقليما تختلط فيه الحشائش بالأشجار ، وإن كانت الأشجار هنا تنمو إلى ارتفاع كبير ، وهنالك ترعى الماشية إلى أن يظهر الذباب المعروف فيجعل حياة الرعى مستحيلة ، وهذا الإقليم الأخير تقوم فيه مملكة (الزاندى) فى جنوب بحر الغزال ، أما الغابات الاستوائية فما توجد فى السودان الاعلى جوانب مجارى المياه فى أقصى الجنوب .

هذه الخصائص المناخية لعبت دورا هاما فى انتشار القبائل العربية فى جهات السودان المختلفة ، فقد رأى العرب فى أقاليم الإبل الشمالية بيئة مشابهة للبيئة التى عاشوا فيها فى بلادهم بشبه الجزيرة ، لكن انتشارهم فى منطقة رعى الماشية سار أبطأ إلى أن اعتادوا هذه الحياة الجديدة وتركوا رعى الإبل ليرعوا البقر ، ولعل هذا هو السر فى تأخر انتشارهم فى أرض (النيلوتيين) ، وهى أرض لا تختلف — إلا فى الموقع — كثيرا عن المنطقة التى سكنوها واشتغلوا فيها برعى الماشية ، لكن الأمور لو سارت طبيعية ولم تجد ظروف خارجية لاستمر العرب فى انتشارهم إلى الجنوب ، ولصبغوا تلك الأراضى البعيدة بنفس الصبغة العربية الاسلامية التى صبغوا بها الجزء الأكبر من شمال السودان ووسطه ، إذ ليس هنالك من العوائق الطبيعية ما يمكن أن يقف دون انتشارهم ، أو يمنع من توغلهم الذى كان يسير باطراد صوب الجنوب ، فهذه المناطق كلها مناطق رعى ، والعرب أصلا أهل رعى ، ولم يصعب عليهم فى السودان أن يتحولوا من رعى الإبل إلى رعى البقر ، الذى تمتد منطقته إلى أن يظهر الذباب المعروف فى أقصى أطراف السودان الجنوبية .

ثالثا — إن من الضرورى أن نشير إلى أن الحاميين والساميين سلالات ترتبط فى خصائصها الجنسية بالمجموعة القوقازية التى اصطلح على تسميتها بجنس البحر المتوسط ، والتمييز بينهما إذن إنما يقوم أساسا على اختلاف الثقافة ، بما فى ذلك اللغة بطبيعة الحال ، وإن كان هذا لا ينفى وجود بعض اختلافات تفرق بين مجموعة وأخرى ، جاءت نتيجة للمؤثرات التى خضعت لها كل مجموعة فى الوطن الثانى الذى اتخذته لها موطنا . ولعل هذه الفوارق الأخيرة هى التى حدت بكثير من الكتاب إلى أن يميز بينهما من الناحية الجنسية ، وأن يعتبرهما مجموعتين مستقلتين ، تغلب أولاهما فى أفريقيا الشمالية وتوزع الأخرى فى الجنوب الغربى لقارة آسيا بوجه خاص .

وهذه النقطة هامة فى دراسة الأثر الجنسى لدخول القبائل العربية فى السودان ، واختلاطها بالعناصر التى سبقتها فى سكناه ، فأينما احتكوا بالحاميين وتزاوجوا معهم فإن الأثر البارز لا يكون واضحا فى الصفات الجثمانية — التى رأيناهم يشتركون معهم فى الصفات الأساسية منها — وإنما يكون التأثير أقوى وأوضح فى اللغة وغيرها من مظاهر الثقافة .

رابعا — على أن دخول العرب المسلمين إلى السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمرا ميسرا أول الأمر ، إذ حالت بين العرب وبين السودان (مملكة النوبة المسيحية) التى كانت (دنقلة) عاصمتها ، والتى كانت تمتد إلى أرض الجزيرة الحالية ... وهذه المملكة المسيحية قامت على أنقاض (الأسرات المروية) منذ عام ٦٠٠ م ، عندما تم تحويل سكانها إلى هذه الديانة على يد قديس أرسلته (ثيودورا) زوجة (جستنيان) . والغريب أن هذه المملكة المسيحية قد تقسمت إلى قسمين ، فى ظروف غامضة ولأسباب لم يكشف عنها إلى الآن ، مملكة (عَلَوه) فى الجنوب ومملكة (مُقُرَه) فى الشمال ، وكانت بلدة (أبو حمد) هى الحد الفاصل بين القسمين ، وقد قاومت مملكة (مقره) التوغل الاسلامى جنوبا إلى أن انهارت فى القرن الثالث عشر ، كما غلبت مملكة (علوة)

على أمرها بواسطة (الفُنْج) الذين تحركوا شمالا من الجنوب، وتحالفوا مع المسلمين ضد المسيحيين. وتاريخ هؤلاء (الفنج) تاريخ غامض، ومعلوماتنا عن ماضيهم محدودة، وأول الحقائق الثابتة التى وصلتنا عنهم لم تعرف إلا بعد أن كانوا قد دانوا بالاسلام وتكلموا اللغة العربية . وهناك نظريتان فى تحديد الأصول التى يرجعون اليها : فسلالة الفنج أنفسهم يرجعون بأنسابهم إلى بنى أمية ، ويذهبون إلى أنهم قد جاءوا من بلاد العرب عبر بلاد الحبشة إلى سنار، وهنالك من يرى أن الفنج يرجعون إلى نفس الأصول التى يرجع إليها (الشلوك) ، مع اختلاطهم الكبير بالعرب ، وأخذهم بكثير من مظاهر الحضارة والثقافة العربية . وأيا كانت حقيقة أصولهم فالرأيان متفقان على أن طابع العربية كان هو الطابع الغالب، مع احتمال وصول مؤثرات أخرى اليهم عن طريق التزاوج والاختلاط بالسكان الأصليين أو الجماعات المجاورة .

والثابت أن عملية "التعريب" التى حدثت فى السودان قد تمت بطرق سلمية وكان الاختلاط والاندماج والانصهار وسيلتها فى غالب الأحيان ... وهـذه نقطة يؤكدها (ماكما يكل) الذى درس تاريخ العرب فى السودان دراسة تفصيلية ، إذ يقرر ما يأتى :

"إن كل الدلائل تشير إلى أن النصر — باستثناء أقاليم معينة كإقليم جبال (النوبا) حيث لا يزال العرب يمتلكون السهول ، على حين يسكن الزنوج التلال — قد تم غالبا بالاتفاق والتزاوج أكثر مما اكتسب بالقوة والسلاح . . . ويمكن أن يقال باختصار إن الظاهرة الأساسية فى التاريخ الجنسى لشمال السودان ووسطه — منذ أواخر القرن الثالث عشر — كانت ظاهرة الاندماج التدريجى بين العرب والسود"[1] (! !)

وهـذه النقطة التى تؤكد الاندماج والانصهار بين العرب ومن سبقوهم فى سكنى السودان نقطة منطقية تتفق وتعاليم الاسلام، وتساير السياسة التى سار عليها المسلمون فى جميع الأقطار التى سكنوها ، فالاسلام لايعرف تفرقة بين مسلم ومسلم على أساس من الجنس أو اللون، والمسلمون جميعا أخوة لكل منهم ما لأخيه من حقوق، بغض النظر عن مستواه الاجتماعى ودرجته الحضارية ، وبغض النظر عن عوامل القومية واختلاف البيئات ، ولذا فليس بأظلم للعرب والمسلمين من أن يوصفوا بأنهم يكونون طبقات فى مجتمعهم، أو أنهم يعرفون الانعزالية فيما بينهم، وعلى هذا فمن التعسف البالغ أن يطعن فى وحدة وادى النيل على هذا الأساس الذى لايستند على أساس تاريخى، ولا يقيم للوقائع الحقيقية فى مثل هذه الدعوى وزنا .

وليس هنالك إذن أبلغ فى الجرأة والمغالطة مما ورد فى نشرة (الفابيين) عن السودان عن "الحاجز اللونى" Colour Bar وموقف الأوروبيين وغير الأوروبيين منه ، فقد جاء بتلك النشرة التى طبعت أخيرا ما يأتى :

---

(١) راجع محاضرة :

H.A. Mac Michael — The Coming of the Arabs to the Sudan (Burton Memorial Lecture, 1928.

"... إن السودان لم يكن مطلقا قطرا موحدا ، وإنما كان جزءا من افريقيا ، أزاح العرب الفاتحون — منذ مئات السنين — سكانه الاصليين ، ... ولم تكن حدوده هى الحدود الحالية ، بل كانت هى الحدود الفاصلة بين العرب والسود، وهى حدود لم يكن ليعبرها أحد إلى الشمال — رجلا كان أو امرأة — إلا كعبد من الأرقاء ، ... إن "الحاجز اللونى" لم يخترعه الأوروبيون ، بل هو متغلغل كذلك فى الطبيعة البشرية فى الشرق الأوسط بقدر ما يتغلغل فى أى جهة أخرى فى العالم". (١)

لا أظن أن التحيز فى هذا الكلام يحتاج إلى توضيح ، ولا أظن أن المغالطة وقلب الحقائق يمكن أن يصلا إلى أسوأ من ذلك المنطق، إذ كيف يتفق هذا مع مانقلناه عن كاتب انجليزى — له بشئون السودان خبرة ليست للفابيين — من أن تعريب السودان لم يكن عن طريق إزاحة العناصر الأصلية وطردهم أمام زحف العرب، بل كان عن طريق الاختلاط والاندماج ، وكيف يتفق هـذا مع ما يشير إليه كل كتاب الانجليز من أن هناك جماعات سودانية تدين بالاسلام وتتكلم العربية وتأخذ من الحضارة الاسلامية والثقافة الاسلامية بنصيب كبير ، ومع ذلك فأثر الاختلاط بين العرب والعناصر الأصلية كبير جدا ، بدرجة أن المميزات الجنسية للعرب تتعـدل تعديلا يكاد يبعدها عن مميزاتها المعروفة ، ويكاد يقربها جدا إلى صفات السكان الأصليين ؟ ؟ لو أن الأمر كان أمر إزاحة لهؤلاء السكان أمام زحف العرب لوجدنا هنالك حدودا جنسية فاصلة ، ولاستطعنا أن نقسم السودان إلى أقاليمه الأنثوجرافية التى يتميز كل منها بطابع لا يتعدى الدائرة المرسومة له، مع أن هذا فى رأى الأنثروبولوجيين الانجليز أنفسهم أمر مستحيل! وفيما يلى ما كتبه الأستاذ (اڤنز پرتشارد) — رئيس المدرسة الانثروبولوجية باكسفورد الآن والذى عاش بين سكان السودان وخبرهم — نثبته هنا على علاته لندحض به منطق الفابيين ومغالطتهم :

"... إننا لن نقوم بأى مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) إلى أقسام جنسية فرعية ، فالاختلاط كان مستمرا منذ زمن طويل جدا، ويندر أن نصادف شيئا يقرب من العناصر النقية ، وكثير ممن يسمون (عربا) متأثرون قطعا بالزنوج ، كما هو الحال فى قبائل (البقارة) والشعوب الاسلامية فى دارفور ، على حين أنه بين الشعوب السوداء قد يتصادف وجود أفراد يبدون تقاطيع قوقازية كما هو الحال فى (الشلوك) ، لهذا وجب أن ننظر إلى شعب السودان على أنه "تشكيلات مختلفة" .

"إن العادة لم تجر على أن نتكلم عن سكان السودان الجنوبى السود على أنهم زنوج ، بل يشار اليهم على أنهم متأثرون بالزنوج". (٢)

(١) راجع نشرة (الفابيين) عن السودان (صفحة ٩) :

The Sudan; The Road Ahead, (Report to the Fabian Colonial Bureau) Fabian Research Series, No. 99, 1945.

(٢) يراجع مقال الأستاذ (پرتشارد) صفحة ٨٠ من كتاب :

The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

فاذا نحن تجاوزنا عن بعض ما جاء فى كلام الأستاذ (برتشارد) من مغالاة ومغالطة — يتضحان الآن على ضوء مناقشة الموضوع — فانا نرى الكاتب يناقض (الفابيين) على خط مستقيم ، ويوضح — باعتدال بطبيعة الحال — أن سكان السودان إنما كانوا فى الواقع فى طريق الانصهار الجنسى ، وكان فى الامكان أن يتكون لكل سكان السودان طابع جنسى خاص بهم جميعا ، لو تركت عملية التعمير والانتشار والخلط تسير على النحو الذى بدأت به ، ولم يحل الانجليز دون اتصال سكان الشمال بسكان الجنوب حيلولة لا هوادة فيها ولا تساهل ... إن ما حدث فى الشمال إنما كان فى الواقع الحلقة الأولى فى تكوين شخصية السكان الجنسية ووحدتهم الاثنوجرافية ، وكان من الواجب لمصلحة السودانيين أن تترك الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى ، فيتقارب سكان الجنوب وسكان الشمال ، وهو الوضع الطبيعى لمن يدرس ظروف السودان ومقوماته دراسة عادلة موضوعية .

أما موضوع "الحاجز اللونى" الذى أثاره (الفابيون) واتهموا العرب به فى نشرتهم ، واتخذوه أساسا لتمزيق وحدة السودان وتقسيم أجزائه ، فإنا نحب أن نناقشه فى النواحى الآتية :

أولا — تبين من دراسة تاريخ العرب فى جميع البلاد التى نشروا الإسلام فيها أنهم لم يقيموا بينهم وبين باقى الشعب الذى نزلوا بينه حواجز ، تحرم التزاوج معه ، أو تمنع الاختلاط به ، ولعل هذا من أكبر العوامل التى ساعدت على انتشار الإسلام والثقافة الإسلامية ، إذ أن الدخول فى هذا الدين كان يضمن للشخص المساواة فى الحقوق والواجبات ، ويزيل من طريقه كل ما كان يفرق بينه وبين المسلمين قبل أن يعتنق دينهم ... وإذا كان قد حدث شىء من هذا التفريق فى أول عهود الفتح فذلك لأن العرب كانوا لا يزالون فى شبه "تجنيد عام" لإتمام رسالتهم فى نشر الإسلام ، وكان من المنطق إذن ألا يرتبطوا فى ذلك الدور بما يقيدهم بأرض معينة أو يحدد لهم روابط خاصة ، وهذا هو الذى حدث أيضا فى ذلك الدور من منع العرب الفاتحين من امتلاك الأرض أو الاشتغال بالزراعة ، فإن ذلك لم يكن — كما قد يبدو — ليقصد به خلق طبقة أرستقراطية منهم ترتفع عن مستوى الشعب ، وتقيم بينها وبينه حجابا . وإنما كان القصد من ذلك الاحتفاظ بهم لشئون الجندية ، مما يتطلب تحللهم من الارتباط بالأرض ويستدعى عدم اشتغالهم بالزراعة ، فإذا قدم العهد بهم ، واستتب الأمر لهم ، صرف النظر عن كل هذا ، وتحللوا من هذه القيود ، فاختلطوا بالسكان وتزاوجوا معهم ، واشتبكت أنسابهم وأصولهم بأنساب الجماعات التى عاشوا بينها ، وان كان منهم من ظل يتمسك بالصلة الرمزية بقبيلة من قبائل قريش التى منها بيت رسول الله .

(ثانيا) لسنا بحاجة الى أن نسهب هنا فى أصول النظرية العنصرية ، التى نبتت فى أوروبا ، واستمدت قوتها من فلسفة فكرية نادى بها بعض الكتاب الأوربيين ، ولازمت الحركة الاستعمارية فى كل الأراضى التى وصل اليها نفوذ دول أوروبا المستعمرة ، باعتبار أنها الأساس النظرى الذى يبرر

ما ارتكبه المستعمرون من مساوئ وسط الجماعات البدائية التي استعبدوها في أوروبا وأمريكا ، وباعتبار أن التفريق بين ما يتوارث من الخصائص العقلية والمواهب الفكرية بين الشعوب هو الذي يحال لهم الاحتفاظ لأنفسهم في المستعمرات بمركز السادة والزعماء ، مع وضع العناصر الوطنية في مرتبة العبيد الذين ينبغي أن يتفانوا في خدمة السادة الزعماء . فاذا بذلت جهود لتعليم هذه الجماعات الوطنية أو رفع مستواها ، فما كان المقصود في الواقع مصلحتها هي وإنما كان ذلك وسيلة لزيادة قوة الأهالي الانتاجية والشرائية ، فيزداد بهذا نفع المستعمرين منهم ، كمستغلين يسخرونهم في استخراج كنوز بلادهم ، وكمستهلكين يبيعون لهم السلع التي يصنعون . ومن هنا كانت تلك الصفحات السود التي تلطخ تاريخ الاستعمار الأوروبي بامتصاص دم الشعوب البدائية ، واستنزاف حيويتها بكل الوسائل غير المشروعة ، ومثل هذا التاريخ الأسود لا تعرفه الامبراطورية الاسلامية في علاقتها بالشعوب التي دخلت فيها وحكمتها طوال عصور ازدهار الاسلام ، مهما كان مستوى تلك الشعوب ، ومهما بلغت بلادهم من الثروة والغنى . ولعل من الضروري أن نشير هنا الى أن المسيحية لم تستطع أن تقضي على هذه الظاهرة ، فدخول تلك الجماعات في دين المسيح لم يكن ليغير من مرتبتها في المجتمع أو ليقربها من السادة المستعمرين ، وعلى هذا كانت رسالة المبشرين رسالة منفصلة عن مهمة الحكام والمستغلين ، ووصل الأمر الى أن يفرق بين الناس في العبادة ، فلم يسمح للوطنيين المسيحيين بأن يصلوا في الكنائس التي يصلي فيها سادتهم ، ومن يدرى فقد يكون هنالك اله للسادة واله للعبيد ! وعلى عكس هذا تماما كان الاسلام كما أشرنا ، فالمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا ، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم ، ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى ، وغير ذلك من الأحاديث التي تؤكد المساواة التامة بين المسلمين رغم اختلاف اللون والجنس والقومية ، وكانت وظيفة الدعاة الى الاسلام ووظيفة الحكام وظيفة واحدة ، فالفكرة التي قام عليها الفتح الاسلامي ليست قائمة على الاستغلال والاستعمار ، بل كانت قائمة على نشر تعاليم الاسلام وإخراج الناس من الظلمات الى النور .

على ضوء تاريخ الاستعمار والفكرة العنصرية — التي لا تزال مسيطرة على أفكار الأوروبيين عامة والانجلوسكسونيين بوجه خاص — نستطيع أن نرد على (الفابيين) بأن فكرة الحاجز اللوني لم تنبت في بلاد الشرق ، وإنما نبتت في أوروبا وسايرت استعمار الأوروبيين في جميع مراحله ومختلف جهاته ، وسن من القوانين في بلاد كجنوب أفريقيا وغيره ما يجعلها أمرا شرعيا تقره القوانين والدساتير هنالك ، بل لقد سخر من العلماء من كتبوا في ضرورة هذه الحواجز وأهميتها لسيادة الجنس الأبيض ، باعتبار أن الاختلاط بين هذا الجنس وغيره من الأجناس السوداء أو المولدة مما يضعف في مواهب هذا الجنس الأبيض ويحط بسلالته ، وبهذا تنكب الحضارة الأوروبية ويتراجع العالم في مدنيته إلى الوراء ! ! ومثل هذا الكلام ليس في الواقع إلا تبريرا لإبقاء هذه العناصر المستَعْمَرة والشعوب المستَغَلَّة في عزلتها ، حتى لا تتفتح أعينها إلى حقوقها ، وحتى لا تطالب بالتخلص من هذا الاستعباد الذي فرض عليها وهوى بها إلى الحضيض ، وإذا فهم " الحاجز اللوني "

فى ناحية الاختلاط الجنسى على أنه ضرورة فسيولوجية يمكن أن يتعسف فى تفسيرها بمغالطات فى علم الوراثة ومقاييس الذكاء، فما حكمة هذا الحاجز اللونى فى منع الشعوب غير البيضاء من أن ترتاد ما يرتاده البيض من الحدائق ودور التسلية، ومن أن تركب نفس العربات التى يركبها البيض أو أن تنزل نفس الفنادق أو تسكن نفس الأحياء؟ ؟ قد يكون أساس هذا أن مثل هذه العناصر لاتخرج من صدورها هواء وإنما تخرج غازات خانقة لاتقوى على احتمالها صدور البيض، وقد يلجئها السماح لتلك العناصر بأن تقترب منها إلى استخدام (الكمامات) التى لم يعرفوها إلا وقت الحروب ! !

والانجليز — أكثر من غيرهم — أكبر دعاة الحاجز اللونى، وأشدهم تمسكا به ومغالاة فى تطبيقه، وهم أشد المستعمرين ترفعا عن الشعوب التى يستعمرونها . لايحتكون بهم ولا يعاشرونهم ، ولا يسمحون بالتزاوج حتى مع الشعوب السمراء إلا فى حالات وظروف شاذة ، وهم مع ذلك يعتبرون هذا خروجا على تقاليدهم وينظرون إليه نظرة كلها سخط وازدراء، فأين من هذا موقف الجماعات العربية التى سكنت السودان ، وعلى أى أساس تقوم دعوى (الفابيين) باتهام العرب والمسلمين بصفة امتزجت بدماء الانجليز ، ونقطة تعتبر من أشد النقط سوادا فى صفحة الانجليز الاستعمارية ؟ وعلى أى أساس أيضا يرتب (الفابيون) على هذا المنطق الخاطئ ماذهبوا إليه من تقسيم حوض النيل إلى ثلاثة أقسام : قسم فى مصر ينظر سكانه إلى سكان القسم الثانى — وهو شمال السودان — نظرة الاحتقار والازدراء وما يعتبرونهم إلا عبيدا : ” إنه كان الاسم الذى يطلق فى شمال السودان — لوقت قريب — على العبد هو (سودانى) ومعناه الرجل الأسود فى اللغة العربية “ .

” وكذلك الحال فى سكان شمال السودان ، فهم لاينظرون إلى سكان الجنوب — فى رأى الفابيين — إلا على أنهم رقيق لايستحقون أن يعاملوا معاملة الآدميين ! ! “[1]

(ثالثا) والظاهر أن هذا الموقف الذى حمل مثل هؤلاء الكتاب المغرضين على مسخ العلاقة بين سكان الوادى، إنما يعتمد على ما كان موجودا فيما مضى من تجارة الرقيق وبيع الزنوج فى بعض الأسواق الشرقية . ونحن من جانبنا لا نود أن ننكر أن مثل هذه التجارة كانت قائمة ، وأن العرب قد اشتركوا فيها، لكنا نود أن نؤكد أن دول العالم المتمدين (!) كان لها أيضا ضلع كبير فيها، وكان نشاط كثير من الدول الأوروبية أعظم من نشاط العرب، كما يشير إلى ذلك كتاب الانجليز أنفسهم[2] كما يجب أن نؤكد أن نظام الرق هذا كان أمرا مرتبطا بالنظام الاجتماعى الذى عرفته الجماعات الرعوية، ولم يكن ليقصد به استعباد طائفة من الناس وتسخيرهم لمصلحة طائفة أخرى؛ وإنما اعترف لهؤلاء الرقيق بحقوق كثيرة فى ظل هذه الأنظمة، على عكس ما تعرض له الرقيق الذين سخرهم البيض

---

(١) تراجع صفحة (٩) من النشرة التى سبقت الاشارة إليها .

(٢) تراجع صفحة ٤٣٧ من كتاب :

—Julian Huxley : Africa View.

فى المزارع المدارية والاستوائية ، واستعبدوهم استعبادا لم يعترفوا لهم فيه بأى حق ، ولم يعاملوهم معاملة انسانية فى كثير من الأحيان . ويكفى أن نُذكر المتحاملين بمأساة سكان (الكنغو) البلجيكية؛ تلك المأساة التى أثارت ثائرة العالم كله ، لكن بعد أن ذهب ضحيتها ملايين من سكان تلك البلاد ، ومع ذلك لانجد صوتا يرتفع مطالبا هذه الدول بترك مستعمراتها على أساس هذا التاريخ القديم ، وعلى أساس أنها اتجرت فى الرقيق وأساءت اليهم فى قرون ماضية . . . ان تجارة الرقيق كانت عملا لاتنكره القيم التى كانت قائمة وقتئذ بنفس الشدة التى تنكره بها فى العصر الحديث ، ولم توصف وقتئذ بهذا الوصف الاجرامى ؛ بل إن (نابليون بونابرت) فى حملته إلى مصر ، وكان قريب العهد بالثورة الفرنسية ، وبما أذاعته من مبادئ الحرية والاخاء والمساواة ، لم يرفى تجارة الرقيق يومئذ أمرا غريبا ، بدليل أن العبيد كانوا من الهدايا التى طلبها لنفسه من حكام بعض الإمارات السودانية ، وكان يتشوق إلى أن تصل إليه على جناح السرعة . وفيما يلى خطاب من خطاباته نقلناه عن كتاب " تاريخ السودان " لنعوم بك شقير :

" بسم الله الرحمن الرحيم لاإله إلا الله . إلى السلطان عبد الرحمن سلطان دارفور . . . . تناولت كتابكم وفهمت فحواه واعلموا أن قافلتكم قد وصلت فى حين كنت متغيبا فى بلاد الشام أعاقب أعداءنا وأدمرهم . والآن طلبى اليكم أن ترسلوا إلىّ مع أول قافلة ألفى عبد من العبيد الأشداء المتجاوزين السنة السادسة عشرة من العمر ، إذ مرادى أن أبتاعهم لنفسى والأمل أن توعزوا إلى القافلة بسرعة القيام ومواصلة السير الحثيث وها أنا أمرت من يلزم بحمايتها ووقايتها حيث تكون" .

(الامضاء) بونابرت القائد العام للجيش الفرنساوى [1]

ولم يكن الرقيق هو أقبح مظاهر العلاقات بين الشعوب البدائية ومن اتصل بها من الشعوب الأخرى . ويكفى أن نشير مجرد إشارة إلى أن الدول الأوروبية المستعمرة قد صوبت فى كثير من جهات العالم أسلحتها المختلفة لابادة هذه الشعوب البدائية ، كطريقة سهلة للتخلص منها وإفساح المجال للمستعمرين ؛ حدث هذا فى تسمانيا واستراليا وجزائر المحيط الهادى . . كما حدث فى جنوب افريقيا وفى بعض جهات أمريكا ، وكان للانجليز دورهم الخطر فى هذا ونشاطهم الكبير فى حركة الاستئصال وعملية الابادة . . . لكنهم قد نسوا كل هذا التاريخ الحافل ، ولم يجدوا فى تسوىء حكم العرب والمسلمين للسودان ، وفى إثارة عواطف الرأى العام ضد مطالب المصريين العادلة بوحدة وادى النيل ، إلا أن ينبشوا فى قبور الماضى ليصورونا بالنخاسين وليصفوا هذه الوحدة المطلوبة بأنها لن تكون إلا من نوع ما كان جاريا فى الماضى من تحكم الأحرار فى رقاب العبيد . وقد نسوا أن مصر كانت أولى الأمم التى حاربت هذه التجارة ، وكانت لها جهود موفقة فى ذلك الاتجاه . ولعل من أنصع حسنات الحكم المصرى فى السودان أنه خلص أهله من

[1] راجع كتاب تاريخ السودان ، لنعوم بك شقير ، المجلد الثانى ، صفحة ١٢٣ .

هذا الوباء الذى كان يجتاحهم وأنه ضرب على أيدى تجار الرقيق بيد من حديد [1]. وقد يكون من الضرورى أن ننبه هنا إلى خطأ شائع فى أذهان الغربيين الذين يربطون كثيرا بين الاسلام والرق مع أن الواقع أن روح الاسلام كانت دائما تعارض الرق وتشجع فك الرقاب ، وإذا لم تجئ تعاليم الاسلام صريحة بتحريم الرقيق فذلك لأنه كان ظاهرة متعمقة فى حياة العرب عند ظهور الإسلام، متأصلة فى تقاليدهم، فكان من الحكمة إذن أن يتدرج فى تحريمه ، وأن يزين للناس حسن التخلص من العبيد، وأن يتخذ ذلك كفارة عن الذنوب وزلفى إلى الله، هذا إلى جانب تلك الحقوق التى كفلها الإسلام للرقيق حتى لقد قرر له حق الميراث والملكية ... وأغلب الظن أن ثورة الحضارة على الرق وتجارته، واعتبار هذا أمرا مكروها، انما يرجع إلى هذا الاتجاه الذى اتجهت إليه تعاليم الاسلام، وإلى تلك النزعة الانسانية التى نزع إليها هذا الدين فى عصر لم يعرف العالم فيه إلا التحكم والاستعباد .

الأسس الثقافية :

فإذا انتقلنا الى الناحية الثقافية ، فنحن أمام روابط قوية لا ترجع الى مؤثرات حديثة ؛ بل تعود الى صلات متناهية فى القدم، وما يقف أمرها عند تلك الأقاليم القريبة من مصر، بل يمتد الى أبعد جهات الوادى فى الجنوب ... وليس فى هذا غرابة ، فقد رأينا الطبيعة نفسها تساعد على هذا الاتصال ، ورأينا الارتباط بين المجموعات المختلفة التى تعمر الوادى مستمرا والاختلاط بينها دائما ... ودراسة هذا الاتصال الثقافى فى مختلف عهود التاريخ يبين بوضوح أن مصر كانت دائما المصدر الذى انبعثت عنه كل تلك التيارات الثقافية فى أشكالها المختلفة ، وأنها كانت عامل التحضير الذى أعطى لحضارات الوادى وثقافاته مقوماتها المادية والروحية ، وأن من الصعب أن نرد كثيرا من هـذه المقومات إلى غير حضارة مصر وثقافة الجزء الأدنى لحوض النيل . و إذا كانت هنالك مدرسة من علماء الحضارة تتعصب لمصر ، باعتبارها المركز الذى انبعثت منه كل نواحى الحضارة ، وانتشرت عنه كل ألوان الثقافة ، فأولى بمصر أن تبعث بحضارتها إلى تلك الأقاليم التى ترتبط بها برابطة الجوار ، وأن تنشر ألوان ثقافتها بين مختلف الشعوب التى يصل بينها هذا النهر العظيم . بل إنا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقرر أن نواحى الحضارة المصرية التى وصلت إلى غربى أفريقيا ووسطها إنما اتخذت طريقها إلى تلك البلاد البعيدة عبر الأقاليم السودانية فى الوسط والجنوب، ومن هنا صدق قول الكاتب الانجليزى الذى أشار إلى أن "تاريخ السودان كان دائما مرتبطا بتاريخ مصر" .

أما شمال السودان قديما فقد ارتبط تاريخه وحضارته ارتباطا تاما بتاريخ مصر وحضارتها القديمة ، وكانت النوبة وما يتصل بها من الأقاليم السودانية جزءا لايكاد ينفصل عن مصر طوال التاريخ — بل وفيما قبل التاريخ — ، . فالوثائق القديمة تشير دائما إلى كثرة القوافل التجارية التى كانت تسير بين مصر والسودان، وهى قوافل وصلت جنوبا — أيام الدولة الوسطى — حتى (كرمة)

---

(١) نحيل القارئ إلى صفحة ٣٩٥ وما بعدها من كتاب (جوليان هكسلى) عن افريقيا ، ليكون لنفسه صورة عن فظائع الاستعمار فى كثير من المستعمرات ، وهى فظائع لا تقارن بها فظائع تجارة الرقيق .

وأدت العلاقات فى عهد الدولة الحديثة إلى ما عبر عنه (أديسون) فى استعراضه للنواحى الاركيولوچية فى السودان بأنه "... تمصير تام للمنطقة التى تضم الآن إلى مديريتى حلفا ودنقله"[1]، بل إن هنالك ما يؤكد وصول مثل هذه القوافل التجارية المستمرة إلى كردفان من ناحية وإلى حدود الحبشة وشمال منطقة السدود فى الجنوب من ناحية أخرى . وإذا كان ذكر القوافل التجارية قد ارتبط دائماً بالحملات الحربية، فمن الضرورى أن نتذكر أن مثل هذا كان أمراً لازماً لتأمين التجار وهم يقطعون الصحارى الشاسعة بما معهم من سلع ومتاجر .

ولسنا بحاجة إلى أن ندخل فى تفاصيل أثر مصر فى "تحضير" الأقسام الشمالية للسودان ، فهذا أمر أسهب فيه الاركيولوچيون والمؤرخون وكشفت عنه الحفائر والبحوث، وإنما يكفى أن نشير إلى أن مصر فى صلاتها بهذه المناطق كانت ترمى — ضمن ما ترمى إليه — إلى أن تؤدى رسالة ثقافية ، استطاعت فى عهد الدولة الوسطى أن تخلق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلى فى الفترة حوالى (٢٠٠٠ و ١٦٠٠ ق . م) ، وأن تصبغ (أثيوبيا) —وكانت تمتد فى وادى النيل جنوب مصر إلى الخرطوم وإلى شرق النيل حتى حدود الحبشة الحالية — بالصبغة الحضارية المصرية حوالى (١١٠٠ و ١٠٩٠ ق . م) ، وقد كان لهذا الأثر من القوة ما أدى إلى قيام الدولة الأثيوبية (٧٥٠ — ٣٠٠ ق . م) ، وما مكنها من أن تسترد الجزء الشمالى فى عهد "بعنخى" وغيره من ملوك الجنوب . وفى الامكان أن ننظر إلى ظهور تلك القوة فى الجنوب على أنه لون من البعث القومى ، تزعمه إقليم — كان بحكم موقعه المتطرف — بعيداً عن عوامل الضعف والانحلال التى أصابت حكومة مصر المركزية وقتئذ، وإذن فهى ظاهرة من تلك الظواهر التى ارتبط بها البعث القومى فى مصر بعد عهود الاضمحلال، وقد كان يتم غالباً بزعامة إقليم متطرف، كما حدث فى زعامة (طيبة) أحياناً وغربى الدلتا أحياناً أخرى .

والواقع أن هذه الفترة لايمكن أن نعتبرها من الناحية الحضارية منفصلة — بحال من الأحوال — عن الحضارة المصرية ، إذ أنه لا يبدو فيها أى مظهر لحضارة محلية أو ثقافية قومية ، فقد كان الطابع المصرى غالباً منذ مدة طويلة ، وقد أصبح ملوك (اثيوبيا) فى عهد ازدهار دولتهم فراعنة لمصر ، فاستطاعوا أن يفيدوا من رجال الفن والبناء فائدة كبيرة ، ولهذا تميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية واتجاه التيارات الحضارية من الشمال إلى الجنوب . وليس أدل على هذا الارتباط القوى بين حضارة مصر وحضارة شمال السودان ، من أنه بعد تراجع ملوك(اثيوبيا) وردهم إلى بلادهم حوالى ٦٦١ ق . م ، وما أدى إليه ذلك من قطع الصلة بين مصر واثيوبيا ، أصيب الجنوب بانحلال تدريجى فى نواحى حضارته التى كان يغذيها ويقويها حضارة مصر وثقافتها، وقد عاد الأثر الشمالى فظهرت قوته أيام البطالسة والرومان ، وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز فى (الفترة المروية) التى تبعث (الفترة الاثيوبية) الى دخول المسيحية فى القرن السادس للميلاد . والملاحظ أنه

[1] يراجع مقال (أديسون) صفحة ٢١ من كتاب : The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

عندما حاول سكان هــذه الأقاليم اختراع كتابة خاصة بهم — بعد أن ضعفت اللغــة المصرية والكتابة المصرية نتيجة لحكم الأثيوبيين — لم يستطيعوا أن يتخلصوا من الأثر الشمالى أو يتحللوا تمــاما من الطابع المصرى، بل اضطروا الى أن يقتبسوا من الكتابة الهيروغليفية ، وأن يأخذوا منها كثيرا .

هذا عن شمال السودان، فمــا أثر الحضارة المصرية وثقافة أهل الشمال فى حضارة أعالى النيل وثقافة أهل الجنوب ؟؟ لقــد أشرنا ونحن نستعرض الروابط الجنسية لسكان وادى النيل إلى أن الحضارة الحالية فى شمال شرقى أفريقيا وشمالها إنما ترتكز على أساس حضارى مشترك ، يمت بصلة قوية جدا إلى حضارة مصر القديمة، وهذا الأساس المشترك هو الذى يميل غالبية الانثروبولوچيين إلى أن يطلقوا عليه اسم " الثقافة الحامية "،وهى ثقافة ربطناها بتلك العناصر الجنسية التى عمرت كل هذا الجزء من أفريقيا فى أدوار التعمير الأولى .

لقد أثار هذا الموضوع بشكل قوى الأستاذ (سليجمان)— الحجة العالمى فى أثنوجرافية الشعوب الأفريقية عامة وشــعوب حوض النيل بوجه خاص — فبدأ بمــا كتبه عن (المشكلة الحامية) فى ١٩١٣ ، ثم عاد فتوسع فى الموضوع فى محاضرة له ألقاها فى ١٩١٥ ، ورجع فأكد نظريته فى محاضرته التى ألقاها فى ١٩٣٣ عن " مصر وأفريقيا الزنجية ". وقد استطاع هــذا الكاتب أن يصنف نواحى التشابه بين حضارة مصر القــديمة وحضارة ما يسمى تجاوزا أفريقيا الزنجية الحالية (يدخل فى هذا جماعات أعالى النيل ، وقــد فندنا إطلاق هذه التسمية عليهم فى مناقشتنا السابقة) تحت واحد وستين قسما ، يمكن أن نهمل عددا منها لكن "...هنالك عددا من الوقائع التى توحى بذلك ، فإذا أضيف اليهــا طبائع وعادات مشتركة فى مصر القديمة وأفريقيا الزنجية ، أصبح هنالك عدد كبير من الشواهد التى تشير بكل تأكيد إلى أثر مصرى ".

" ... وعنــدما ندرس الشواهد الاثنولوچية ، فلن يكون فى إمكاننا إلا أن نتهى إلى أن الأفكار المصرية ، والوسائل الفنية المصرية قد وصلت إلى أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الغربية، وربمــا كان الجدل أقل فى الجانب الفنى ، كما هو الحال مثلا فى الأدوات الموسيقية وغيرها" (١)

وفى موضع آخر من محاضرته يشير صراحة إلى تأثر قبائل وادى النيل وجماعاته الجنوبية بالثقافة المصرية القديمة إذ يقول :

" إن من الصعب علينا أن نشك فى أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية (من إفريقيا) قد ظهر فى مصر ، ثم انتقل إلى القبائل شبه الزنجية التى تسكن النيل ، وإلى القبائل الزنجية التى تعيش فى الكنغو (٢) "

(١) تراجع صفحة ٩ من محاضرة الأستاذ (سليجمان) : Egypt and Negro Africa

(٢) تراجع صفحة ٢٣ من المحاضرة السابقة .

وما ينفرد الأستاذ (سليجمان) بتقرير هـذه الحقائق ، فهناك علماء آخرون لا يقلون عنه تحمسا لهذا الرأى ، ويكفى أن نذكر بصفة خاصة (سير هارى جونسون)، الذى عاش فى إفريقيا زمنا طويلا، والذى كتب عدة مؤلفات فى الموضوعات الافريقية، وان نقتبس بعض فقرات من كتابه " تاريخ استعمار افريقيا بأجناس أجنبية " كنماذج توضح لنا فكرته فى هذه الناحية .. لقد أشار هذا الكاتب إلى أن نشر المصريين القدماء لثقافتهم عن طريق البحر كان محدودا ، فلم يتعدوا خليج عدن فى الجنوب ، لكن أثرهم الحضارى فى أفريقية الزنجية كان رغم هذا عظيما :

"لقد كانت تجارة مصر — منذ ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ ق.م تتوغل بطريق النوبة إما إلى كردفان ودارفور وبورنو وتبستى وأغادس والنيجر ، وإما إلى بحر الغزال وأقاليم النيل المرتفعة حيث يعيش الأقزام ... ...

" لقد ظهر الخاطرون المصريون فى أراضى الزنوج المتوحشين قرب منابع النيل ، وكان ينظر إليهم كأنهم (أنصاف آلهة) ، ولا يزال يطلق على سلالتهم الحالية — بما تبديه من صفات كصفات الفراعنة الجثمانية — اسم " أرواح " أو " آلهة " .

" وقد أتوا معهم من مصر بالحيوانات المستأنسة والنباتات المزروعة ، بالاضافة إلى صناعة المعادن .

" إن من المحقق بوجه عام أن أفريقيا الزنجية كلها قد حصلت على أول حيواناتها الرئيسية المستأنسة من مصر ، ومن مصر وحدها [1] " .

لا جدال إذن فى أثر مصر فى تحضير شعوب وادى النيل منذ أقدم العصور ، ولا شك فى أن أسس الثقافة المنتشرة فى ارجاء الوادى انما هى مستمدة أصلا من هذا المصدر الشمالى الذى سنراه مستمرا فى امدادها وتغذيتها فى أدوار التطور الحضارى التالية ، بل وسنرى أن التقدم الحضارى للجماعات التى تعيش فى أعالى النيل لن يتحقق بشكل جدى سريع على أيدى الأوروبيين الذين تفصل بينهم وبينها هوة عميقة جدا لا يمكن معها تفاهم أو تفاعل .

وقد كان لمصر الفضل فى دخول المسيحية الى الحبشة والسودان ؛ أما الحبشة فما يعنينا أمرها فى هذا البحث، لكن يكفى — للدلالة على هذا الارتباط الدينى القوى بينها وبين مصر — أن الكنيسة الحبشية تتبع الكنيسة القبطية فى مصر ، وأن مسيحيى الحبشة يتجهون فى زعامتهم الروحيـة الى بطارقة مصر ورجال الكنيسة فيها . ولم يجد فى إضعاف هذه الصلة بين القطرين ما قام به الإيطاليون أثناء احتلالهم الأخير للحبشة من جهود ، كان هدفها فصل الكنيسة الحبشية عن الكنيسة المصرية ،

---

(١) تراجع صفحتا ١٩ و ٢٠ من كتاب :

Sir Harry H. Johnston — A History of the Colonization of Africa by Alien Races.

وإزاله معالم الزعامة الروحية التى تمتع بها مصر بين الأحباش ، بتعيين رئيس دينى مستقل لايعينه بطريق الأقباط ولا يستمد سلطته منه .

أما السودان فقد دخلته المسيحية من مصر، عن طريق مبشرين من النصارى ، بدأوا دعوتهم فى حوالى منتصف القرن السادس، وتم لهم تنصير بلاد النوبة كلها فى حوالى سنة ٦٠٠ للميلاد . وتاريخ هذه الفترة يكتنفه شيء من الغموض ، فلسنا نعرف مثلا كيف ومتى تقسمت النوبة الى قسميها ، النوبة السفلى وكانت (للقره) والنوبة العليا وكانت فيها مملكة (علوه) التى امتدت من الشلال الرابع الى أعالى سنار . لكن كتابات المؤرخين من العرب تشير الى أن مسيحيي النوبة كانوا يتجهون فى زعامتهم الروحية الى الكنيسة المصرية ، فكان (مطارنة) النوبة يرسلون اليها من قبل بطريق الأقباط الى أن زالت النصرانية منها ، والمقريزى فى كلامه عن اليعاقبة فى مصر فى خلافة هشام ابن عبد الملك (٧١٤ — ٧٤٣م) يقول :

”وبعث إليهم أهل النوبة فى طلب أساقفة فبعثوا إليهم من أساقفة اليعاقبة فصارت النوبة من ذلك الوقت يعاقبة “ . والغالب أن لغة كنائس النوبة بقسميها كانت كلغة الكنائس فى مصر ، القبطية واليونانية .

ولم يخلف العهد المسيحى فى شمال السودان حضارة مادية متميزة ، إذ لا يرجع إليه إلا بعض آثار لكنائس وأديرة ، معظمها فى الواقع من بقايا العهد السابق للمسيحية ثم حوله أهل النوبة — بعد اعتناقهم للمسيحية — إلى كنائس ، وطلوا النقوش الهيروغليفية والنقوش القديمة بالطين ورسموا على الطلاء صور المسيح والقديسين .

ومع هذا استطاعت النوبة أن تصمد أمام المسلمين فى الشمال قرونا طويلة كما قدمنا ، لكن لم يمنع ذلك من تسرب المسلمين وثقافتهم إلى النوبة وأهلها ، فالمعروف أن عددا كبيرا من العرب المسلمين قد أخذوا يهاجرون منذ الفتح إلى بلاد النوبة ، وكان أكثرهم من جهينة وبنى العباس ، إلى أن كانت الغلبة للمسلمين ، فضعف طابع النوبة واصطبغت البلاد وسكانها بالصبغة العربية الإسلامية ، فكان هذا إيذانا بانقلاب ثقافى ، سنراه يربط السودان بالعالم العربى وثقافته الإسلامية ، وسنراه ينزع السودان وأهله من طابع الثقافة الإفريقى إلى هذا الطابع الأسيوى ، لكنه سيظل يولى وجهه فى زعامته الثقافية والروحية إلى نفس القبلة الشمالية التى اتجه إليها دائما باعتبار أن هذا هو المدخل الطبيعى لتلك المؤثرات ، وباعتبار أن مصر الآن زعيمة العالم العربى كله ، والمركز الذى يشع منه نور الثقافة الإسلامية إلى الشعوب الإسلامية جميعا .

*
* *

دخل الإسلام أفريقيا مع الفتح العربى لمصر فى القرن السابع الميلادى، وأصبحت مصر القاعدة التى ارتكز عليها المسلمون فى نشر الدعوة الاسلامية فى الشمال والجنوب ، وقد رأينا كيف تسربت الجماعات الاسلامية إلى بلاد النوبة منذ دخول المسلمين مصر، ثم كيف تدفقت القبائل العربية إلى السودان منذ القرن الثالث عشر ، حاملة معها ثقافتها وحضارتها التى أصبحت بمرور الوقت حضارة الغالبية الكبرى من السكان وثقافة الجزء الأكبر من أقاليم السودان، كما يظهر فى اللغة التى يتكلمون بها والدين الذى يعتنقون ، وكما يبدو فى نواح كثيرة من مظاهر حياتهم الروحية والمادية .

والكتاب كلهم مجمعون على أن شمال السودان وحدة ثقافية منسجمة تتصل اتصالا تاما بالعالم الاسلامى وثقافته ، وتكون جزءا لا يتجزأ من هذه الكتلة الحضارية التى تجاورها فى شمال أفريقيا وغربيها وفى الغرب والجنوب الغربى للاقاليم الأسيوية : فالأستاذ (نادر) — وهو من موظفى الحكومة السودانية — يشير إلى شمال السودان وإلى ما قد يلمس فيه من بعض الاختلافات بين سكانه ، لكنه يعقب على هذا بقوله :

" . . . لكن هذه اختلافات سطحية فى معظمها ، فقد صهر الشمال فى كُلٍّ واحد ، وأساس مشترك من جنس عربى (!) ومن لغة ومن دين هو الاسلام ، مع ما ترتب على ذلك من وحدة فى الأفكار الاجتماعية والسياسية .

" وعلى الرغم من أن شمال السودان واقع فى أفريقيا ، فان فى الامكان أن ننظر إليه من الناحية الثقافية على أنه جزء من آسيا ، فالسكان تظهر فيهم نسبة غالبة من دم أسيوى ، يتكلمون لسانا أسيويا ، ويدينون بعقيدة سامية ، وهم يتصلون بالعالم الحديث عن طريق الكتابة والصحافة فى مصر وسوريا والعراق "(١) .

والاستاذ (پرتشارد) — الذى أشرنا إليه فى سياق المناقشة — يشير إلى شمال السودان على أنه وحدة ثقافية منسجمة ، " تتكلم العربية ، وتدين بالاسلام ، ولهذا كانت — لحد كبير — منسجمة من الناحية الثقافية . ذلك لأن الاسلام ثقافة كما هو عقيدة "(٢) .

لكن ما الحد الجنوبى لهذه الوحدة الثقافية المنسجمة ، وإلى أى مدى أثر الإسلام وحضارة المسلمين بين الجماعات التى تسكن أعالى النيل ؟ ؟ لقد بينا — عند الكلام على انتشار الجماعات العربية فى السودان — أنها سكنت غالب السودان الغربى والسودان الشرقى (مع استثناء أرض البجاه المحدودة على ساحل البحر الأحمر) كما استقرت على جانبى النيل حتى أرض (النيلوتيين)

(١) تراجع صفحتا ٩٥ و ٩٦ من كتاب :

The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

(٢) تراجع صفحة ٨٢ من الكتاب السابق .

التى تبدأ من أعلى النيل الأبيض . وهـذا التوزيع للأثر الجنسى للعرب يرينا أن تقسيم السودان إلى شمـالى وجنوبى فيه لون من التعمية المكشوفة والمغالطة المقصودة ، لأن الدائرة التى لم يصل إليها الأثر العربى دائرة لا تشغل إلا جزءا محدودا من جنوب السودان ، ومن التعسف إذن أن ننظر إلى السودان والسودانيين على أنهم مقسمون مناصفة بين المؤثرات العربيـة والمؤثرات غير العربية .

بل إن انتشار الثقافة الإسلامية فى جنوب السودان إنما يتجاوز الحد الذى وصل إليه الأثر الجنسى للقبائل العربية ، فالاتصال مستمر فى الناحية الطبيعية ، ووصول التجار وغيرهم من أهل الشمال إلى أقصى الجنوب قد حمل معه دين الشمال ولغة الشمال وحضارة الشمال ، كما أن الاتصال المستمر بين جمـاعات رعوية كالشلوك وغيرهم من سكان أعالى النيل ، وجماعات رعوية أخرى كالبقارة فى غربى النيل أو الفنج فى شرقى النيل لابد وأن يؤدى إلى مؤثرات إسلامية فى الثقافات القائمة فى أقصى جنوب وادى النيل ، حتى أن بعض الكتاب الحديثين ليرى أن هـذه العملية استمرت تحت الادارة الحالية فى السودان " حيث انتشرت الثقافة الإسلامية ببطء — لكنه كان انتشارا مؤكدا — وكانت واسطة ذلك الموظفين والتجار " (١) .

والواقع أن عملية صبغ السودان بالثقافة الإسلاميـة كانت عملية مستمرة ، وكان وصول مؤثراتها إلى الجنوب يسير منتظما ومطردا ، وما كان يقيده إلا عامل الزمن الذى كان وحده يعين الحد الذى يستطيع أن يصل إليه الإسلام فى انتشاره ، ما دمنا قد أكدنا انعدام الحواجز الطبيعية التى كان يمكن أن تلعب دورا فى وقف تقدم المسلمين ، ووضع حدود لا يستطيعون أن يتعدوها جنوبا مهما طالت بهم السنون .

وهذا الذى نقرره هنا ، يمكن أن نحققه على ضوء انتشار المسلمين فى كل شمال أفريقيا ، وتحركهم جنوبا من سواحل البحر المتوسط إلى إقليم الغابات ، إذ لم يحل بينهم وبين الانتشار إلا هذه العقبة التى لا تعرف الجماعات الرعوية كيف تتغلب عليها ، نظرا لصعوبة انتقال الإبل والماشية فى الأقاليم التى تتكاثف أشجارها وتنتشر فيها المستنقعات وما يعيش فيها من حشرات ويتسبب عنها من أمراض ، وأينما خفت كثافة هذه الأشجار — لظروف محلية خاصة — استطاع المسلمون أن يأخذوا طريقهم عبر الغابات متبعين هذه (الدهاليز) التى هيأتها الطبيعة ، ومتفادين المناطق الأخرى المجاورة ، وأمثلة هذا واضحة فى غربى أفريقيا ، حيث استطاع الأثر الإسلامى أن يتجاوز الصحراء جنوبا ليصل إلى ساحل غانة عبر إقليم الغابات .

وإذا كنا نرى أن هـذه الحركة الطبيعية لانتشار الإسلام بين باقى الجماعات السودانية التى لم تدن به قد ضعفت ووقفت ، فمرجع هـذا إلى تلك السياسة التى تتبعها انجلترا فى حكمها المنفرد فى السودان ، توطئة لإبقاء أقليات شاذة فى ثقافتها ، تستطيع أن تشجع باسمها تقسيم السودان

---

(١) تراجع صفحة ٩٣ من الكتاب السابق .

وتقطيع أوصال وحدته ، باسم حماية الأقليات ، والمحافظة على حقوق الجماعات ، وقد ينتهى بها الأمر قريبا فتعلن هذه الخطة المستترة ، وتتمسك بمبدأ تقرير المصير لما يحلو لها أن تسميه السودان الزنجى ، وما ذلك المصير إلا ما تعمل له بكافة الطرق من خلق كتلة أفريقية (زنجية !؟!)، تضم إليها ما تشاء من أراض ، ومن تريد من شعوب الله ، الذين قد لا يرتبطون بالعناصر الزنجية إلا فى عقول هؤلاء السادة المستعمرين من الإنجليز ! ! لا لأن لهذه الجماعات مصلحة فى ذلك ، ولا لأن هنالك من الدواعى ما يبرر اتباع هذه الخطة (وسنتعرض لهذا فيما بعد)، بل لحاجة فى نفس الإنجليز يمكن أن يتبينها الإنسان دون كبير عناء .

أما مظاهر هذه الخطة المقررة فى أذهان الساسة الإنجليز لمنع وصول المؤثرات الشمالية الإسلامية إلى الجماعات التى تعيش فى مديريات أعالى النيل فواضحة فى :

(أ) تلك القيود الشديدة التى تقيد بها الحركة والانتقال بين الشمال والجنوب ، وهذه العقبات التى تقام فى طريق السودانيين أنفسهم إذا ما طلبوا حتى مجرد زيارة هذه الأقاليم الجنوبية من بلادهم . وليس لهذا من داع اقتصادى أو صحى أو اجتماعى ، وإنما الدافع إليه الرغبة فى عزل هذه الجماعات الجنوبية عزلا ينسيها صلاتها بالشمال ، ويقضى بمرور الوقت على هذا القدر من الثقافة الإسلامية الذى استطاع أن ينفذ إلى الجنوب قبل أن تتقرر هذه السياسة الانفصالية الكريهة .

(ب) عدم السماح بنشر الدعوة الإسلامية بين سكان الجنوب مع تشجيع الحركة التبشيرية المسيحية بينهم ، بل إن حكام الجنوب لا يسمحون للجاليات الإسلامية هنالك بحرية العبادة ، إذ هم يقيدونهم حتى فى طريقة الآذان (!)، ويعملون ما استطاعوا على الحيلولة دون أن تتعدى دعوتهم تلك الدائرة الضيقة التى يعيشون داخلها ، ذلك أنهم يعلمون — كما سنرى — كيف تستهوى الدعوة الإسلامية قلوب السكان، وكيف يتذوقون تعاليمها ويستسيغون بادئها ، ويسارعون — حتى بعد تنصيرهم — إلى الذين يستطيعون الاتصال بهم من رجال الدين المسلمين .

(ج) التباطؤ الشديد فى تسهيل سبل الاتصال، وعدم إنشاء الطرق والخطوط الحديدية، لتضعف بهذا الصلة بين سكان الوادى ، ويستحيل تحقيق الانصهار بين الجماعات المختلفة ، ولو أن الانجليز عنوا بالمواصلات هنا عنايتهم بها فى بعض جهات شرقى السودان إذن لحدث فى الجنوب لون من الانقلاب فى أفكارهم وثقافتهم، ولقربت حضارات الجماعات النيلية من حضارة باقى السودان، ولأصبحنا الآن أمام وحدة منسجمة تماما، تتكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد، لكنها السياسة الانجليزية المقررة، كان همها إبقاء هذا الفصل وتشجيعه ، دون أن تهتم بما يتبع هذا من ضرر محقق بمصالح السودان الحيوية مادية كانت أم روحية .

لكن الغريب أن الانجليز يبررون سياستهم هذه بمبررات يتمسحون بها فى المصلحة العامة ، والمحافظة على كيان السودان الجنوبى (!) ويقضون على هـذا الفضل الكبير لمصر التى حققت بفتحها وحدة السودان لأول مرة فى التاريخ ... إذ علام يعارض الانجليز فى أن يصل الإسلام إلى هـذه الجماعات الوثنية ليعلمها مبادئ دين هو أحد الأديان الثلاثة التى لا مراء فى أنهـا رفعت قيم الحضارة وسمت بالنـاس فوق ما كانوا يعيشون فيه من جهل وضـلالة ! ... وما نريد نحن أن نصور المدى الذى كان يمكن أن يصل إليه السكان الوثنيون من تقدم لو أن الإسلام قد بلغهم، وإنما نكتفى بأن ننقل هنا ما كتبه (سير هارى جونسون) وكرره فى مؤلفاته الكثيرة ، عن أثر الإسـلام فى رفع مستوى الشعوب الإفريقيـة التى انتشر فيها ، وعن فضل المسلمين على العالم كله بمـا تركوه من أثر كبير فى الأقطار الإفريقية التى فتحوها :

”لقد كان الاستعمار الاسلامى لافريقيا هو الحادث الأول الذى أوصل ذلك الجزء من القارة — فيما وراء الصحراء ومصر العليا — إلى علم العـالم ذى الحضارة والتاريخ .. ...

” لقد نشر العرب فى ثلث القارة الشمالى لغة مشتركة — هى اللغة العربية — ... وعلموا القرآن ، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والزنجية فى دائرة تلك الأمم المتحضرة التى بنت آمالهـا وثقافتها وفلسفتها على الكتب الدينية السامية ...

”كان العرب هم الواسطة فى زيادة الموارد الغذائية ، وترقية وسائل النقل بين الزنوج والجماعات المتأثرة بهم ... كما وسعوا دائرة الحيوانات المستأنسة فى أفريقيا الزنجية كالحصان والحمار والمـاعز والغنم والدواجن ... الخ “ (١) .

والواقع أن مصلحه السودان عامة — والجمـاعات الجنوبية من سكانه بوجه خاص — هى فى أن يعمم الاسلام فيه ، وأن يترك هذا الجزء من أعالى النيل ليصبغ بالصبغة الاسلامية ، وأمام الجمـاعات التبشيرية المسيحية ملايين عديدة من الوثنيين فى أفريقيا وآسيا وأمريكا يمكن أن تركز جهودها فيها بعيدا عن هذا الجزء الوثنى المحدود من السودان ، إلى جانب هذه الملايين من الأوروبيين والأمريكيين الذين تشكو الكنيسة المسيحية من ضعف عقيدتهم وإهمـالهم شعائر الدين ... وإذا كان هنالك رأى فى تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ يختص بكل منطقة منها مذهب من المذاهب المسيحية ، فمـاذا يمنع من أن يترك للاسلام منطقة نفوذ تشمل هذا الجزء من الأراضى السودانية ، فيحرم التبشير المسيحى فيها كما يحرم فى بعض جهات فى أفريقيا الغربية ؟ ؟ إننا ندعو إلى هـذا لأن المصلحة تقتضيه ، ولأن هنالك أسبابا قوية تدعو إليه ، ويكفى أن نقتصر من هذه الأسباب الكثيرة على ما يأتى :

---

(١) تراجع صفحتا ٧٤ و ٧٥ من كتاب (سر هارى جونسون) :

AHistory of the Colonization of Africa by Alien Races.

أولا — إن الاتجاه المنطقى هو إلى أن نعمل على توفير الانسجام الثقافى من الناحيتين اللغوية والدينية بين سكان الوحدات السياسية المختلفة ، كضمان لحسن التفاهم وقوة التعاون ، وكوسيلة لإزالة ما قد يسبب الاحتكاك والتنافر إذا قامت أقلية — أو أقليات — تشذ فى لغتها وثقافتها عن الغالبية الكبرى للسكان . وما دمنا قد رأينا أن المقومات الطبيعية والعوامل الجغرافية توحى كلها بوحدة وادى النيل ، وكانت الأغلبية العظمى من السكان تتكلم العربية وتدين بالاسلام ، فالأمر الطبيعى هو توجيه الجهود إلى تقريب ثقافة الجنوب من ثقافة الشمال ، و إلى أن يكون الاتجاه نحو إتمام عملية التعريب ، التى بدأت منذ القرن الثالث عشر فى شمال السودان ، لتعم الشمال والجنوب ، سيما وأن حضارة الجنوب لايمكن أن يكتفى بها ، أو يترك الناس عند مستواها ، بل لابد من عملية بعث ثقافى تخلص سكان أعالى النيل من كثير من عاداتهم ومعتقداتهم ، وترفعهم إلى مستوى يستطيعون معه أن يسايروا العالم فى اتجاهاته وأفكاره .

ثانيا — ان الجماعات التى تعيش فى أقصى الجنوب لا تكون بأى حال من الأحوال وحدة ثقافية ، يمكن أن نغذيها ونلقحها ، ونحافظ على خصائصها ، بل إنها على العكس من ذلك جماعات تتميز بأنها لا تنسجم مطلقا فى ثقافتها ، ولا يتفق بعضها مع بعض فى كثير من خصائص تلك الثقافات . وها هو الأستاذ (برتشارد) يؤكد هذه الحقيقة تأكيدا قائما على دراساته الانثروبولوجية العميقة فى جنوب السودان ، فهو يصرح بأنه من الصعب جدا فى الوقت الحاضر أن نضع تقسيما مقبولا لحضارات السودان الوثنى . ثم هو يقسم هذا السودان الوثنى إلى المجموعات الرئيسية الآتية :

(ا) النيليون ويضمون أربعة أقسام فرعية .

(ب) الحاميون النيليون ويضمون خمسة أقسام فرعية .

(ج) قبائل تسكن الهضبة وتضم سبعة أقسام فرعية .

(د) الزاندى .

(هـ) الجماعات الوثنية فى كردفان وتضم عشرة أقسام فرعية .

(و) دارفنج وتضم ستة أقسام فرعية .

ولكنه يلفت الأنظار إلى أن أسس التقسيم فيها متباينة ، فما هى دائما بالثقافية ولا الجنسية ولا اللغوية[1] .

فاذا كان هذا هو الموقف ، وكان هذا هو التعقد الثقافى فى تلك المنطقة المحدودة ، فكيف يمكن أن يرتفع المستوى الثقافى أو يوجد الانسجام الفكرى ، الذى لابد منه لجماعات تريد أن تعيش

(١) تراجع صفحات ٨٥ — ٨٧ من مقال الأستاذ (برتشارد) ضمن فصول كتاب :
The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

متجاورة متعاونة ؟؟ لابد إذن من وسيلة مشتركة ، توحد بين هذه الجماعات المختلفة ، وتكون هي العامل الموحد بينها ، ولسنا نقول هذا لنخدم به وجهة نظر معينة لنا ، بل إن كل الذين درسوا هذه الناحية يثيرون هذه المشكلة و يعتبرونها نقطة على جانب كبير من الأهمية ، وفيما يلى ما كتبه (نادر) الذى أشرنا إليه سابقا :

”.. لن يكون هنالك تقدم مادامت هذه اللغات المتعددة قائمة تجعل التفاهم أمرا مستحيلا . إن من الواجب وجود لغة مشتركة ، كلغة السواحيلى التى أصبحت لغة عامة فى الشرق الأوسط بقارة أفريقيا[1] “ .

ومثل هذه المشكلة واجهت العرب فى انتشارهم فى أفريقيا ، وفى بث تعاليم الدين والثقافة الاسلامية بين سكانها ، فقد كانت هنالك لغات متعددة ، وكان لابد من وجود لغة مشتركة تكون لغة الثقافة بين الجميع ، وقد أدت العربية هذه المهمة على أحسن وجه ، وكانت الوسيلة فى اخراج الشعوب الافريقية من عزلتها وتحقيق اتصالها بالعالم الخارجى ، فلم لاتكون العربية هى اللغة المشتركة التى توحد بين هذه الجماعات الجنوبية من الناحية الثقافية ، فتكون هذه خطوة أولى لرفع مستواهم ، والقضاء على ركودهم الفكرى وتأخرهم فى نواحى الحضارة ، سيما وأن اللغة العربية ليست مجهولة تماما فى الجنوب ، بل إن هنالك لونا من اللغة العربية الدارجة هى بمثابة اللغة المشتركة فى جنوب السودان .

و إذن فمن الواجب أن تنتشر هنالك ، وأن تكون أساس التعليم فى كل جهات السودان الجنوبى ، سيما وأن التقدم الاقتصادى لهذه الأقاليم مرتبط — كما سنرى — بالأقاليم الشمالية ، وسيحتاج التبادل التجارى إلى مثل هذه اللغة المشتركة بين سكان السودان جميعا .

ثالثا — إن الدين الاسلامى والثقافة الاسلامية ، كانا دائما أقرب إلى عقلية الجماعات البدائية ، وأسهل انتشارا بينها من الديانات والثقافات الأخرى . وليس الأمر هنا أمر تفضيل أو تحيز ، بل الأمر أمر تقارب وتباعد بين الثقافات التى تتقابل وتتفاعل ، فالمعروف أن العقائد الاسلامية عقائد غاية فى البساطة ، والذين يدعون اليها عناصر لا تحترف التبشير ، ولا تحاول أن تدخل فى تفاصيل معنوية عميقة يستحيل على كثير من الناس أن يهضموها ، . ومن هنا كان سر انتشار الاسلام السريع وسبب قوته فى التأثير على الجماعات البدائية والشعوب البسيطة . وهذا أيضا ليس رأى المسلمين حتى لايفسر بالتحيز والتعصب ، وانما هو رأى كثير من الغربيين فيما يشير (هكسلى) فى كتابه عن أفريقيا :

---

[1] تراجع صفحة ١٠٤ من الكتاب السابق .

" ... هنالك عدد كبير من الناس يعتقدون أن الإسلام هو أحسن الأديان للرجل الافريقي ، لأنه يشجع على استقرار أعظم ، و يغرس فيه احتراما أكثر لنفسه وللسلطة الحاكمة ، كما أنه لا يشجع على القلق والمراءاة بقدر ما يشجع التحول الى المسيحية [1] . "

و إذا كان (هكسلى) لا يوافق على وجهة النظر هذه موافقة تامة ، فهو يسلم بها لحد كبير ، ثم يتعرض لبعض نواحى الإسلام تعرضا لا يدل على أنه يدرك روح هـذا الدين ، أو يفهمه على وجهه الصحيح .

إن المسيحية تستطيع أن تؤدى رسالة جليلة بين هـذه الشعوب البدائيـة الأفريقية ، لكن بشكل آخر غير الشكل الذى يبشر به الآن ، والذى يجعلها أبطأ فى الانتشار وأقل زيوعا بين هـذه الشعوب ، ولسنا هنا نناظر بين دينين عظيمين نقدسهما ونحترم تعاليمهما ، بل كل ما فى الأمر أننا ندرس الموقف فى جماعات أعالى النيل ، على ضوء الظروف المحيطة ، والملابسات القـائمة ، وكلها تشير إلى أن الاحتمال فى نجاح نشر الثقافة الاسلامية أقوى فى هـــذه البيئة بالذات ، لتلك العوامل الكثيرة التى أشرنا الى أهمها فى إيجاز .

رابعا — وربما اتصل بهذه النقطة السابقة ، كل ما يثار ضد التبشير المسيحى بالشكل الذى يمارس به الآن ، و بالطريقة التى يدعى بهـا إلى تعاليم السيد المسيح ، وكل هذه المآخذ التى يأخذها الكتاب عليه لا نعرف أنها ارتبطت بنشر الدعوة الاسلامية وإذاعة ثقافة الاسلام ، وما يعنينا أن ندخل فى تفاصيل هذا ، بل يكفى أن نشير إلى الفصل الممتع الذى كتبه (هكسلى) فى كتابه السابق (صفحات ٣١٩ ، ٣٤٦) عن " المبشرين والحياة فى أفريقيا " ، فهو يثير ناحية الاحتراف فى التبشير وما يؤدى اليه هذا الاحتراف من ضعف فى تحمس عدد كبير من المبشرين ، وهو يشـير هذا الصراع القائم بين المذاهب والكنائس المسيحية وما يرتبط بهذا من صراع محلى ، كثيرا ما يكون له رد فعل سيئ على تلك الشعوب البدائية ، وهو يتناول كيف يعمل المبشرون غالبا بعيدين عن مطالب البيئة التى يبشرون فيهـا ، غير مكترثين بما تؤدى اليه تعاليمهم من نزع الأفراد من بين المجتمعات التى يعيشون فيها ، وتحللهم من التقاليد التى تربطهم ببنى جنسهم ، دون أن يستطيعوا الوصول إلى ذلك المستوى الذى يجعل الحضارة المسيحية ناجحة تسمو بالفرد وترقى بالمجتمعات ، وهو كذلك يشير — ضمن ما يشير اليه — إلى هذه الانعزالية التى يعيش فيها عدد كبير من المبشرين ، انعزالية عن الحكام الاداريين الذين لا يرون فى أعمـال المبشرين ما يساير روح العصر ، وانعزالية عن الأهالى الوطنيين ، لأن الذين ينصّرون لا يرتفعون إلى هذا المستوى الذى يتساوون فيه مع المسيحيين المستعمرين ، بل إن المبشرين أنفسهم ليتخذون ممن يعلمونهم خدما وأشباه عبيد ، يعملون لهم ، و ينقطعون لخدمتهم ، وفى هذا ما فيه من تنـاقض مع رسالة المسيح الذى دعا أول ما دعا إلى الحب والمساواة والاخاء فى الله [2] .

(١) تراجع صفحتا ٣٤١ و ٣٤٢ من كتاب هكسلى : Afrioa View

(٢) تراجع صفحات ٣١٩ — ٣٤٦ من الكتاب السابق .

وقد سبق أن أشرنا الى أن أكبر ما يميز بين المسيحية والاسلام في علاقتهما بالشعوب ؛ أن الاسلام — نظريا وعمليا — لا يعرف النعرة الجنسية ولا يبيح النظرة العنصرية ؛ والمسلمون في تاريخهم الطويل واحتكاكهم بالجماعات البدائية لم يعرفوا الفارق اللوني ولا نظام الطبقات، وكانت الشعوب التي يغزوها المسلمون ويفتحون ديارها تسارع الى الدخول في دين الاسلام ، لتضمن بذلك المساواة مع هؤلاء الفاتحين ؛ ولتقضي على كل الفوارق الاجتماعية وغير الاجتماعية التي تحول بين غير المسلم وبين الاندماج في الأسرة الاسلامية الكبرى .

خامسا — ثم يبقى أن نبرز هنا نقطة على جانب كبير من الخطورة في مستقبل هذه الجماعات الوثنية التي تعيش في أعالي النيل ، إن نجحت انجلترا في أن تفصل شمال السودان عن جنوبه، وتمكنت من أن تضم بعض أراضيه الى الكتلة الزنجية التي تريد أن تخلقها في جنوب افريقيا ووسطها ، تحقيقا لأغراض استعمارية تجمع بين الاستراتيجية والاستغلال . . .

إن هنالك اتجاها قويا بين كثير من حكام المستعمرات وبعض الانثروبولوجيين ؛ يرمي الى التشكيك في قيمة الحضارة الغربية للشعوب البدائية ؛ وينادي بأن هذه القيم التي تقوم عليها حضارة الغرب وثقافته ليست قيما صالحة لهذه الجماعات المختلفة في تاريخها وتراثها وعقليتها (! !) ولهذا فهم يذهبون الى ضرورة (تحضير) هذه الجماعات البدائية بقدر . حتى لا تنتزع "روحهم" وحتى لا تهدم نظمهم وتضعف تقاليدهم . . . ولقد رأينا بعض المغالين في هذه الناحية يندب حظ الافريقي الذي بدأ يستخدم الملابس ويقيد نفسه بمضايقات الحضارة بعد أن كان حرا طليقا متحللا حتى من أبسط القيود ! !

والذي نخشاه أن تكون هذه الدعوة دعوة غير خالصة ، لا يقصد بها مصلحة الافريقيين بقدر ما يقصد بها مصلحة المستعمر المستغل ، ذلك لأن هذه السياسة إن صلحت فانما تصلح في تلك الجماعات التي بلغت في سلم الحضارة والرقي مرتبة مقبولة ، يمكن أن تساعدها على استغلال بيئتها والاستفادة المعقولة من مواردها ، ويمكن أن تجاري بها روح العصر ومقتضيات الحال إلى حد مقبول، لكن ما معنى هذا الاتجاه إن أريد الأخذ به في مثل حالة تلك الجماعات الوثنية في أعالي النيل؟! إنه لن يؤدي إلا الى لون من الركود الذي يبقي هذه الجماعات في عزلتها ، ولن يفعل أكثر من أن يمكن لتلك العوامل المعطلة من أن تنشط في عرقلة سير المجتمع والوقوف به عند هذا المستوى المنحط الذي يتردى فيه منذ أمد بعيد، وسيثبت أقدام هذا النظام القبلي الذي لا يؤدي إلى وحدة، ولا يخلق تعاونا ، وستظل تلك الجماعات تعيش مفككة ، يتحكم فيها شيوخها الذين لا يتسع لهم أفق ، ولا يرجى على أيديهم إصلاح جوهري في شؤون الحياة ... ولو أن العالم قد سار على هذه السياسة في أدوار تطوره المختلفة ، ما رأينا هذا التقدم الذي نلمسه ، وما استفادت المجتمعات بعضها من بعض ، ولظلت حضارات العالم وثقافاته منعزلة لا تأخذ إحداها عن الأخرى ، ولا تعتمد واحدة منها على التراث الاجتماعي الذي لم تعرفه هي من قبل .

إن روح العصر الحاضر – بما فيه من سرعة الاتصال وتشابك المصالح – لا يلائمها هذا الاتجاه الذى يدعو إليه بعض المستعمرين ، ولا يتفق معها أن نحتفظ فى العالم "بتلك المتاحف الاثنوجرافية" التى يريد بعض الأوروبيين الاحتفاظ بها بين الجماعات الافريقية (!) ولسنا نفهم لم يندفع الأوروبيون فى الأخذ بكل ماوصلت إليه حضارة الغرب وتقدمه العلمى عندما يكون هنالك استغلال للموارد واستنزاف للثروة من مجاهل افريقيا ، فاذا هم واجهوا الناحية الروحية والاجتماعية نادوا بأن الشرق شرق والغرب غرب فما يلتقيان !! . . ان الدراسة العلمية الصحيحة لا تقر هذا التفريق بين الجانب المادى والجانب الروحى فى الحضارة ، بل تراهما متفاعلين متداخلين ، بحيث يصعب الفصل بينهما أو تجاهل أحدهما دون حدوث كثير من الفوضى والارتباك ، وهو ما نتوقعه ان نجحت انجلترا فى فصل جنوب السودان ، واستمرت فى تطبيق هذه السياسة الخطيرة على الجماعات السودانية التى تعيش فيه .

حقيقة إن فرض حضارة غريبة كل الغرابة على مجتمع آخر لا يتصل بها بسبب من الأسباب ، لن يؤدى إلا إلى زلزلة أركان المجتمع ، ولن ينتج عنه إلا الفوضى الاجتماعية ، ولهذا فان خير ألوان "التحضر" والتقدم ما يأتى على يد جماعات لاتتباين فى حضارتها وتقدمها تباينا تاما عن حضارة المجتمع الذى نريد أن نؤثر فيه ، وكانت أنجح السياسات فى هذا ما اعتمدت على عناصر تمت حضارتها وثقافتها بصلة إلى الحضارة التى نبغى احداث شئ من التعديل والتحوير فى مفرداتها ، وفى هذا ما يضيف قوة إلى ماذهبنا إليه من أن تثقيف جنوب السودان وتحضير الجماعات التى تعيش فيه ، لا يمكن أن يتم بطريقة ناجحة سليمة ، وبشكل لا ينشر الفوضى الاجتماعية بين السكان ، ان ترك الأمر فيه لدولة كانجلترا ، لم تتصل حضارتها فى وقت من الأوقات بحضارة هذه الجماعات ، ولم ترتبط ثقافتها بالثقافات السودانية أدنى ارتباط . انما يقضى المنطق السليم بأن يكون (عملاء) الثقافة (ووسطاء) الحضارة هم السودانيون أنفسهم ، متعاونين مع اخوانهم سكان الشمال ، فبهذا تصل التيارات الثقافية المختلفة معدلة محورة ، ويستفيد جنوب الوادى من الاتجاهات الخارجية ، دون أن يصيب كيانه تصدع لا يرجى له التئام . . هذا مع ملاحظة أن مصر قد استطاعت أن تساير روح العصر ، وان تأخذ عن الغرب كثيرا من نواحى رقيه وتقدمه ، وتمكنت عندما ضمت السودان إليها أن تنقل إلى سكانه — ضمن مانقلت إليهم — كثيرا من نواحى الحضارة الغربية معدلة تعديلا يجعلها ملائمة لسكان السودان ملاءمة تامة ، وتستطيع أحسن من غيرها أن تقوم بهذه المهمة مستقبلا على خير الوجوه .

الخلاصة من كل هذا أن الروابط الثقافية ظلت مستمرة بين سكان حوض النيل كله طوال عهود التاريخ ، وأن هنالك أسسا كثيرة مشتركة فى التراث الحضارى لهذه الوحدة الطبيعية ، وأن مصر كانت دائما العامل المحضر لأقسام الحوض المختلفة ، وأن الجزء الذى يشذ عن هذا الانسجام الثقافى محدود فى أقصى أعالى النيل ، ومع ذلك فهو فى شذوذه لم يخلص تماما من

مؤثرات الشمال وثقافاته حامية كانت أم سامية ، وأخيرا فإن مصلحة هـذا الجزء الشاذ المحدود فى أن يصطبغ بنفس الصبغة التى اصطبغ بها غالبيـة سكان الوادى من حيث اللغة والدين ، وقد كان هذا هو الاتجاه الطبيعى الذى يتجه إليه لولا تلك العوامل الطارئة التى لاتريد هذا الاتصال، ولولا ما جرت عليـه سياسة انجلترا الاستعمارية من وضع الصعوبات وإقامة العراقيل بين شمـال السودان وجنوبه ، ومن دعواها بأنهـا تحتفظ للجنوب بطابعه وتبقى لأهله شخصيتهم ، والله يعلم أنها لا ترمى من وراء هذا كله إلا إلى التفرقة بين السكان وهدم وحدة وادى النيل .

الأسس الاقتصادية :

والآن وقد انتهينا من دراسة المقومات الطبيعية والأثنوجرافية والثقافية لوحدة وادى النيل، ينبغى أن ندرس الأسس الاقتصادية لهذه الوحدة ، لنرى كيف تتداخل مصالح شطرى الوادى تداخلا شديدا ، ولنلمس الضرورة القصوى لتوحيد الجهود فيهما، توحيدا يوجه الاقتصادالقومى فى كل منهما نحو غاية مشتركة ،هى رفاهية السكان ورفع مستواهم المعيشى . وسيظهر لنا بوضوح أن تضارب المصالح الاقتصادية ، والانفراد برسم سياسة محلية فى حدود ضيقة ،والتحلل من سياسة التعاون التـام التى توحى بها ظروف البيئة ، كل هذا لن يؤدى إلا الى عرقلة الجـهود ، وتأخير الاصلاح ، واثقال كاهل الجماهير بتكاليف وأعباء قد لا يستطيعون تحملها طويلا ،وإذن فالخير كل الخير فى أن تضم القطرين وحدة اقتصادية مندمجـة ، تدرس المـوارد ، وترسم الخطة المثلى لاستغلالها ، وتستفيد من القوى الكامنة ، فبهـذا وحده يستطيع وادى النيـل أن يرتفع بمستوى سكانه ، وأن يتخلص من هذا الاستغلال الاقتصادى الشنيع الذى يعانيه الآن .

وسنعالج هذه الناحية الهامة من دراسة وحدة وادى النيل بالشكل الآتى :

(أولا) الناحية الزراعية والثروة الحيوانية :

(ثانيا) الناحية الصناعية والتجارية .

(ثالثا) المصالح المشتركة فى ماء النيل .

أولا — الناحية الزراعية :

إن امتداد حوض النيل من حوالى خط عرض ٤° شمالا إلى حوالى خط عرض ٣١° شمالا يؤدى إلى لون من التباين فى الظروف المناخية والأحوال النباتية ، ويوجد هـذا التنوع الكبير فى الغلات والحاصـلات ... ... وكذلك تختلف النظم الاقتصادية والمستوى الإنتاجى الذى وصل إليه سكان هذه الأقاليم المتباينة ، فكانت هنالك جماعات تعيش على الزراعة البدائية ، بينما تعيش جماعات أخرى على نوع من الزراعة الكثيفة التى ارتقت طرقها وتقدمت أساليبها تقدما

ملموسا ... ... كما كانت هنالك قبائل تعيش على رعى الإبل ، بينما تعيش قبائل أخرى على رعى الماشية ... ... وكل هذا يجعل من أقاليم وادى النيل وحدات يكمل بعضها بعضا فى الإنتاج الزراعى ، كما هى وحدة متكاملة فى نواحى الإنتاج الأخرى .

كذلك يلاحظ أن المستوى الفنى فى الإنتاج الزراعى مختلف اختلافا بينا فى جهات الوادى المختلفة ، وعلى الرغم من أن مصر لم تبلغ بعد أقصى ما تستطيع أن تبلغه فى استثمار مواردها الزراعية ، فإنها خطت فى ذلك خطوات كبيرة جدا ، ولا يزال أمام السودان — فى كل جهاته تقريبا — أن يبذل جهودا هائلة إلى أن يصل إلى ما وصلت إليه مصر فى تطورها الزراعى الطويل ... ولا بد لكى يصل السودان إلى هذا ، ولكى يستثمر موارده الزراعية استثمارا كاملا ، من أن يتغلب على عدة عقبات سنرى أنه لا غنى له عن مساعدة مصر فيها ، وأهم هذه العقبات ما يأتى :

١ — الأيدى العاملة : فالمعروف أن كثافة السكان فى جهات السودان المختلفة كثافة قليلة ، ولا بد من مرور وقت طويل إلى أن ينتقل عدد كبير من الجماعات الرعوية إلى حياة الزراعة والاستقرار ، . فالملاحظ أن غالبية السكان تمارس حياة الرعى إذا نحن ابتعدنا عن النهر وروافده ، بل ان من تلك الجماعات التى تعيش على ضفاف النهر ، ما لم يتخذ الزراعة حتى الآن حرفة رئيسية يعتمد عليها كل الاعتماد .. ولو أن السودان ظل بهذه الكثافة المحدودة — والدلائل كلها تدل على أن نمو السكان فيه لا يسير بتلك السرعة التى يمكن أن يواجه بها حاجات الاستغلال — لظل انتاجه الزراعى قليلا ، ولعطلت كثير من موارده الطبيعية التى لا تزال بكرا . وعلى عكس هذا يكتظ الجزء الأدنى من الوادى اكتظاظا شنيعا ، ويتكاثف السكان فى غالبية جهات القطر المصرى تكاثفا لا نراه فى أشد جهات العالم ازدحاما بالسكان ، والأمل قليل فى أن تستطيع مصر التخفيف عن أراضيها باستصلاح أراض كافية ينقلون إليها ويتوزعون فيها ، ومن هنا كان تقسيم الملكية الزراعية الى تلك الأقسام " القزمية " ، وكان هذا الدخل المحدود الذى هوى بمستوى المعيشة بين الفلاحين الى الحضيض ، . وما نظن أن هنالك بلادا مستعدة لقبول هذه الملايين المتزايدة من سكان مصر ، كما لا نظن أن الفلاح المصرى نفسه مستعد لأن يهاجر إلى تلك الأقطار البعيدة ان كان لها وجود . . . كل هذا يوضح المصلحة المشتركة فى هذه الناحية بالذات ، ويبين كيف أن فى الامكان تنظيم هجرة المصريين الى السودان بشكل لا تضحى فيه مصلحة جانب لحساب الجانب الآخر .

حقيقة إن الاتفاقيات القائمة لا تقيد هجرة المصريين الى السودان ، وأنه قد نص صراحة فى معاهدة (١٩٣٦) على أن للمصريين أن يدخلوا السودان من غير حاجة إلى أن يحصلوا على تصريح خاص بذلك ، لكن الواقع أن هنالك من المضايقات الإدارية ما يصد كثيرين من راغبى الهجرة و يزهدهم فى الانتقال ، كما أن الأمر ليس أمر نصوص ومواد ، فهجرة الأعداد الكبيرة تحتاج إلى تنظيم كبير وخطة مرسومة ، منها ما هو مرتبط بالنقل ، ومنها ما هو مرتبط باعداد المساكن وتهيئة

الأرض تهيئة مبدئية ، و إمداد المهاجرين بعوس أموال فى الفترات الأولى للاستغلال . . ، وكل هذا لا يمكن أن يتم إلا فى جو من التفاهم الكامل بين شطرى الوادى ، وتحت ظل الوحدة التى تنظر الى المصلحة العامة لسكان الوادى على أنهم جميعا متساوون فى الحقوق والواجبات. .ويصح هنا أن ننفى عن الفلاح المصرى كراهيته الطبيعية للهجرة كما يذهب بعض الكتّاب السطحيين ، ذلك أن تلك الظاهرة إنما ترجع الى أسباب طارئة ترتبط كلها بسوء الحالة فى المناطق التى أريد إلى الفلاحين أن ينتقلوا اليها ، و بعدم توافر أسباب الراحة أو ضمان أرباح معقولة فى هذه البيئة الجديدة، فإذا روعيت هذه الأمور فى رسم خطة تعمير بعض جهات السودان بعددمن المصريين، وتذكرنا أنه ليس هنالك فوارق لغوية أو دينية تفرق بين السودانيين والمصريين ، فإن نجاح هذه الخطة أمر مؤكد ، وفائدة الطرفين من ذلك فائدة محققة .

٢ — المهارة الفنية : فتجارب السودانيين فى الزراعة تجارب محدودة، ووسائلهم فيها وسائل بدائية ، ولم يبلغوا — حتى فى أراضى الجزيرة — مستوى يرتاح اليه ، . . . . وسيكون الفلاحون المصريون بتقاليدهم العريقة فى الزراعة و باندماجهم اندماجا تاما فى اخوانهم السودانيين خير العناصر التى يمكن أن ترتفع بمستوى الانتاج فى السودان ، وسيأخذ الفلاح السودانى عنهم كثيرا مما لايستطيع الارشاد النظرى أن يبثه فيه، وسيخلق هؤلاء المهاجرون فى هذا القطر الجديد بيئة زراعية ناجحة ، تتسع دائرتها بالتدريج الى أن تعم الأقاليم السودانية كلها . . . . وما يمكن أن يقال هنا إن مهارة الفلاح المصرى لا تزال أقل مما ينبغى، لأن الارتفاع بالمستوى الانتاجى للفلاح فى السودان سوف يتم تدريجيا، حتى إذا بلغ مستوى الفلاح المصرى أمكن عندئذ أن يؤدى التعليم، ونشر الثقافة الزراعية ، والافادة من البحوث العلمية ، الى تحقيق ما نطمع فيه من أهداف بعيدة .

٣ — رأس المال : فاستغلال الموارد ، ونقل المهاجرين ، وإعداد الأرض للزراعة ، كل هذا سيتطلب صرف أموال طائلة ، واقامة منشآت ومشروعات كثيرة ، منها ما يتصل بالرى ومنها ما يرتبط بالمواصلات والبناء ، والسودان فقير جدا فى هذا ، ولا غنى له عن رأس المال الخارجى، وفى مصر أموال كثيرة غير مستغلة ، واستعداد كبير من جانب أصحابها الى أن يوجهوا جهودهم الى السودان باعتباره قطرا بكرا ، وقد خرج المصريون عن تقاليدهم القديمة ، وشجعهم نجاح المشروعات التى قاموا بها على أن يخاطروا بأموالهم وعلى أن يكتتبوا بسخاء فى أسهم الشركات المختلفة، وستكون للشروعات العمرانية فى السودان — فى ظل الوحدة — أسبقية على كثير من المشروعات الأخرى، . وإذا كانت مصر قد قدمت — عن طيب خاطر — كل ما احتاج إليه السودان من أموال ، وسدت برضاها كل عجز فى ميزانيته ، وأنفقت بسخاء على كل نواحى التعمير فيه، فستكون فى وحدتها معه أكثر استعدادا لهذا ، وسيكون السودان منها بمثابة الوجه البحرى أو الوجه القبلى، إن لم يقدم فى بعض المشروعات على كثير من المشروعات اللازمة للأراضى المصرية بمعناها المحدود .

ونحن — على خلاف الكتّاب الانجليز — نرى السودان قطرا غنى الموارد الزراعية، وما ننظر إليه تلك النظرة الاستغلالية التى ينظر بها أصحاب الاسهم الى المشروعات التى يستخدمون أموالهم فيها،

ولن يكون استثمارنا لموارده الزراعية بتلك الطريقة التى تراعى مصالح أصحاب الأسهم ولا تأتى مصلحة الناس إلا فى المرتبة الثانوية ، بل سيكون الهدف الأساسى خلق طبقة من صغار الملاك — سواء من السودانيين أم من المصريين المهاجرين — تقدم إليهم كل المساعدات التى تمكنهم من أن ينهضوا بأنفسهم وأن يعيشوا فى مستوى اقتصادى معقول، وغالب الظن أن السياسة التى ستتبع فى ذلك هى نفس السياسة التى أخذت بها الحكومة المصرية أخيرا فى تعمير أراضى شمال الدلتا، عن طريق نقل عائلات معدمة من المناطق المكتظة، بعد تهيئة جميع الوسائل التى تشجع على البقاء والاستقرار .

وإذا كان الانجليز يدعون أنهم قد أخذوا خطوات فى هـذا الاتجاه ، بما زرعوا فى أرض الجزيرة من آلاف الأفدنة ، فانا نكتفى فى بيان الفرق بين الحالتين بأن نقتبس الفقرات التالية من إحدى النشرات التى أصدرها قسم البحوث لحزب العمال فى ١٩٢٨ بعنوان (الاستعمار البريطانى فى مصر ، للمؤلفة " اليئور برنز ") ، وهى فقرات سبقتها إشارات طويلة الى استخدام رءوس الأموال الانجليزية فى السودان ثم انتهت بما يأتى :

"إن حكومة السودان قد سُخِّرت فى كل هـذه المشروعات لتجعل أرباح رءوس الأموال البريطانية أسهل وأضمن ، . . . لكن أوضح مثل لهذا هو النقابة الزراعية التى تستغل أرض الجزيرة ......"

" لقد استطاعت هـذه النقابة أن تنظم استغلال إقليم الجزيرة فى ضوء التجارب التى عملت فى أراضى المستعمرات الأخرى ، ... وكانت مطالبها واضحة صريحة هى :

أولا — امتلاك الأرض .

ثانيا — ضمان الأيدى العاملة الرخيصة .

ثالثا — الحصول على رأس مال بفائدة منخفضة .

وقد ضمنت الشركة كل هذا عن طريق حكومة السودان .(١) ""

فالأمر هنا أمر استغلال من ذلك النوع المعروف فى المزارع التى تدار بالعمال الوطنيين لمصلحة رءوس الأموال الأجنبية ، وهو استغلال تنتزع فيه أراضى الملاك منهم رغم إرادتهم ، ويفرض عليهم نظام خاص لا يراعى فيه الا زيادة أرباح المساهمين ، بغض النظر عما يصيب الملاك الوطنيين من ظلم ، وما ينقلهم من نظام الانتاج المحلى ، إلى نظام إنتاج يربطهم بأسواق العالم وتذبذباتها ، وهو أمر لم يُعدوا لمواجهة مفاجآته ، ولم يعرفوا بعد كيف يحمون مصالحهم إذا طرأ

(١) تراجع صفحات ٤١ — ٤٣ من كتاب : Elinor Burns—British Imperialism in Egypt.

ما يهددها ، وعلى الرغم من عناية الشركة بزيادة أرباحها ، فالمعروف أنها فاشلة ، وأن غلة الفدان من القطن منخفضة ، وأنه لا يرجى للزراعة فى ظل سياستها مستقبل كبير فى هـذه المنطقة .
وقد يتساءل الانسان عن مدى التوسع الزراعى الذى يستطيع السودان أن يصل اليه فى ظل الوحدة مع مصر ؟ والاجابة الدقيقة على هـذا غير ممكنة الآن — نظرا لأن البحوث التى تمت لاتزال محدودة ، وهنالك أراض يمكن الاستفادة منها كثيرا لو نفذت المشروعات وتغلب القطران (مصر والسودان) متعاونين على الصعوبات التى أشرنا اليها — ولكن يكفى أن نشير بإيجاز إلى أهم المناطق التى تقوم بها الزراعة فعلا ، والتى يمكن التوسع فى المساحة المزروعة منها إذا هيئت لذلك الأسباب . (اعتمدنا فى هذا على دراسة لجنة السودان الدائمة ضمن تقرير مصلحة التجارة ١٩٣٨ صفحات ٣٣١ الى ٣٣٣).

(ا) مديرية الشمال : وتشمل الأراضى الواقعة حول العطبرة وبربر ودنقلة ووادى حلفا ، وهى واقعة على ضفتى النيل ، وتروى بالآلات الرافعة ، وأهم حاصلاتها الحبوب والفواكه وتشغل زراعة القطن فيه مساحات ضيقة .

(ب) منطقة الخرطوم : وتمتاز بحقولها التجريبية ، ويجود فيها زرع أصناف القطن المصرى بأنواعه ، وكذلك القطن الأمريكى ، وقد لوحظ ازدهار زراعة هـذا النوع الأخير (٧ قناطير للفدان على الأقل) ، أما الفواكه فلا تعطى انتاجا على الوجه المرغوب فيه نظرا لشدة الحرارة التى تعمل على سرعة إنضاجها وما يترتب على هذا من مرارة ، على أن هذه المنطقة صالحة لزراعة الموز الجيد ، بشرط أن تتبع الوسائل العلمية المستخدمة فى مصر لمكافحة الآفات .

(ج) أرض الجزيرة : لاتقل مساحة أراضيها عن أربعة ملايين فدانا ، منها ثلاثة ملايين قابلة للزراعة ، إلا أنه قد لوحظ أن الأراضى المزروعة منها لاتتجاوز ١٧٦,٠٠٠ فدان يزرع أكثرها قطنا ، وإذا كانت الاتفاقيات قد حددت المساحة التى يمكن أن تزرع من هـذه المساحة الكبيرة ، فإنا نعتقد أن وحدة القطرين ستزيل كل مواضع الخوف من تهديد مصالح مصر فى ماء النيل (كما سنرى فيما بعد) ، وسيكون فى الإمكان التوسع فى مشروعات الرى توسعا يؤدى الى زيادة المساحة المزروعة من أرض الجزيرة ، سيما وأن العوامل المعطلة لن يكون لها وقتئذ وجود اذا سارت خطوات الاصلاح فى طريقها المرسوم .

(د) منطقة الجاش : تبلغ المساحة القابلة للزراعة هنا حوالى ربع مليون فدانا ، يزرع منها قطنا حوالى ٥٠,٠٠٠ فدان ينتج الفدان بين قنطارين وأربعة قناطير ، وهذا محصول قليل بالنسبة إلى جودة التربة المزروعة ، وترجع قلة الانتاج إلى طريقة الرى المتبعة هنالك وإلى التقلبات الجوية وقلة الايدى العاملة ، أما صغر المساحة المزروعة فيرجع إلى أن نهر الجاش يغير مجراه سنويا ، ولا يمكن أن يزرع الآن غير الأراضى الواقعة على ضفتيه .

(هـ) منطقة طوكر : وهذه أرض تقدر مساحتها بحوالى ٣٥٠,٠٠٠ فدان لا يزرع منها أكثر من ٦٠,٠٠٠ فدان ، يرويها (خور بركه) الذى يفيض فى شهرى يوليه وأغسطس ، ويزرع فيها القطن الذى تتراوح غلة الفدان منه بين قنطارين وثلاثة قناطير .

(و) منطقة النيل الأبيض وبحر الغزال : وهذه هى الأراضى التى تكثر فيها زراعة السمسم والفول السودانى والدخن ، لكن مساحتها المزروعة أو القابلة للزراعة لا تعرف على وجه الدقة .

وظاهر من هذا كله أن هنالك مجالا متسعا لنشر الزراعة وتنمية مواردها ، إذا أمكن التغلب على الصعوبات المختلفة ، وهى صعوبات عجز الانجليز مدة انفرادهم بالحكم عن أن يتغلبوا عليها ، ولم يبذلوا فى الواقع جهودا تذكر فى هذا الاتجاه ، اللهم إلا فى تلك الأراضى المحدودة التى تزرع قطنا لحساب المساهمين الانجليز ، دون أن يعود على الزراع السودانيين ربح يعادل ما يبذلون من جهود . على أن أشد جهات السودان المهملة هى أقاليمه الجنوبية التى يمكن أن يتوسع فى زراعة أراضيها حبوبا وقطنا وبنًّا ، إلى جانب ما يمكن الانتفاع به من الثروة الغابية التى لا تستغل الآن إلا فى نطاق ضيق جدا لا يتجاوز مطالب الحكومة المحدودة ، ويكفى للدلالة على اهمال هذا الجزء الجنوبى فى الانتاج الزراعى اهمالا واضحا أن نقتبس هنا من نشرة القابيين (صفحة ٢٠) الفقرات الآتية :

” ان السودان الجنوبى — رغم عظم خصوبته فى بعض الجهات — قد بقى دون تقدم فى الناحية الاقتصادية ، ... حتى لتتجاوز المصروفات الادارية ما يحصل هناك من ايرادات “ ولن يخلى المسئولين من تبعات هذا التقصير ما تورده النشرة تبريرا لهذه الحالة :

” لقد كان عدم التقدم الاقتصادى ميزة من بعض النواحى ، لأن خطورة تعرية التربة — التى تتبع التعجل فى الاستغلال — هنا ، تشبه خطورتها فى كينيا وأوغنده “ .

إذ أن مهمة الحكومة الصالحة أن تنمى الإنتاج وتستغل الموارد ، مع أخذ جميع الخطوات التى تضمن المحافظة على الخصوبة ، وتقلل من إزالة التربة بقدر الامكان .

*
* *

ومن الضرورى أن نضيف الى الإنتاج الزراعى ، وارتباط مصالح شطرى الوادى فيه ، تلك الثروة الحيوانيـة التى تعتمد على الحالة النباتية اعتمادا تاما : أما مصر فالمعروف أن انتاجها من الثروة الحيوانية محدود ، لايكفى حاجة سكانها ، رغم تلك الجهود التى تبـذلها الهيئات المختلفة فى تنميـة هذه الثروة . . ، ولذا فهى تستورد من الخارج كميات من الحيوانات ، وسيزداد هذا الاستيراد مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة لهم عاما بعـد عام . . وأما السودان فمستقبل الثروة الحيوانية فيه مستقبل عظيم ، واذا كان جزء كبير من واردات مصر من الحيوانات يأتى من السودان نفسه ، فإن فى الإمكان أن نمى هذا المورد فى جهات السودان المختلفة تنمية تسد الجزء الأكبر من حاجة مصر ، وتغنينا بهذا عن أن نتجه الى مصادر الانتاج الأخرى ... فهنالك :

أولا — الاقليم شبه الصحراوى فى شمال السودان ، وهو اقليم ان لم يصبه من المطر مايكفى للزراعة ، فان فيه الكفاية لنمو الحشائش التى تنمو كذلك فى بطون المجارى فى مواسم المطر القليل ، والتى يمكن أن تستفيد من ماء الآبار فى فصول الجفاف (وهنا تعيش الجماعات الرعوية التى تربى الابل بشكل خاص) .

ثانيا — أما فى المنطقة الوسطى من السودان ، فانا نرى الجماعات المستقرة فيهـا تعيش فى الشمال ، وتمتلك قطعانا كبيرة من الغنم والمـاعز والإبل ، كما نرى (عرب البقارة) منتشرين بين النيل الأبيض و بين كردفان ودارفور ، وهـذه فى الواقع هى منطقة الإنتاج الحيوانى الذى يتجر فيه على نطاق واسع .

ثالثا — فاذا انتقلنا إلى الجنوب فنحن نقترب من منطقة الذباب فتصبح تربية الحيوانات أمرا صعبا فى كثير من أجزائها، لكن هنالك مع ذلك قطعانا كبيرة جدا من المـاشـية ، تمتلكها القبائل التى تعيش فى شمال بحر الغزال وفى مديريات أعالى النيل...،واذا كانت القيمة الاقتصادية لهذه القطعان محدودة — نظرا لأن القبائل التى تمتلكها تنظر اليها كأنها المنبع الوحيد للثروة التى يرتبط بها المركز الاجتماعى للسكان ، واذن فهى لا تبيعها — فان فى الامكان أن تتغير هذه النظرة بالتدريج ، وأن يصبح لتلك الحيوانات قيمتها فى تجارة هذا الجزء من السودان .

ومثل هـذا الاستعراض السريع للإنتاج الحيوانى فى أقاليم السودان المختلفة ، يرينا كيف يمكن الاستفادة منه فى تموين شمال الوادى ، وكيف يمكن أن يستفيد القطر منه استفادة مشتركة لو كانت هنالك سياسة مرسومة ، تهدف الى تنمية وسائل الإنتاج ، وتحسين أصناف الحيوانات ووقايتها ممـا يفتك بها من أمراض،فليس هنالك سوق مجاور يحتاج الى تلك الحيوانات السودانية غير السوق المصرى،وما يحتاج الأمر — الى جانب العناية باكثار الانتاج وتحسين نوعه — الا الى تسهيل وسائل المواصلات بين القطرين،وهى ناحية كان اهمالها مسئولا عن تأخير استغلال موارد السودان ، وتيسير حركة المبادلة بينه و بين الشمال .

ثانيا — التجارة والصناعة :

تشير الكتابات الانجليزية كلها الى فقر السودان فى كثير من المواد الأولية اللازمة لقيام الصناعة ، والى عدم وجود ثروة معدنية يمكن أن تستغل بطريقة اقتصادية مثمرة ، والى أن الوقود سيظل معتمدا على مصادر الأخشاب المحدودة . ويستخلصون من هذا كله أن مستقبل السودان سيستمر معتمدا على الزراعة التى يتصدر القطن حاصلاتها ، ثم يأتى فى المرتبة الثانوية غلات كالصمغ العربى والسمسم والدخن والفلفل والفول وما الى ذلك . وعلى الرغم مما قد يكون هناك من أساس لهذا التفكير إلا أن من الضرورى أن نتذكر أن السودان لم يمسح بعد مسحا چيولوچيا دقيقا حتى يمكن القطع بقيمة ثروته المعدنية ، ولم تجر فى أرضه كل التجارب حتى يمكن الجزم بمدى فقره فى انتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة ، ولم يعد يفهم من الصناعة أن يكون انتاجها مما يقصد به حتما التصدير ، إذ أصبح الانتاج الصناعى لسد الحاجة المحلية ضرورة تقتضيها الأوضاع الاقتصادية السليمة ، سيما فى تلك الأقطار التى يتزايد سكانها ، ويرتفع بينهم مستوى الحياة . . . والكلام فى موضوع الصناعة والتجارة كناحية مرتبطة بوحدة وادى النيل يجب أن يفهم على ضوء ما يمكن أن تحققه تلك الوحدة من تنشيط الإنتاج الصناعى والتبادل التجارى بين القطرين ، تنشيطا لا يمكن أن يتحقق فى ظل الانفصال وتوجيه الاقتصاد القومى فى كل من مصر والسودان توجيها محليا ضيقا .

وقد اختلف موقف الانجليز عن موقف المصريين اختلافا بينا ، فالسياسة الانجليزية تعمل جادة على تشجيع الشركات الانجليزية فى شتى المشروعات السودانية ، وعلى اخضاع الاقتصاد السودانى لمطالب الصناعة البريطانية (كما هو واضح من التوسع فى زراعة القطن ، وتركيز كل الاهتمام فيه) ، وفى الوقت نفسه تتخذ من السودان سوقا لبضائعها ، وما تتورع مطلقا عن أن تضحى بمصلحة مصر الاقتصادية التى كان ينبغى أن تنظر اليها نظرة خاصة وهى تحكم السودان نيابة عن المصريين ! ! أما مصر فكان موقفها دائما أن المصالح الاقتصادية للقطرين واحدة ، وأن تأخر الإنتاج — أيا كان نوعه — فى واحد منهما انما يؤدى حتما إلى المساس برفاهية السكان جميعا . وقد روعيت هذه الرابطة المشتركة عند ما وضعت اتفاقية (١٨٩٩) ، ونظمت وقتئذ العلاقات التجارية بين مصر والسودان ، إذ نص فى المادة السابعة على ما يأتى :

" لا تحصل رسوم الوارد عن البضائع الواردة من القطر المصرى عند دخولها الى السودان ، ومع ذلك فيجوز تقرير رسوم الوارد على البضائع الواردة من غير الأراضى المصرية ، ولكن فى حالة دخول البضائع الى السودان من طريق أى ميناء آخر من موانى البحر الأحمر فلا يجوز أن تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصرى على البضائع الواردة اليه من الخارج . والبضائع المصدرة من السودان يجوز أن تحصل عليها الرسوم من واقع الفئات التى تقرر من وقت لآخر ".

وظاهر من روح هذه المادة — رغم ما فيها من بعض الغموض — أن المقصود مراعاة المصلحة المصرية والسودانية على السواء ، فما تجبي ضرائب على ما يدخل السودان عن طريق مصر حتى لا يؤدى هذا إلى ارتفاع الأسعار وإرهاق المستهلك الفقير ، ولن يضير السودان هذا ما دام انتاجه إنتاجا زراعيا ،وما لم تقم به صناعة تحتاج إلى شيء من الحماية ... كذلك كان المقصود ألا تتخذ موانى السودان سبيلا إلى دخول البضائع الأجنبية دون أن يحصل عليها نفس الضريبة التي تفرضها مصر على ما يدخل عن طريق موانيها من سلع مماثلة ، وكان المفروض بالطبع أن تراعى حكومة السودان تغيير القيم التي تفرض على الوارد بطريق البحر الأحمر لتساير التطور الجمركى فى مصر ، وتحقق الغرض الذى يقصد إليه من وضع المادة السابعة من الاتفاقية. لكن سوء النية كان واضحا من تمسك حكومة السودان بحرفية ما جاء فى المادة من أنه " لا يجوز أن تحصل رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصرى " ، وعدم مجاراة التغيير الذى حدث فى التعريفة الجمركية المصرية فى سنة ١٩٣٠ ، عند ما عدلت مصر عن نظام الرسم النوعى بما يتفق مع صالح الإنتاج الأهلى وتدعيمه ... " وبقى النظام القديم فى السودان على حاله فنشأ عن ذلك تفاوت كبير فى الرسوم الجمركية وقواعد تحصيلها ، وبقيت الرسوم فى السودان على الواردات الأجنبية — وأخصها المنسوجات والأحذية — مخفضة إلى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ولا تترك مجالا للمنتجات المصرية هناك ... بل إن هذا التفاوت فى الرسوم الجمركية فى البلدين مع عدم تحصيل رسوم على البضائع المتداولة بينهما ترتب عليه أن أصبح الكثير من البضائع الأجنبية يتسرب إلى مصر عن طريق السودان ، دون تحصيل رسوم جمركية مماثلة للرسوم المفروضة فى مصر عند دخولها السودان ... وكان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية فى مصر نفسها بمنافستها بمثيلاتها الأجنبية الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريبا ... ومن هذا يتبين مبلغ الأضرار التى حاقت بالتجارة المتبادلة بين شطرى الوادى بسبب التفرقة فى النظام الجمركى المتبع فيهما ، واعتبارهما منفصلين دون أى مبرر اللهم إلا السياسة "(١) .

وسنحاول الآن أن نعطى شيئا من التفصيلات والاحصاءات التى تؤيد الحقائق السابقة ، وكلها مستمد من تقارير وزارة التجارة والصناعة ومن تقرير الخبير الاقتصادى المصرى الأول فى السودان فى السنوات السابقة للحرب الأخيرة :

١ — الأسمنت : زاد المستورد من الأسمنت المصرى بما قيمته ٥,١٥٩ جنيها ، فأصبح ٢١,٤١٥ جنيها فى سنة ١٩٣٩ ، وبالرغم من هذه الزيادة فإن نصيب مصر بالنسبة إلى جملة واردات الأسمنت تصبح ٣٦,٧٪ وكان ٣٩,٨٪ فى عام ١٩٣٨ ، ويرجع هذا النقص الى زيادة

---

(١) تراجع بحوث المؤتمر الاقتصادى الأول بالقاهرة عام ١٩٤٦ فى موضوع (الروابط الاقتصادية بالسودان) .

المستورد من الأسمنت من البلاد الأخرى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة التى طرأت على نصيب مصر ،وسبب هذا فى الواقع رخص الوارد من البلاد الأجنبية رخصا لا يستطيع الأسمنت المصرى معه أن يزاحمه .

٢ — الدقيق : استورد السودان فى سنة ١٩٣٦ ما قيمته ١٠٤,٨٦٧ جنيها خص مصر منها ٦٩٨ جنيها ، وهى قيمة لا تذكر بجانب قيمة ما يستورده السودان من الممالك الأخرى . وسبب هذا أن الدقيق الاسترالى يزاحم الدقيق المصرى مزاحمة قاتلة،فقد استوردت منه حكومة السودان فى تلك السنة ما قيمته ٧٠,٢٧١ جنيها لرخص أسعاره .

٣ — الأحذية : استورد السودان فى سنة ١٩٣٥ ماقيمته ٥٠,٩٤٠جنيها كان نصيب مصر منها ٣,٤٧٦ جنيها فقط وهى قيمة ضئيلة تسترعى الأنظار ، وكان سر هذا فى الواقع هو مزاحمة الأصناف اليابانية الرخيصة التى استمرت تغرق السوق السودانية حتى سنة ١٩٤٠ .

٤ — الصابون : انخفض مقدار الصابون المصدر من مصر الى السودان فى سنة ١٩٣٩ انخفاضا ملموسا،فبلغ ٨١١ طنا قيمتها ١٥,٠٨٤جنيها بنقص قدره ٣٩٥طنا قيمتها ٣,٧٦٦ جنيها، ويرجع هذا الى منافسة الصابون الفرنسى منافسة شديدة ، تعزى الى أنه يصنع من بعض أنواع الزيوت المنخفضة الدرجة التى لم تعتد المصانع المصرية على استعمالها فى هذه الصناعة ، كما يلاحظ أن مصانع الصابون الفرنسية كانت تمعن فى تخفيض الأسعار كلما لاحظت شيئا من قدرة الصابون المصرى على المنافسة .

*
* *

كذلك كان الحال فى معظم الصادرات من الانتاج المصرى الى السودان،الذى أصبح يواجه منافسة خطيرة ، وطريقا مرسوما الى تضييق دائرته حتى اتجه نصيب مصر من تجارة الوارد الى السودان نحو الهبوط ، وأصبح الميزان التجارى فى غير مصلحة مصر ، كما يتبين من دراسة جداول الصادرات والواردات .

على أننا نود — قبل أن نترك موضوع صادرات مصر الى السودان — أن نلفت النظر إلى نقطتين هامتين متصلتين بموضوع الميزان التجارى وأثر السياسة القائمة فى اختلاله :

الأولى : إن جزءا كبيرا من البضائع التى تصدرها مصر الى السودان (٧٠٠,٠٠٠ جنيه من ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩) ماهو إلا بضائع أجنبية تقتصر مهمة مصر على مجرد تمريرها إلى السودان .

الثانية : إن من بين مايرسل الى السودان و يعتبر من البضائع المصرية (ماقيمته ٩٠٠,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩) من السجاير والسكر ، ولما كان جزء كبير من خام السكر ومن الدخان لم يزرع فى مصر و إنما استورد من الخارج، فقد اقتصرت مهمة مصر على مجرد لف الأول وتكرير الثانى .

فإذا أخرجناهذا من الحساب ، تبين بوضوح أن نصيب المنتجات المصرية التى أرسلت إلى السودان كان ضئيلا ، لايتعدى أنواعا معينة من المنسوجات التى لم تتمكن اليابان من القضاء عليها ، لأنها تمتاز بطابع خاص يجعل لها ميزة على سائر الواردات المماثلة ،وفى هذا إضرار واضح بالصناعة المصرية الناشئة التى لابد لها من أن تعتمد على أقرب الأسواق اليها ،وهو أمر لايمكن أن يتحقق فى غير ظل الوحدة التى تحسب لمثل هذا التداخل فى المصالح حسابه ، والتى تكيف السياسة الجمركية للقطرين تكييفا يلائم مقتضيات التطور الاقتصادى الذى يمر به شعب وادى النيل .

ويمكن أن نضيف إلى هذا ملاحظة توضح تماما كيف يستحيل مراعاة تلك المصالح إذا نجح الانجليز فى سياستهم الانفصالية ، . ذلك أنه فيما يختص بمشتريات حكومة السودان — حتى فى ظل الحكم الثنائى — فان أولى الأمر هنالك قد دأبوا على طلب معظم حاجيات الحكومة من انجلترا مباشرة ،حيث كان للحكومة السودانية وكيل هناك يقوم بنشر العطاءات أو بالمشترى فى كثير من الأحيان بغير مناقصات ، ولا شك أنه كان من مصلحة السودان وصالح الخزانة العامة أن يعطى المنتجون فى مصر فرصة التقدم بعطاءاتهم ،وبذلك كان فى المستطاع تحقيق كثير من الاقتصاد إذا وجه الالتفات إلى شراء المنتجات المصرية[١] .

على أن هذه الأضرار التى لحقت مصالح مصر الاقتصادية فى السودان وأضعفت مركزها كدولة مصدرة إليه ، لا يجب أن ننظر إليها من وجهة النظر المصرية وحدها ، بل من الضرورى أن نناقش ما كان لهذه السياسة من أثر سيئ فى مصلحة السودانيين أنفسهم ... إن مصر سوق هام لإنتاج السودان ، بحكم الجوار من جهة ، واختلاف الحاصلات فى جزء كبير منها من جهة أخرى ، ولو أننا استبعدنا القطن والصمغ العربى من بين السلع التى يصدرها السودان ، — باعتبار أن هنالك ظروفا خاصة تحيط بزراعة القطن ، وباعتبار أنه فى الواقع انتاج مفروض على السودان لمصلحة شركات استغلالية خاصة — لكادت مصر تكون — فى الظروف العادية طبعا — هى السوق الوحيدة لتصريف كل منتجاته وحاصلاته الأخرى ، فقد بلغت حصة مصر فى كثير من السنوات ٧٥٪ من جملة تلك الصادرات ، كالأغنام والماشية وما تنتج من سمن ، وكالأسماك المملحة والذرة العويجة والسمسم والفول السودانى والفاصوليا والحمص والبسلة والترمس واللب والبلح والشطة و ... ... الخ . وكان إجماع الرأى أن العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان لا تنطوى على تبادل تجارى بين مملكتين مختلفتين تسعى كل منهما الى زيادة صادراتها للأخرى والإقلال من وارداتها منها ، وتنظر كل منهما لصالح ميزانها التجارى دون تقيد بمصلحة الأخرى ، وإنما يعتبر القطران وحدة اقتصادية لاتفصلهما حواجز جمركية بحكم الموقع والطبيعية الجغرافيه[٢] .

---

(١) يراجع موضوع (الروابط الاقتصادية بالسودان) فى بحوث المؤتمر الاقتصادى الأول عام ١٩٤٦ .

(٢) تراجع محاضرة الخبير الاقتصادى المصرى الأول عن (العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان) .

لكن هذا الاتجاه من جانب الحكومة السودانية إلى الاضرار بالمصالح المصرية ، قد أدى — لسوء الحظ — إلى شيء من الأنانية وتغليب المصلحة المصرية، وتوجيه الاقتصاد المصرى توجيها أضر بعض الشيء بواردات مصر من السودان ، بزيادة انتاجها من السلع التى كانت تعتمد فيها على السودان فى معظم الحالات ، أو بفرض رسم عن بعض السلع السودانية التى كانت معفاة منها فيما مضى . . ، وفيما يلى استعراض سريع يوضح هذه الظاهرة ، ويبين بجلاء مدى ما يمكن أن يصيب الانتاج السودانى من ركود ، ان سارت الأمور على النحو الذى يريده الإنجليز من اضعاف الروابط بين مصر والسودان .

١ — السمسم : نقصت واردات السمسم السودانى إلى مصر بمقدار ٥,٤٠٩ أطنان قيمتها ٥٣,١١٥ جنيها، وبذا أصبحت ١٠,٦١٩ طنا قيمتها ١٢٤,٢٧٠ جنيها فى ١٩٣٩ مقابل ١٦,٠٢٨ طنا قيمتها ١٧٧,٢٨٥ جنيها فى عام ١٩٣٨ . . . ويعزى هذا النقص إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالانتاج المحلى .

٢ — الفول السودانى : استوردت مصر من السودان ٤,١٣٩ طنا قيمتها ٢١,٢٣٣ جنيها فى سنة ١٩٣٩ مقابل ٥,٧٠١ طنا قيمتها ٤٢,٦٩١ جنيها عام ١٩٣٨، . . . ويعزى النقص الذى أصاب نصيب مصر من صادرات السودان من الفول السودانى إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالانتاج المحلى .

٣ — الذرة العويجة : نقص المستورد إلى مصر من الأذرة العويجة فى عام ١٩٣٩ نقصا كبيرا، فقد أصبح ثمنه ٢٧,٥٤٧ جنيها مقابل ١٨٤,٧٥٤ جنيها عام ١٩٣٨، وسبب هذا ما عمدت اليه مصر من زيادة انتاجها من الذرة زيادة أغنتها عن جزء كبير من الذرة المستوردة من السودان.

٤ — البن : يدفع البن الأجنبي عن كل طن ثلاثة جنيهات كرسوم جمركية وخمسة وثلاثين جنيها ضريبة انتاج ، بينما كان البن السودانى معفى من الضريبتين ، فعدلت الحكومة هذا النظام ، وأشركت البن السودانى فى دفع ضريبة الإنتاج ، وبذلك لم يعد يتميز عن البن الأجنبي بغير إعفائه من الرسوم الجمركية ، وهو أمر كان موضع شكوى من الغرفة التجارية بالخرطوم .

لكن رغم هذا لم تتوان مصر مطلقا عن تقديم كل مساعدة ممكنة، من مد السودان بحاجاته ، وتسهيل تصدير منتجاته ، وقد اتضح هذا أثناء الحرب العالمية الأخيرة : فعلى الرغم مما استوجبته تلك الحرب من تشريعات قاسية خاصة بالتصدير والاستيراد ، فإن صادرات مصر إلى السودان ظلت كما كانت فى الظروف العادية لا يحدها تشريع ولا يقيدها قانون ، لا لشيء إلا لما تشعر به مصر من وحدة المصلحة وما تحس به من روابط تستدعى كل هذه التضحية ، فى وقت عز فيه توافر كثير من السلع التى كنا نصدرها إلى السودان . ويكفى لبيان ذلك أن نشير إلى سلعتين كالأرز والسكر مثلا : أما الأرز ، فقد استورد السودان أرزا مصريا عام ١٩٣٨ بما قيمته ٤,٥٦٩ جنيها ، ثم ارتفع هذا الرقم إلى ١٠,٧٦٥ فى عام ١٩٣٩ أى أن هنالك زيادة تفوق كثيرا الزيادة التى حدثت

فى إجمالى واردات الأرز إلى السودان فى سنة ١٩٣٩ وهى ٣,٣٦٥ جنيها فقط ، . . ومن هذا يتضح كيف ولى السودان وجهه شطر مصر إثر قيام الحرب للحصول على حاجاته من الأرز إذ بلغت واردات الأرز المصرى فى المدة ما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٣٩ ما يقدر بمبلغ ٨,٩١٩ جنيها أى بزيادة ٦,٥٩١ جنيها عن نظيرتها عام ١٩٣٨ . . وأما السكر فقد بلغت قيمة ما استورده السودان من السكر المصرى ٨٠١,١٩٢ جنيها فى سنة ١٩٣٩ بزيادة قدرها ١٦٤,٨٤٢ جنيها عن سنة ١٩٣٨ كما زادت واردات السكر المصرى إلى السودان فى الأربعة أشهر الأولى للحرب عن نظيرتها فى نفس المدة من عام ١٩٣٨ بمقدار ٨٣,٣٠٣ جنيهات . . وظلت شركة السكر المصرية وحدها تقريبا تموّن السودان بالسكر اللازم لاستهلاكه طوال مدة الحرب ، رغم ما قاساه المستهلك المصرى من صعوبة الحصول على حاجته من هذه السلعة بالذات .

وعلى حين كانت مصر تقوم بكل هذه الخدمات ، وتسهل على السودانيين أمور تموينهم ، "كانت حكومة السودان تتبع سياسة تقييد تجاه صادرات السودان إلى مصر ، كانت تصل إلى حد المنع والحظر فى كثير من الأحيان ، فضلا عن حصرها حركة التصدير فى يد هيئة بريطانية معينة[1] تنفيذا لسياستها التى ترتب عليها صعوبات شديدة فى التموين فى مصر ، إذ حرمت البلاد من حقها فى أولوية الحصول على الفائض عن حاجات السودان من منتجاته ومحصولاته ، بعد أن كان الاعتماد عليها إعتمادا كليا فى تصريفها ، وكانت تلك الهيئة المحتكرة تشترى حاصلات السودان بأسعار مخفضة ثم تبيعها فى مصر بأضعاف ما اشترت ، وكان هذا التصرف محل تذمر السودانيين والمصريين على السواء[2]" .

لقد أثبتت الحرب الماضية ، ودراسة جداول الصادر والوارد ، وملابسات الإنتاج فى مختلف نواحيه ، اشتباك المصالح الاقتصادية بين شطرى الوادى وتداخلها تداخلا لا يمكن فصله أو المساس به دون تهديد لها ، ولن يستطيع الاقتصادى المحايد أن يجادل فى أن كلا منهما مكمل للآخر ، باعتبار أن السودان منطقة زراعية بحتة ، ومصر إلى جانب صفتها الزراعية الممتازة تتجه اتجاها سريعا نحو الصناعة . وإذا دلت المقدمات على النتائج فإن الشوط الذى قطعته مصر فى السنوات الأخيرة فى ناحية الاتجاه نحو الصناعة — (وهو اتجاه أصبحت حاجات مصر الاقتصادية وضرورة مواجهة مطالب عدد السكان المتزايدين الذين لا تستطيع موارد الزراعة مهما اتسعت وارتفع مستواها أن تفى بحاجاتهم) — يبعث على الاعتقاد بأنها فى مدى العشر السنوات المقبلة ستقطع شوطا أبعد مدى فى التقدم الصناعى وزيادة إنتاجه ، ولا بد من العمل على إيجاد أسواق جديدة ، وتوسيع نطاق التوزيع لتلك المنتجات فى البلاد المجاورة وفى مقدمتها أسواق السودان ، كما أن ذلك التطور الصناعى سيتطلب بطبيعة الحال توسعا فى استهلاك المواد الخام الزراعية التى يمكن أن يركن إلى السودان

(١) هذه الهيئة هى الـ (U.K.C.C.) :

United Kingdom Corporation Company

(٢) تراجع بحوث المؤتمر الاقتصادى الأول عام ١٩٤٦ عن (الروابط الاقتصادية بالسودان) .

فى تموين صناعة مصر بالكثير منها، كالصمغ العربى والكاوتشوك الخام والدوم والجلود والأخشاب والسمسم والفول وورق البردى وغيرها [١] .

واذا كان (مستر كريج) — قوميسير الحكومة المصرية للجمارك — فى بحث له عن " براج مصر الاقتصادية لبعد الحرب " يلفت النظر الى احتمال تصدير المنسوجات القطنية للحلول محل البضائع القطنية الرخيصة التى كانت تصدرها اليابان قبل الحرب الى أفريقيا الشرقية ، فانا نرى هذا الاحتمال أقوى جدا فى السودان، لا فى حالة المنسوجات القطنية الرخيصة وحدها بل فى غير هذا من المنتجات المصرية الصناعية . وليس هذا لأن السودان كان ولا يزال يعتمد على مصر فى تصريف أغلب منتجاته ، بل لأن الانتاج المصرى بلغ حدا من المتانة والاتقان ومراعاة الأذواق المحلية فى كثير من الصناعات [٢] .

ولسنا وحدنا الذين نقول بالتوجيه الاقتصادى للسودان نحو الشمال ، وارتباط مصالحه الاقتصادية ببلاد الشرق الأدنى ، فالفابيون فى نشرتهم عن السودان يؤكدون هذه الحقيقة إذ يقررون ما يأتى :

" ويظهر أن المستقبل الطبيعى للسودان هو أن يكون قطرا زراعيا مكملا لهذا الشرق الأدنى الذى يتقدم كثيرا فى الصناعة ، إذا أمكن تصريف منتجاته هناك" [٣] .

ولو أنصف الفابيون لأبانوا عن هذا الارتباط الوثيق بمصر بصفة خاصة ، على اعتبار أنها أشد جهات الشرق الأدنى اتجاها نحو الصناعة ، وأسواقها كانت دائما المجال الطبيعى الوحيد لتصريف أغلب حاصلات السودان كما وضحنا ذلك بالتفصيل .

أما (ديفيز) ففى مقال له عن "اقتصاديات السودان وتجارته" يقرر "أن السودان يحد من الشمال بمصر، ويحد بالاريترية والحبشة والبحر الأحمر من الشرق، أما من الجنوب فتحده كينيا وأوغنده والكنغو البلجيكية ، على حين أن أفريقيا الاستوائية تحده من الغرب ، وكل هذه الأقاليم — فيما عدا مصر — يقتصر انتاجها على خامات تشبه فى كثير تلك الخامات التى ينتجها السودان، ولهذا كان هنالك مجال ضيق للتجارة معها ، مع استثناء الوارد من بن الحبشة . وفوق هذا فليس هناك طرق تجارية تعبر الحدود الجنوبية والغربية لتربط السودان بأسواق بعيدة، وعلى ذلك فتوجيه السودان — فى مسائل التجارة الخارجية — هو ناحية مصر والبحر الأحمر [٤] .

---

(١) تراجع محاضرة الخبير الاقتصادى المصرى للسودان عن (العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان) .
(٢) تراجع صفحة ١٣ من بحث :

J. I. Craig — Egypt in the Post — War World Economy.

(٣) تراجع نشرة (الفابيين) عن السودان ، صفحة ٢١ .
(٤) راجع مقاله صفحة ٢٩٥ من كتاب السودان المصرى الانجليزى من الداخل .

واذا كانت مصر قد تنبهت الى هذه الحقائق كلها ، وتحينت كل فرصة لتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية ، فان انفراد الانجليز بحكم السودان كان عقبة كاداء فى سبيل كل الجهود ، وكادت السياسة البريطانية منذ سنة ١٩٢٤ تقتل كل أمل فى التعاون الاقتصادى ، لولا يقظة المصريين وتنبههم الى خطورة هـذا الإتجاه ، ثم كان من آثار النشاط المحمود الذى بدأته الجمعية الزراعية الملكية بتوجيه المغفور له الأمير (عمر طوسون) أن تألفت فى سنة ١٩٣٥ بعثة مصرية من الماليين والتجار والزراع ، زارت السودان ودرست أحواله الاقتصادية ، وقد تفرع عن هـذه اللجنة لجنة أخرى زراعية ، كانت مهمتها معاينة الأراضى الزراعية فى السودان والنظر فى أمر شراء بعضها لزرعها واستغلالها ، وكان من نتائج هذا كله تأليف لجنة دائمة أهلية للسودان ، تهتم بكل ما يقوى العلاقات الاقتصادية ، وينمى الانتاج فى وادى النيل ، ومن هنا كانت تلك الجهود التى بذلت لتنفيذ كل ما ينمى عملية التبادل ، ويزيل شكايات المصدرين والمنتجين ، ويمكن أن نلخص أهم اتجاهات الاصلاح فى النقط الآتية :

أولا — تسهيل المواصلات ، بربط السكك الحديدية المصرية بالسكك الحديدية السودانية بين الشلال وحلفا ، وبإنشاء طريق السيارات ، مع تخفيض أجور نقل الحاصلات بين مصر والسودان سواء بالنقل البرى أو النقل البحرى .

ثانيا — اتصال السودان بمصر تليفونيا ، مع تخفيض أجور المخابرات التلغرافية والتليفونية .

ثالثا — العمل على تفضيل المنتجات السودانية فى العطاءات الحكومية .

رابعا — العمل على حماية المنتجات السودانيـة فى السوق المصرية ، بفرض ضرائب عالية على الواردات المصرية المماثلة لها ، وتشجيع المنتجات المصرية تشجيعا يمكنها من منافسة المنتجات الخارجية فى أسواق السودان .

وقد وفقت اللجنة فى بعض هذه الجهود ، واستمرت تسعى لتحقيق أهدافها الأخرى ، ثم اتسع نشاطها ، وتعددت نواحى العمل فى محيط العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية بشكل رؤى معه أن تصبغ بالصبغة الحكومية ليكون لها أثر أقوى ، ولتستطيع تنفيذ كثير من المشروعات دون كبير ابطاء ، وقد تم هذا فى ١٩٣٨ ، حيث ضمت اللجنة الى وزارة التجارة والصناعة ، التى أنشئ بها كذلك ادارة خاصة بشؤون السودان .

كل هذا يبين الخطوات الإيجابية الكثيرة التى أخذتها مصر فى سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية ، ولكنها فى الواقع كانت تصطدم دائما بسياسة الانجليز المقررة ، ونواياهم المبيتة على عرقلة هـذه المجهودات وتعطيل تلك الجهود ، وقد استغلوا حكمهم المنفرد فى السودان ، فلم يتقيدوا بنصوص المعاهدات (كما كان موقفهم فى النظام الجمركى بين مصر والسودان) ، ولم يسهلوا مهمة الخبير

الاقتصادى المصرى للسودان — الذى نصت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ على إنشاء وظيفته ليكون حلقة الاتصال بين القطرين فى الشئون الاقتصادية، وليضمن توطيد العلاقات التجارية بينهما على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المتداخلة فى كل نواحى الإنتاج، بل هم على العكس قد جعلوا منها وظيفة معطلة، لم يحقق شاغلوها شيئا كثيرا مما أنشئت هذه الوظيفة لتحقيقه، وسيكون الحال كذلك فى أى خطة ترسم مع وجود الانجليز فى السودان، ولهذا فلا مناص من هذه الوحدة بين القطرين، حتى تستطيع الأمور أن تسير فى مجراها الطبيعى — لمصلحة سكان الوادى جميعا — وأن توضع قواعد تلك السياسة الاقتصادية الموحدة التى يمكن بمقتضاها أن تنتج مصر من الأصناف ما يحتاج اليه السودان، وأن ينتج السودان من الحاصلات ما يلزم لمصر، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة سهلة ميسرة، لا تقوم فيها عقبات وصعوبات مفتعلة، لاتتفق مع مصلحة البلدين بحال من الأحوال .

وقد يقتضى هذا التنظيم الموحد تشجيع قيام عدد من الصناعات المحلية التى تتوافر لها عوامل النجاح فى السودان، وستكون كلها فى الغالب صناعات زراعية، أو صناعات تستفيد من التوسع فى تربية الحيوانات، وقد بدأ شئ من صناعة الزيوت وعمل الصابون ودبغ الجلود والنسيج اليدوى وصناعة الفخار، لكن هذه كلها خطوات أولية، لا يرجى لها تقدم إلا بمساعدة خارجية، لن تبخل بها مصر فى ظل الوحدة، وستستطيع وقتئذ أن تساهم فى توفير الصناعة اللازمة لإنجاح مثل هذه الصناعات، وفى مقدمة تلك العناصر الخبرة والأيدى العاملة ورءوس الأموال، بل قد يستدعى الأمر إنشاء فروع فى السودان لتلك الصناعة المصرية الناجحة، توفيرا لأجور النقل، واستفادة من الظروف المحلية المهيئة لنجاح مثل هذه الصناعات .

ثالثا — المصالح المشتركة فى مياه النيل :

أشرنا فى مقدمة هذا البحث الى الأهمية الحيوية لنهر النيل بالنسبة للأراضى التى يمر بها، وأكدنا أن أهميته لمصر تفوق بكثير أهميته لأقاليم الحوض الأخرى، ثم بينا كيف أن تحول أراضى مصر من نظام رى الحياض الى نظام الرى الدائم قد زاد فى هذه الأهمية، وجعل أمر الهيمنة على تنظيم تصريف ماء النهر ضرورة ماسة، وأضفنا الى هذا أن مصر قد انتهت تقريبا من اقامة جميع المنشآت التى تمكنها من تنظيم ماء النيل داخل أراضيها، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم فى أراضى السودان، وبهذا دخلت علاقاتها بهذا الشطر الجنوبى من وادى النيل فى دور جديد يتطلب

اطمئنانا تاما الى رعاية هذه المصالح الحيوية ، وتمكين مصر من أن تنفذ كل تلك المشروعات التي يتطلبها تطورها الاقتصادى مستقبلا .

ولا بد لفهم هذه المصالح الحيوية لمصر — من تنفيذ مشروعات النيل — من أن نستعرض استعراضا سريعا نمو السكان فى مصر، ومدى التوسع الزراعى الذى يمكن أن يتم لمواجهة شيء من هذا النمو، والتغيير الذى يمكن أن يطرأ على بعض أسس الفلاحة المصرية ليزيد فى انتاجية الأراضى، وارتباط هذا كله بضرورة توفير الماء الذى تحتاج اليه كل هذه الاتجاهات .

أما عدد سكان مصر فى التعدادات المختلفة واتجاه نموهم ومتوسط زيادتهم فواضح فى الجدول الآتى :

سنة التعداد	عدد السكان	الزيادة العددية	الزيادة المئوية	متوسط الزيادة المئوية فى السنة
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١	—	—	—
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	٢,٩١٠,٥٠٤	٤٢,٧	٢,٩
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩	١,٥٧٢,٨٣٤	١٦,٢	١,٦
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨	١,٤٦٣,٥٥٩	١٣,٠	١,٣
١٩٢٧	١٤,٢١٧,٨٦٤	١,٤٦٦,٩٤٦	١١,٥	١,٢
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١,٧١٤,٨٣٠	١٢,١	١,٢
١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٤٤٨	٣,١٠٧,٧٥٤	١٩,٥	١,٩ تقريبا

وهذه الأرقام تبين بجلاء كيف يزداد السكان فى مصر زيادة مطردة سريعة، رغم ارتفاع نسبة الوفيات بشكل لا يعرف فى أقطار العالم الأخرى . وإذا كان من الصعب أن نتنبأ بمستقبل هذه الزيادة بالدقة ، فإن هنالك تقديرات يمكن أن تعطينا فكرة تقريبية عما ينتظر أن يصل إليه عدد سكان مصر فى المستقبل القريب .

سنة ١٩٦٠ ... ... ٢٠,٥ مليونا

» ١٩٨٠ ... ... ٢٦ »

» ٢٠٠٠ ... ... ٣٢,٥ »

ونظرا لأن غالبيـة سكان مصر تعتمد بطريقة ما على الزراعة فان من المهم أن نركز اهتمامنا فى المساحة المنزرعة حاليا ومستقبلا ، وأن نربط ذلك بهذا النمو السريع للسكان :

	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٠
عدد السكان (بالمليون)	١١,٣	١٢,٨	١٤,٢	١٥,٩	١٦,٨
مساحة الزراعة (ملايين الأفدنة)	٧,٣	٧,٨	٨,٦	٨,٥	٨,٥
متوسط ما يخص الفرد (بالفدان)	٠,٦٧	٠,٦١	٠,٦١	٠,٥٣	٠,٥٠
مساحة الأرض (ملايين الأفدنة)	٥,٤	٥,٣	٥,٥	٥,٣	٥,٢
متوسط ما يخص الفرد (بالفدان)	٠,٤٨	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٣٣	٠,٣١

ومن هذا الجدول تبدو ضآلة ما يخص الفرد من الأراضى الزراعية ، مع ملاحظة أن الذين يملكون فعلا لا يتجاوز عددهم فى الاحصائيات الأخيرة مليونين ونصفا من السكان ، وأن توزيع الأراضى بين هذا العدد المحدود من الملاك ليس فيه شيء من التوازن والتناسب ، إذ تحتكر ملكية غالبية الأرض نسبة ضئيلة جدا من الملاك، على حين أن الغالبية العظمى من الملاك تقل ملكيتهم عن الفدان .

وقد دعا هذا الموقف إلى التفكير الجدى فى أخذ خطوات لتوسيع المساحة المزروعة، بحيث يتم استصلاح الأراضى التى يمكن أن تستغل استغلالا زراعيا مكسبا ، وإذا نحن اعتمدنا على الأرقام التى وردت بكتاب "حوض النيل" الذى ألفه (هرست وبلاك وسميكة) فى سنة ١٩٤٦، فإن أقصى ما تستطيع مصر أن تصل فى توسعها الزراعى إليه فى المستقبل البعيد هو [١] :

	المساحة فى سنة ١٩٤٠	أقصى ما يمكن الوصول إليه
الوجه البحرى	٣,٥١٢,٠٠٠ فدانا	٤,٦٠٠,٠٠٠ فدانا
« القبلى	٢,٤٦١,٠٠٠ «	٢,٥٠٠,٠٠٠ «
	(منها ١,٠١٧,٠٠٠ تروى رى حياض)	(تروى كلها ريا دائما)

(١) يراجع كتاب Hurst, Black & Semaika — The Nile Basin.

وقد قدر مؤلفو الكتاب المشار اليه (صفحة ٢٠) أن الوصول إلى زراعة كل هذه المساحة (٧,١٠٠,٠٠٠ فدان) سوف يحتاج إلى المقادير الآتية من الماء :

أول فبراير إلى ٣١ يوليه ... ... ٢٨ مليارا عند أسوان .

أول أغسطس إلى ٣١ يناير ... ... ٣٠ مليارا عند أسوان .

الجملة ... ... ٥٨ مليارا .

وكان تقدير (لجنة النيل Nile Commission) فى سنة ١٩٢٠ هو ٦٠ مليارا ، والمؤلفون يرون أن من الضرورى — لكفاية حاجة مصر من الماء — إقامة المنشآت وتنفيذ المشروعات التالية ، وهى مشروعات يتفق معهم فى معظمها كل من عالج هذا الموضوع من الاخصائيين :

١ — خزان جديد فى الاقليم بين العطبرة ووادى حلفا .

٢ — خزان بحيرة البرت مع تنظيم صرف مياه بحيرة فكتوريا .

٣ — قناة فى منطقة السدود .

٤ — خزان بحيرة طانا .

والواقع أن مشروعات الرى التى يفكر فيها لايقصد منها مجرد تحويل أراضى الحياض الى رى دائم ، واستصلاح الأراضى البور التى يمكن زراعتها ، بل إن هنالك من الدواعى الأخرى مايتطلب زيادة الماء المخزون وتنظيم تصريف النهر فى شهور السنة المختلفة ، وربما كان من أهم هذه الدواعى مايأتى :

(ا) توفير الماء الصيفى اللازم لتوسيع المساحة التى تزرع أرزا كل عام ، إذ أن زراعة الأرز — على الرغم من مسيس الحاجة إلى التوسع فيها — مقيدة بالكمية التى يمكن توفيرها من الماء الصيفى وعرضة لتذبذبات شديدة بين عام وآخر .

(ب) توفير الماء لتقريب المناوبات الصيفية التى يقاسى الفلاحون كثيرا من طول الفترات التى تفصل بين مناوبة وأخرى .

(ج) توفير الماء الذى يكفى للوصول الى الأراضى الواقعة على نهايات الترع والتى يصعب ريها فى بعض أيام السنة ، نظرا لقلة الماء واستنفاذه فى الأراضى التى تمر بها الترع أولا .

(د) امكان التبكير فى زراعة المحاصيل النيلية التى تُضَرّ كثيرا من تأخير زراعتها .

فاذا أضفنا الى كل ماسبق ما يمكن أن تفيده مصر من بعض هذه المشروعات فى اتقاء ضرر الفيضانات العالية التى تهددها بين آونة وأخرى ، أمكن أن ندرك طبيعة المصالح المصرية فى السودان ، وأن نلمس توقف التقدم الزراعى فى مصر على ضمان حصول مصر على الكميات اللازمة لها من ماء النيل .

والملاحظ أن الكتابات الانجليزية تجمع كلها على حق مصر فى الماء وضرورة تمتعها بكل الضمانات التى تؤكد لها هذا الحق ، حتى ليؤخذ عن (لورد كرومر) — فيما يكتب (كرابيتس) فى كتابه عن السودان — أنه كان ينظر الى النيل على أنه نهر مصر ، وأن السودان فى نظره إنما هو مجرد طريق يحمل الى أراضى الدلتا الخصب والحياة . وقد أعلن مستر (رمزى مكدونالد) هذا الحق الذى تتمسك به مصر اعلانا صريحا فى مجلس العموم البريطانى فى جلسة ١٠ يوليه ١٩٢٤ بتصريحه الآتى :

"إن على الفلاح المصرى أن يظل مقتنعا تماما بأن استقلال السودان — نتيجة للاتفاقية التى نحن مستعدون لاتمامها — لن يكون معناه أن نصيبه من الماء سوف يقل شيئا عما كان يمكن أن يتمتع به لو كان هو الذى يحكم السودان وينظمه".

لكن اذا كانت مثل هذه التأكيدات تكفى لطمأنينة الشعوب على أمور تأتى أهميتها فى المرتبة الثانوية فإن من الصعب أن يركن المصريون اليها فى مسألة تتوقف عليها حياة الملايين منهم ، سيما وأنهم يعرفون تماما أن الخلق السياسى لم — ولن — يرتفع مستواه الى الدرجة التى يمكن الاطمئنان اليها كثيرا ، وعند المصريين من الأدلة ومن السوابق مايجعلهم متمسكين بوحدة وادى النيل ، وحدة تبعد الانجليز عن وادى النيل ، وتكف أيديهم عن التدخل فى أى شأن من شؤونه ، ففى هذا وحده الضمان الأكيد لحفظ مصالحهم الحيوية فى السودان ، ولاطمئنانهم الى رعاية حقوقهم الشرعية فى ماء النيل . ويكفينا بيانا لقوة حجة المصريين وسلامة موقفهم فى هذا الأمر الخطير أن نشير الى النقط الآتية :

١ — إن كتاب الانجليز أنفسهم لم يخفوا أهمية السيطرة على الجزء الجنوبى من وادى النيل للتحكم فى مصر ان دعت الحاجة الى ذلك ، فقد جاء مثلا فى كتاب (فلنتين تشيرول عن المشكلة المصرية) ما يلى :

"إن مشروعات تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض فى السودان قد أعدت تحت الارشاد الشخصى للورد (كتشنر) ، الذى كان له اهتمام شديد بها ، لا لأنها فقط تفتح مجالا للحصول على امداد لاحد له من الماء لمصر والسودان ، بل لأنه — فوق ذلك — كان يرى النتائج السياسية الكبيرة التى ترتبط بالتحكم الدائم — من السودان — فى مياه النيل التى تعتمد عليها كل حياة مصر"(١)

(١) تراجع صفحة ١٠١ من كتاب .The Egyptian Problem — Sir Valentine Chirol —

كما جاء فى كتاب (سيدنى بيل عن السودان) ما يأتى :

"لا يستطيع أحد أن يمكّن لحكمه فى مصر إلا إذا سيطر كذلك على وادى النيل.." وأضاف الكاتب، "إن وجود منابع النيل الأبيض فى أرض بريطانية بحتة، ووجود العلم البريطانى فى السودان نفسه يرفرف الى جانب العلم المصرى، إنما يعطى لمركز بريطانيا فى مصر مظهراً أكثر دواماً"[1].

٢ — إن انفراد الانجليز بحكم السودان، ونجاحهم فى تحقيق فصل شطرى الوادى، أحدهما عن الآخر، سوف يمكنهم من أن ينفذوا سياستهم التقليدية التى يرمون بها إلى التوسع فى زراعة القطن فى أقاليم السودان الشرقيـة، خدمة للمطامع الاستغلالية التى أشرنا اليهـا من قبل، وهى سياسة بدأت محدودة فى أرض الجزيرة، لكن ليس هنا لك فى الواقع ما يحمى مصالح مصر منها إلا وحدة وادى النيل، وانتهاء تداخل الانجليز فى حكم السودان . . . إن (لورد كرومر) عندما انتهى من دراسـة تقرير (سير وليم جارستن) عن مشروعات النيل أشار إلى أن الخطة كلها قائمة على مبدأ انتفاع مصر بميـاه (النيل الأبيض)، وانتفاع السودان بمياه (النيل الأزرق)[2]، وليس من شك فى أن هذه هى النية المستترة التى يخفيها الانجليز فى سياستهم إزاء مشروعات النيل المختلفة، وقد تجلى هذا فى إسراعهم فى تنفيذ خزان سنار، ودفع مصر إلى تنفيذ خزان جبل الأولياء، فان شركة الجزيرة كانت تريد أن تكون مطلقة الحرية فى الانتفاع من مشروع خزان مكوار الذى كلف حكومة السودان ما لا يقل عن ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات، وكانت تريد — هى وحكومة السودان — أن تزيد الأرض المزروعة زيادة تتكافأ مع ما أنفق من الأموال . . وقد رؤى وقتئذ أنه لا يمكن تحقيق هـذا من غير الحاق أذى بمصالح مصر . . وإذن فبقاء خزان جبل الأولياء مما يمكن مصر من أن تستغنى عن جزء آخر من حقوقها فى مياه النيل الأزرق . . فاذا صح أن هذا هو السبب الحقيق — أو السبب الأكبر — الذى دعا الحكومة الانجليزية إلى تحريض حكومة مصر وقتئذ على المضى فى ذلك المشروع، فان مصر قد خسرت خسارة مزدوجة :

(أ) فهى أولا التى تحملت كل نفقات المشروع الطائلة، مع أن شركة استغلال الجزيرة هى التى تستفيد منه الفائدة الكبرى، من حيث إنها ستستطيع التوسع فى الزراعة، ومن حيث إن الاهالى الذين يغمر الخزان أراضيهم سيضطرون الى الهجرة الى أرض الجزيرة وغيرها بعد أن تدفع الحكومة المصرية من التعويض ما يكفى لنقلهم واعداد المساكن لهم. الخ.

(ب) وعدا هذا فقد كان المقصود من هذا المشروع هو اكتفاء مصر — الى حد ما — بمياه النيل الأبيض عن مياه النيل الأزرق، مع أن مياه الأزرق هى التى بعثت القطر المصرى وأوجدته من العدم، وفقدان شطر منها فقدان للشطر الأكبر من موارد مصر

(١) تراجع صفحات ١١٢ — ١١٤ من كتاب . Sidney Peel — The Binding of the Nile and the New Sudan.

(٢) تراجع صفحتا ١٩٨ و ١٩٩ من كتاب . Pierre Crabites — The Winning of the Sudan.

الطبيعية... فاذا قيل ماحاجة مصر الى كل مياه النيل الأزرق فى الوقت الذى يذهب أكثرها الى البحر فيفقد دون أن ينتفع به أحد ، وما ضر مصر لو أن جزءا من هذه المياه حول الى أرض الجزيرة لينتفع به ؟ هذه حجة قد تبدو لأول وهلة من القوة بحيث لا سبيل الى دحضها ، لكن قليلا من التفكير سيرينا أنها حجة واهية ، فان الوقت الذى تذهب فيه مياه النيل فى البحر هو الزمن الذى يعلو فيه مستوى النهر حتى يغمر الحياض فى أقصى الصعيد ، فاذا أنقص الفيضان بحيث لا يذهب ماء النهر فى البحر هباء فان مستوى النهر لن يرتفع بحيث يمكن رى الحياض فى بعض بلاد الصعيد ، وبذلك تضحى مصالح الفلاحين فى جزء من الصعيد من أجل صالح شركة الجزيرة .

وما تستطيع حكومة السودان أن تمن علينا بأن تنفيذ خزان جبل الأولياء كان فيه تضحية لمصالح السودانيين ، لأن أرض الجزيرة نظرا لارتفاع مستواها ونظرا لانخفاض مستوى النيل الأبيض لا يمكن لها أن تنتفع من ماء هذا النهر بشيء ، وهذه الحقيقة ظاهرة حتى فى كتاب السير مردخ ماكدونالد (صفحة ٩٠ من النسخة الانجليزية) ، فالقطر الوحيد الذى يمكنه أن يستفيد من الماء المخزون فى النيل الأبيض هو بحكم الطبيعة القطر المصرى ... وعلى هذا فما كان ينبغى أن تساوم مصر فى حقوقها فى مياه النيل الأزرق بالتوسع فى المخزون لها من مياه النيل الأبيض ، وما يجب مطلقا أن تسلم مصر بأى نقص فى حصتها ، إلا اذا بنى خزان (طانا) بعد بحث دقيق يثبت أن مصر لن تؤذى به فى أى حال من الأحوال[1] .

٣ — على أن مخاوف مصر من شطر وادى النيل وفصل شماله عن جنوبه ، وتوطيد السيادة الانجليزية فى ربوع السودان ، لا تقوم على مجرد الشكوك والظنون ، فقد بدت السياسة الانجليزية سافرة وقتا ما ، وصرحت بما كانت تحاول أن تستره ، وتحللت من قيود المعاهدات التى كانت قائمة بينها وبين مصر على ضمان حقوق مصر فى ماء النيل . لقد صرح رئيس الحكومة البريطانية تصريحه ، الذى أشرنا إليه ، بمجلس العموم فى ١٠ يوليه ١٩٢٤ ، وهو الذى يؤكد فيه حرص بريطانيا على حقوق مصر فى مياه النيل ، حرصا لا تستطيع مصر أن تقوم بخير منه لو تركت لها مقاليد الأمور فى السودان (!) ، ثم كانت الحادثة الفردية التى أودت بحياة (سيرلى ستاك) — سردار الجيش — فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (أى بعد خمسة شهور فقط من التصريح) ، فأرسلت بريطانيا إنذارها المشهور إلى الحكومة المصرية ، متحللة تماما من القيود التى كانت تقيدها فى زراعة أرض الجزيرة ، ومهددة بإطلاق يدها فى التوسع فى استغلالها كما تريد ، فقد نص البند السادس من الانذار على أن " حكومة السودان ستزيد المساحة التى تروى من أرض الجزيرة ، من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى رقم غير محدد حسبما تدعو الحاجة ! ! " .

---

(١) براجع كتاب (نهر النيل) للدكتور محمد عوض محمد ، صفحات ٢٨٩ — ٢٩٢ .

حقيقة إن حكومة السودان لم تنفذ هذا الانذار ، وإن الرأى العام قد ثار ضده وعارضه ، لكن هذا قد أكد للمصريين أن مجرد الاتفاق على توزيع ماء النيل لن يطمئن مصر على حقوقها ، ما دام الانجليز مسيطرين على شؤون السودان ، وما دامت وحدة وادى النيل غير محققة .

وقد تجلى هذا التشكك بمظهر عملى فى المعارضة القوية التى وجهتها مصر إلى مشروع جبل الأولياء ، تلك المعارضة التى قامت أساسا على الخوف من أن تستغل انجلترا وجودها فى السودان فتوجه هذا المشروع — الذى أنفقت مصر عليه ملايين الجنيهات — ضد مصالح المصريين. وقد كان هذا واضحا تماما فى مذكرة عثمان محرم باشا ومحمد زغلول باشا التى نشرت فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ والتى نقتطف منها ما يلى :

" الآن وقد ظهر أن بناء خزان جبل الأولياء حسب المشروع المراد تنفيذه يمكن من يتحكم فيه من حجز المياه به لغاية منسوب ٣٨٠ مترا . . . فمن يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسول له نفسه أن يضر القطر المصرى ، يمكنه أن يتحكم فى إيراد المياه الصيفية الآتية للقطر المصرى من النيل الأبيض الذى عليه المعول مدة التحاريق بإحدى الطريقتين الآتيتين :

الأولى — إذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ملؤه مدة الفيضان ، على أن يبتدىء تفريغه من يناير لغاية مارس ، ففى هذه الحالة يمكن قفله وملؤه ثانيا ، بأن تحجز فيه كل المياه الآتية من النيل الأبيض لمدة أربعة شهور من أبريل لغاية يوليه ؛ لأن مجموع تصرف النهر فى الأشهر الأربعة المذكورة أحد عشر مليارا وكسور أى أقل من الاثنى عشر مليارا التى يمكن تخزينها به .

الثانية — إذا تعمد من بيده أمر التحكم فى هذا الخزان عدم ملئه مدة الفيضان يمكنه حينئذ أن يقفل هذا الخزان قفلا محكما فى أوائل فبراير ويستمر هذا القفل حتى أواخر يوليه وبذلك يتم له حرمان مصر من كل إيرادها الصيفى الآتى من النيل الأبيض"[1]

وإذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ، واستفادت مصر من تخزين المياه خلفه فائدة محققة ، فإن ذلك لا ينفى أن فى استطاعة من بيده الأمر فى السودان أن يلحق ضررا بليغا بالزراعة المصرية ان تعمد اساءة استعمال هذا الخزان .. وما يقال عن جبل الأولياء يمكن أن يقال عن المشروعات الأخرى التى تقتضى مصلحة مصر أن تقام على جهات مختلفة فى أعالى النيل ، ومن هنا أكد الكتاب جميعا — فنيين كانوا أو سياسيين — ضرورة التريث فى البدء بها ، حتى تستقر العلاقات السياسية بين مصر والسودان ، وتنتهى تلك الحالة القائمة فى وادى النيل إلى نهاية تبعد تلك المصادر التى تثار الشكوك ضدها ، وتزيل تلك المواضع التى يأتى لمصر منها التهديد ، وكان هذا التحذير صريحا فى دراسة لجان ما بعد الحرب ، إذ أوصى المختصون بحث مشروعات الرى مستقبلا بألا تجازف

(١) تراجع المذكرة المنشورة بجريدة الأهرام بتاريخ ١٦ نوفمبر عام ١٩٢٨ .

الحكومة المصرية بصرف ما تتطلبه مثـل تلك المشروعات من ملايين الجنيهات (خمسين مليونا فى العشرين سنة القادمة)، إلا إذا كان لها كل السلطة فى الهيمنة عليها، حتى لا تتعرض حياة مصر الاقتصادية لمفاجآت لا تستطيع لها دفعا .

وقد عبر (سدنى پيل) عن وحدة هـذه المصالح أحسن تعبير ؛ إذ قرر " أن الصيحة التى تنادى بأن السودان للسودانيين صيحة ليس هنالك أسخف منها ، لأن قصة ربط النيـل تجعل هنالك أمرا واحدا غاية فى الوضوح ، هو أن حوض النيل قطر واحد ، وقيام سلطات موزعة فيه أمر مستحيل ، إذ يجب أن تقوم فيه سلطة قوية تسيطر على كل أراضيه "[1] .

*
* *

وما يستطيع منصف ملم بما بذلته مصر من جهود فى السودان ، عليم بما صرفته فيه من أموال أن يتهم مصر بالأنانية لتمسكها بحقوقها فى السودان، أو يرميها بأنها تضحى مصالح السودانيين لتستأثر هى بمياه النيل ، فمصر — كما عبر رئيس "وزارتها فى ملحق اتفاقية ٧ مايو ١٩٢٩ بينها وبين الانجليز— كانت دائما شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هـذه الخطة وهى لذلك مستعدة للاتفاق على زيادة ذلك المقدار (من المـاء) بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل ، ولا بمـا تحتاج اليه مصر فى توسعها الزراعى ، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية ... وهى تعلم تمام العلم ألاَّ تضارب بين مصلحة القطرين إن تركت مقاليد الأمور لشعبيهما ، وتخلت تلك القوة الدخيلة التى تسعى للتفرقة بينهما ، وتصوير مصالحهما بصورة التعارض والتنافر . . . عندئذ يبدأ الوادى دورا جديدا من أدوار بعثه : يحدد أهدافه وينظم شؤونه ، ويجند كفاءاته ويعبئ موارده ، ويخلق من سكان وادى النيل أمة فتية موحدة ، تلعب دورها الرئيسى فى العالم الجديد الذى نتحدث الآن عنه ، وتقوم بمهمتها الخطيرة كقوة محضرة للشعوب الافريقية الأخرى ".

---

(١) تراجع صفحتى ١٣٤ و ١٣٥ من كتابه الذى سبقت الاشارة اليه .

أغراض الإنجليز الحقيقية من احتفاظهم بالسودان

هذه هي مقومات وحدة وادى النيل فى نواحيها الطبيعية والاثنوجرافية والثقافية والاقتصادية لا يلمس الباحث فيها ضعفا ولا يتبين فى منطقها عوجا ، فما حجة الإنجليز فى استمرار نفوذهم فى السودان، وما غرضهم الذى يسعون إليه من العمل على هدم وحدة الوادى ، وفصل الجنوب عن الشمال ؟ ... إن الإنجليز يتظاهرون بأن رسالتهم فى السودان رسالة إنسانية قبل كل شىء ، فما يقصدون فى الواقع الا تحضير سكانه ، وتهيئة أسباب التقدم لهم ، والسير بهم سريعا نحو الاستقلال . وهذه دعوى سمعناها من كل مستعمر لم يعرف عن استعماره الا مايسىء اليه ومايصفه بأشنع التهم وأسوأ ألوان الاستغلال ، ولو أن الأمر كان مجرد رسالة انسانية ما رأينا كل هذا الحرص على الاحتفاظ بالمستعمرات ، وما كان هنالك ذلك الصراع الشديد بين الدول المختلفة على حكم الشعوب وتوسيع مناطق النفوذ ... الواقع أن للانجليز مصالح اقتصادية واستراتيجية فى هذا الجزء من أفريقيا ، هى العامل الحقيقى فى تمسك الإنجليز بحكم السودان ، والانفراد بالسلطة فيه ، والسعى الى ابعاد المصريين عنه ابعادا تاما ، وأهم هذه المصالح ما يأتى :

أولا — استغلال السودان من حيث موارده الطبيعية ، والأيدى العاملة الرخيصة ، ومن حيث امكان الاستفادة منه مستقبلا كسوق من الأسواق التى يستقل بها الإنجليز... وقد رأينا أن العناية تكاد تكون مركزة الآن فى انتاج القطن، الذى تريد المصانع البريطانية أن تضمن الحصول عليه من أراض خاضعة للحكم البريطانى ، ومرتبطة بالاقتصاد البريطانى كل الارتباط .

" كان الدافع الى زراعة القطن فى السودان هو الخوف من نقص القطن الذى يمكن لبريطانيا الحصول عليه من مصادر أخرى " (١) .

ولسنا بحاجة الى أن ندخل فى تفاصيل استغلال الإنجليز للسودان عن طريق استخدام رءوس الأموال الإنجليزية فى المشروعات المختلفة ، بل يكفى أن نحيل القارئ الى الفصل الذى كتب عن السودان فى الكتاب الذى ألفته (الينور برنز) فى ١٩٢٨ عن (الاستعمار البريطانى فى مصر) ، ففى هذا الكتاب بيانات عن تغلغل رءوس الأموال الإنجليزية فى السودان واحتكار الشركات البريطانية للشروعات العامة ، نتيجة لممالأة حكومة السودان لها ، وتسخير سلطتها لخدمة مصالح المساهمين فى هذه الشركات .

ثانيا — الاستفادة من السودان من الوجهة الحربية ، باعتباره واقعا على طرق مواصلات الامبراطورية فى أفريقيا وغيرها ، وعلى أساس أن وجود انجلترا فى بلد كمصر وغيرها من بلاد الشرق الأدنى أمر مؤقت ، لا يرجى له بقاء فى ظل الحركات القومية العنيفة التى تسود هذه البلاد ،

---

(١) تراجع صفحات ٥٣ — ٥٥ من كتاب . Alexander Campbell — Empire in Africa.

وتزداد تأججا وعداء للاستعمار الانجليزى عاما بعد عام . وهذه الأهمية الحربية للسودان يصرح بها الكتاب الانجليز فى كثير من الكتابات : " فالفابيون " فى نشرتهم عن السودان يقررون هذا بصراحة :

" إن البريطانيين يهتمون بالسودان بسبب أهميته الاستراتيجية ، بصفته واقعا على ساحل البحر الأحمر ، وعلى طرق العالم الجوية مستقبلا ، وعلى منابع النيل الخ . . " (١)

والكاتبة (إلينور برنز) تؤكد هذا أيضا بكل وضوح :

" وإلى جانب الاحتمال الكبير لاستغلال السودان داخليا ، فان التحكم فى السودان مهم للاستعمار البريطانى لأسباب أخرى ، فساحله يمتد امتدادا طويلا على البحر الأحمر الذى لا يقل أهمية عن قناة السويس كحلقة رئيسية فى مواصلات الامبراطورية " .

بل إن هذه الكاتبة تصرح بأكثر من هذا ، حين تشير إلى أهداف الانجليز المستقبلة ، وإلى النية المبيتة للسودان وسكانه :

" ان السودان يحد أراضى أوغندة التى لاتقل أهميتها عنه ، ومن المحتمل جدا أن تضمه انجلترا إلى ذلك الاتحاد الذى يفكر فى تكوينه ، ليشمل كل الممالك البريطانية فى شرق أفريقيا ، كشرط لأى تنازل لمصر يسلم به الانجليز مستقبلا " (٢) .

وإذا كان فى الماضى مايبرر تمسك الانجليز بالبقاء فى السودان لحماية طرق مواصلات امبراطوريتهم ، فنحن نرى أن ظروف العالم الآن ، ونتائج الحرب الأخيرة ، والاتجاهات الدولية فى تنظيم السلام العالمى ، كل هـذا يضعف من حجة الانجليز ، ويجعل بقاءهم فى السودان أمرا لا تبرره المقتضيات الاستراتيجية :

١ — فالدول التى كانت تخشاها انجلترا ، وتخاف تهديدها لمصالحها فى أفريقيا والشرق الأدنى (كايطاليا وألمانيا واليابان) قد هزمت هزيمة منكرة ، وليس هنالك أمل فى قيامها كقوى يخشى بأسها حتى فى المستقبل البعيد ، وبهذا أصبح فى الامكان أن تطمئن انجلترا من هذه الناحية ، وألا تسخر السودان لمصالحها الحربية ، تسخيرا يربطه بعجلة الامبراطورية البريطانية ويباعد بينه وبين الأمم التى تصله بها كل العوامل الطبيعية والبشرية .

٢ — واحتفاظ انجلترا بالسودان — كقاعدة حربية لها — أمر يتنافى مع دستور هيئة الأمم المتحدة الذى لايقر اتخاذ بعض دول العالم قواعد يمكن أن تهدد السلام العالمى فى ظرف من الظروف ، ومن حق مصر — بصفة خاصة — أن ترى فى وجود الانجليز فى السودان عامل تهديد لسلامتها ،

---

(١) تراجع صفحة ٣ من نشرة الفابيين .

(٢) تراجع صفحة ٤٥ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر .

ووسيلة ضغط عليها ، سيما وأن وجود الانجليز فى السودان هو فى حد ذاته أمر لايستند على أساس شرعى ، وليس له مبرر من القانون الدولى .

٣ — وإذا كان الانجليز يعارضون فى وجود المصريين فى السودان ، وينكرون على مصر مطالبتها بأن يكون لهـا وحدها حق ضمان مصالحها الحيوية فيه ، وسعيها إلى تحقيق وحدة وادى النيل ذلك السعى الذى يؤيدها فيه الغالبية العظمى لسكان السودان ، فأولى بهم هم أن ينسحبوا منه ، وسيقبل المصريون عندئذ عن طيب خاطر مايراه السودانيون فى تحديد طبيعة صلتهم بسكان الشمال . أما هذا الاستفتاء الذى يلوحون به الآن — فى ظل تحكمهم ،وتحت تأثير دعايتهم المغرضة ضد مصر والمصريين — فأمر لايقرهم أحد عليه ، وكثيرا ما كانوا هم أشد المعارضين لنتائج مثل هذه الاستفتاءات التى تتم فى جو مصطنع لايسمح للأهالى بالتعبير عن رغباتهم بحرية وصراحة .

ثالثا — وقد يكون من أهم ما يدفع الإنجليز إلى البقاء فى السودان ، وإلى اتباع سياسة خاصـة فى الجزء الجنوبى منه ، إبعـاد المؤثرات الشمالية ، والحيلولة دون تسرب فكرة القومية والاستقلال إلى هذا الجزء من أفريقيا . انهم يعلمون تماما أن قيام السودان كجزء من وحدة مستقلة لهـا كيانها القومى ووضعها الذاتى أمر يهدد مطامعهم الاستعمارية فى أفريقيا الوسطى والشرقية ، وهى مناطق مستعدة — استعدادا يتزايد بمرور الوقت — لتقبل التيارات السياسية والأفكار التى تبذر فيهم بذور القومية والوطنية التى يحاربها المستعمرون ويقضون عليها بكل قوة . وما دام الشمال هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتسرب منه مثل هـذه التيارات المهددة ، فالإنجليز حريصون جدا على أن يوطدوا سلطانهم فيه ،وأن يمنعوا انتشار المبادئ التقدمية بين سكانه ، فلما غلبوا على أمرهم فى شمال السودان،وشعروا باستحالة نجاح سياستهم فيه ، وضعوا كل همهم فى جنوبه ، وأقاموا كل تلك الصعوبات فى سبيل الانتقال إليـه ، وتعمدوا إبقاء سكانه على حالتهم المتأخرة ليظل الجنوب "مصدا" يدرأ عنهم الخطر ، و"درعا" يقى استعمارهم التصـدع ، ويبقى أهل المستعمرات البريطانية فى عزلتهم السياسية ، وركودهم الثقـافى ، ففى هذا مصلحة المستعمر ، وقوة نفوذه ، واستمرار سلطانه فى تلك الأقاليم الغنية الواسعة .

لهـذه الاعتبارات وحدها يحارب الإنجليز وحدة وادى النيل ، ويعملون على تقطيع ما أمر الله به أن يوصل ، ويناقضون منطق الاتجاه السياسى الجديد الذى يعارض فكرة القومية فى دائرة محلية ضيقة ، ويشجع التوسع فى تطبيقها ، بحيث تضم أكبر ما يمكن من الوحدات التى تتوافر لهـا عوامل الاندماج والانسجام .

وإذا كانت دواعى الدفاع ، ومقتضيات التقدم الاقتصادى ،تدفع العالم إلى أن تتوحد دوله الصغرى فى مجموعات كبيرة ، وكان مستقبل البشرية متوقفا على تحقيق هذه الفكرة الجديدة والأخذ بسياسة الاتحاد والاندماج بين الشعوب ، فعلام إذن يحـارب الإنجليز وحدة وادى النيل ، وهى حقيقة تقوم على وحدة الطبيعة والجنس ، والتـاريخ والثقافة ، والمصالح المشـتركة المتداخلة فى أسس الحياة الاقتصادية جميعا ! ؟

عباس عمار

القسم التاريخى

٣ – مظاهر الوحدة فى العصور القديمة

أرسل الله ذلك النهر الكريم من قلب افريقية ، متخذا طريقه نحو الشمال حتى بلغ بحر الروم، يحمل الحياة بين يديه إلى تلك الأجيال المتعاقبة من أناس وحيوان وطير . وشاءت الطبيعة أن تجعل من ذلك النهر وريدا من أوردة الحياة فى القارة الافريقية، جمع بين قلبها فى أعالى السودان وأطرافها عند شواطئ بحر الروم ثم ربط بين شق الوادى مصره وسودانه برباط لاتنفصم عراه، وهو سيظل كذلك إلى أن يأذن الله فتتبدل الأرض غير الأرض . ولقـد أسمى المؤرخون القدماء سودان الوادى من الشلال إلى الخرطوم أثيوبيا ، وأسماه المصريون أنفسهم الأقاليم الجنوبية، وفى ذلك ما يشير إلى أنهم عدوها ضمن أقاليم واديهم .

تلك حقيقة أوجدتها طبيعة الخلق والحياة فى القارة الافريقيـة ، وفطن إليها رجال التاريخ الذين كتبوا فى تاريخ الوادى وفى مقدمتهم البريطانيون ، فهذا أديسون Addison يقول[١] :

"ارتبط تاريخ السودان دائمـا بتاريخ مصر ارتباطا قويا كان أو ضعيفا" .

وهذا ريسنر Reisner يقول :

(أ) "ولمـا كانت مصر تتصل بوسط افريقية عن طريق اثيوبيا فقد أصبح تاريخ هـذا الإقليم لايمكن فصله عن تاريخ مصر، كما أن ذلك التاريخ لايمكن فهمه إلا على ضوء تاريخ مصر، جارة اثيوبيا الكبرى من ناحية الشمال" [٢] .

(ب) "منذ أقدم العصور تعارف المؤرخون على اعتبار تاريخ اثيوبيا ملحقا بتاريخ مصر"[٣] .

ثم انظر إلى قول المؤرخ البريطانى بدج Budge [٤] :

"والواقع أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتدادا لمصر" .

ولقد ساعدت عوامل الطبيعة أهل الشمال منذ قومتهم على بناء الحضارة ، فاندفعوا فى ركابها بخطى واسعة سريعة ؛ بينما بقى أصحاب الجنوب على حالهم من البداوة الأولى[٥] وغشيتهم الحيـاة

---

(١) Archaeological Survey of the Sudan, p. 21, in "The Anglo-Egyptian Sudan from Within, Edited by Hamilton, 1935.

(٢) Reisner, in Sudan Notes and Records, 1918, vol. I., p. 4.

(٣) Reisner op. cit., p. 217.

(٤) Budge, The Egyptian Sudan, vol. I, 1907, p. 526.

(٥) Budge, op. cit., p. 510.

المضطربة أمدا طويلا[1]. ومنذ فجر الإنسانية ونحن نشهد على مرآة حياتها ذلك النشاط العجيب من كفاح المصريين فى البحث عن مقومات الحضارة فى نواحى الوادى ، حيث وجدوا فى شقه الجنوبى كثيرا من الذهب والبخور والعطور والخشب والجلد والماشية والعاج وغيرذلك من محاصيل تلك البقاع الواقعة من وراء الشلال الأول .

وتشير أقدم المخلفات الإنسانية على ضفاف النيل فى شق الوادى إلى وجود الصلات بين أهل الشمال وأهل الجنوب ، فقبور المصريين قد وجدت عنـد دكة من أقاليم النوبة السفلى قبل عام ٣٤٠٠ ق . م . كما عثر على بعض محاصيل السودان فى مخلفـات المصريين التى وجدت فى قبورهم من ذلك العهد[2] ، كما دلت الأبحاث التاريخية فى عصر فجرالتاريخ ، على أن المنطقة التى تقع بين الشلالين الأول والثانى ،قد كانت معمورة بأقوام من جنس المصريين الذين يسكنون شمال الوادى ممـا يلى أسوان . وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس إلا أنهـم اختلطوا بقبائل السودان البعيد التى كانت تتردد على تلك البقاع أو تعيش على بعد قريب منها .

ولمـا كان بقاء السودانيين على حالهم من البداوة الأولى يعرضهم على الدوام إلى إغارة القبائل المتبربرة الضـاربة على أطراف الصحراء من الشرق أو من وراء الشلال الرابع ، فتغريهم بالثورة على قوافل التجارة الطارقة من شمال الوادى ، اضطر المصريون إلى الإكثار من الحمـلات العسكرية على تلك البقاع ، لتأمين طرق القوافل والمحافظة على سلامة حدود الوادى[3] .

فلم تكد مصر تستقبل الصبح من تاريخها حتى حمل عاهلها "مينا" على شمال النوبة وكانت أقاليمه تمتد من وراء الشلال حتى إقليم ادفو — حمل عليها ليخمد الثورة وليؤمن حدودها[4] .

و بين اسناد التاريخ ما يشير إلى أن فرعون مصر " زوسر " رأس الأسرة الثالثة ، قد أخضع القبائل الثورية فى شمـال النوبة ، ثم مد حدود مصر إلى الجنوب فبلغ بها بلدة المحرقة من أقاليم النوبة السفلى ،وهنالك استطاع أن يوقف من تلك البقاع أملاكا واسعة على معبد " خنوم " رب الشلال وحامى منابع النيل[5] .

ولمـا عادت بعض القبائل تستأنف نشاطها الثورى من وراء أيام "زوسر" اضطر خلفه "سنفرو" إلى أن يحمل على تلك البقاع . وكانت حملته موفقة ، عاد منها بكثير من أسرى الزنوج وغنائم الماشية والأنعام ، وكان ذلك فى عام ٢٩٠٠ ق.م . وتشير نتائج تلك الحملة إلى أنها لم تكن موجهة على البقاع الواقعة بين الشلالين الأول والثانى فحسب ، و إنمـا عدت ذلك إلى بقاع دنقلة ، أو ما وراءها

(١) Breasted, History of Egypt, 1946, p. 112.
(٢) Reisner, op. cit.,p. 6.
(٣) Reisner, op. cit., p. 13.
(٤) Breasted, op., p, 37; Newberry and Garstang, History, p. 20.
(٥) Breasted, op. cit., p. 112.

من الوديان التي تكثر فيها المراعى والزروع وتنتشر فيها الماشية والأنعام [١] . ولن يكون في حملة كهذه ما يشير إلى عمل عدائى ، وإنما كانت رغبة الرجل صادقة فى إقرار السلام ونشر الأمن وتوطيد العلاقات بين القطرين. وليس أدل على ذلك من أنه قد زوج أحد أحفاده بأميرة من نساء النوبة كما تشير إلى ذلك رسوم قبره[٢] ، وما ندرى على وجه التحديد أكانت تلك الأميرة من إقليم دنقلة أو مما وراءها من بقاع، فليس يهمنا ذلك فى كثير. وإنما الذى يهمنا حقا هو أن العلاقات بين شقى الوادى لم تقم يومئذ على فكرة الاستعمار والإذلال، وإنما قامت كلها على أسس من الود والقربى. وكانت أغراض المصريين ظاهرة فى تأمين سلامة الوادى وتوكيد العلاقات بمختلف الوسائل الإنسانية، قام فيها أصحاب الشمال بدور الأخ الأكبر الرشيد، لأن الطبيعة كانت قد مكنت لهم فى سبل الحضارة والتقدم، وأتاحت لهم من وسائل المدنية ما لم يتح لاخوانهم فى جنوب الوادى .

وتستمر العلاقات قائمة بين شقى الوادى كما تشير أكثر الصور والرسوم على آثار الأسرتين الرابعة والخامسة [٣]. وعلى الرغم من اضطراب الأحوال السياسية فى أوائل أيام الأسرة الخامسة وأواسطها، لم يفت ملوكها أن يلتفتوا إلى أقاليم الجنوب. يشير إلى ذلك تسجيل اسم فرعون مصر "أوسركاف" على صخور النوبة[٤] ، كما أنفذ خلفه "ساحورع" أسطولا إلى بلاد "بنت" عاد منها محملا بمقادير ضخمة من مخلوط الذهب والفضة ، ومن خشب الأبانوس ، والبخور والعطور وكانت من مستلزمات إقامة الطقوس الدينية فى المعابد المصرية . ومن المرجح أن المصريين قد كانوا يقومون بمثل تلك الحملات منذ عهود التاريخ الأولى، لذيوع استعمال البخور عندهم وقتئذ. وجائز أيضا أن تكون مثل تلك المحاصيل قد كانت تنقل إليهم عن طريق رجال القوافل يحملونها إلى مصر من مناطق النيل الأزرق والعطبرة وأعالى النيل . وعلى أى حال كانت بعثة "ساحورع" هذه إلى بلاد "بنت" أول بعثة مصرية إلى تلك البقاع النائية دونت أخبارها على الآثار المصرية[٥] . وفى أيامه سجل رجاله أوفى قدر من المخلفات الكتابية والرسوم على صخور النوبة مما يشير إلى كثرة ترددهم على تلك البقاع [٦] .

كذلك تشير "متون الأهرام" عند المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة — وهى أقدم ما يعرف من آدابهم الدينية — إلى أنهم قد كانوا يعتبرون النوبة جزءا لا يتجزأ من مصر ، فهم قد جعلوا معبودها "ددون" ضمن معبوداتهم المصرية[٧] .

---

(١) Reisner, op. cit., p. 6 ; Breasted, op. cit., p. 115.

(٢) Reisner, op. cit., p. 7 (Mastaba G4440).

(٣) Reisner, op. cit., pp. 7-8.

(٤) Mariette, Monuments div., 54 e.

(٥) Breasted, op. cit., pp. 127-128.

(٦) Breasted, op. cit., p. 128.

(٧) Budge, op. cit., vol. I, p. 526.

وظاهر أن ملوك الأسرتين الخامسة والسادسة قد اهتموا كثيرا بجنوب الوادى، فبعثوا إلى أقاليمه بكثير من الحملات التى بلغت الصومال ودارفور والكونغو . ومن المرجح أن كثيرا من القبائل المصرية قد نزلت بقاع السودان ومن بينها " شندى " إلى الشمال من الخرطوم .

ولما كانت أيام الأسرة السادسة ، فكر ملوكها فى ارسال بعثات للكشف والتجارة إلى قلب أفريقيا . وقبور الرحالة المصريين من أمثال " خوف حور " ومن إليه ، ما زالت بادية فى صخور أسوان عن يمين الوادى، وأخبار رحلاتهم مسجلة على صفحات تلك القبور ، تحدثنا عما سلكوا من شعاب وارتادوا من وديان ودروب ، وعما شقوا من طرق ، وما لاقوا فى سبيل ذلك من أخطار ، ثم ما حملوا من خيرات تلك البقاع إلى قصر فرعون .

ولعل " خوف حور " أن يكون أشهر الرحالة المصريين فى ذلك العهد ، بل لعله أن يكون امام رحالة الدنيا جميعا . جاء فى أخباره أنه قام بأربع رحلات موفقة الى قلب أفريقية، وأنه كان يسلك فى كل مرة طريقا غير التى سلكها من قبل، ليفتح طرقا جديدة وليرى بلادا أخرى . بدأ فى رحلته الأخيرة من شاطئ النيل الغربى تجاه أسوان ، وسار يحاذى النيل مصعدا حتى بلغ وادى حلفا، ثم سلك الدرب الموصل إلى واحة سليمة، ومن ثم ركب درب الأربعين المعروف حتى بلغ دارفور، ثم توغل فبلغ كردفان ثم الكنغو حيث يعيش قبائل الأقزام فى غابات الزنوج من قلب أفريقية . ومعروف أن القوافل التى تقطع الطريق بين اسوان ودارفور تتوقف عادة لتستجم على آبار الماء مدة تراوح بين أربعين وخمسين يوما، ثم تستأنف مسيرها من درافور إلى الكنغو فتبلغه بعد عشرين يوما . على أن الوقت الذى استغرقته كل رحلة من رحلات "خوف حور" لم يقل عن سبعة أهلة وهى مدة كافية للاقامة المطمئنة فى تلك البقاع واستطلاع شؤونها ودراسة أحوال سكانها .

ومن ذلك نرى أن القارة الافريقية الغامضة كما يسميها علماء الجغرافية، والتى اتعبت الرحالين من أهل أوروبا فى مطلع القرن التاسع عشر، حينما سلكوها للكشف عن منابع النيل، لم تكن غامضة على قدماء المصريين ، وأن ما قدر لامثال لفنجستون واستانلى وغيرهما أن يروه فى صدر القرن التاسع عشر، قد رآه " خوف حور " وأمثاله من المصريين قبل أربعة آلاف عام . ولا غرابة إذاً فى أن يفخر الرجل وأمثاله بأعمالهم هذه وما أصابوا فيها من نجاح وتوفيق ، كما افتخر أهل أوروبا وأمريكا برجالهم وأشادوا ببطولتهم .

ويقدر المؤرخ البريطانى بدج Budge أن رحالتنا المصرى قد بلغ شمال دارفور على النيل الأبيض أو إقليم سنار على النيل الأزرق، كما يرى ريسنر Reisner أن توغل المصريين على العموم فى عهد الدولة القديمة لم يعد إقليم سنار .

ومنذ أيام الدولة القديمة نسمع بسلطان حاكم الجنوب يدير شؤون أقاليمه من ادفو إلى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادى ، وكان مقره فى جزيرة فيله ، وكان يختار من رجال الدولة

القادرين ، الذين يلمون بلهجات القبائل السودانية ، ليكون بمثابة حلقة الوصل بين أهل الشمال وأهل الجنوب فى تدبير كافة شؤون التجارة والادارة والسياسة ، وليجند من عسكر الجنوب من يمثلهم فى وحدات الجيش المصرى. وأخذ المصريون بذلك التقليد من استخدام عساكر السودان فى كل عهودهم وخصوصا من بين قبائل " المازوى " وكانوا من أمهر الناس فى فنون الرمى حتى أصبحت كلمة " مازوى " علما على المحاربين فى بعض العصور المصرية . وشبيه بذلك ما جرت عليه الحكومات المصرية فى ذلك العصر الحديث من استخدام العساكر السودانية (فرق الهجانة) لحراسة الحدود والمناطق الصحراوية — وإلى جانب ما ذكرنا من أخبار الرحالة وحكام الجنوب ،أخبار أخرى خلفها قواد القوافل التجارية التى ارتادت تلك البقاع،مما يدل على اتساع مدى النشاط التجارى بين مصر والسودان خلال الألف الثالث ق . م .

من كل أولئك يتضح لنا ،أن العلاقات بين مصر والسودان قد استقرت تماما على عهد الدولة القديمة، حتى باتت أقاليم السودان من مكملات الدولة المصرية كما يقول المؤرخ البريطانى بدج Budge . ولم تقف جهود حكام الجنوب عند أقاليم السودان ، وإنما عدت ذلك إلى العمل على تنمية العلاقات التجارية مع بلاد بنت .

ولما اضطربت أمور مصر فى أواخر أيام الدولة القديمة،وأصيبت بالانحلال السياسى،أهمل شأن الجنوب ، وكان من جراء ذلك أن أغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالى وغلبت أهله على أمرهم.ثم شاء الله أن تنهض مصر من وراء ذلك على يد شيخ من أبناء الصعيد،ولد فى مدينة الكاب من أعمال أقاليم الجنوب،وكانت أمه من نساء النوبة.وكان الشيخ هو"امنمحات" الأول عاهل الدولة الوسطى الذى أقام أسرته فى عام ٢٠٠٠ قبل مولد المسيح، وولى وجهه شطر الجنوب، وأخذ يؤمن حدوده،ويعيد إليه استقراره.وسار ولده "سنوسرت" على نهجه من بعده،فبعث بحملات إلى بلاد النوبة ودنقلة ليطهرها من الفتن وليؤمن حدودها من عدوان المغيرين ، وقاد إحداها بنفسه عام ١٩٦٣ ق . م ثم ترك قائده يتحدث الى الدنيا عن أخبار تلك الحملة . إذ يقول « إنه اخترق أقاليم كوش (ما بين الشلالين الثانى والثالث) وسار مصعدا حتى بلغ أقصى حدود الوادى ، يجمع خراج الأقاليم لفرعون ثم كر راجعا فى ركابه . هنالك أقام فرعون كثيرا من القلاع والحصون فى المواقع الحربية، وعلى أبواب الدروب الموصلة الى مناجم الذهب فى أقاليم النوبة والسودان ، وفى المناطق التى يضيق فيها مجرى النهر مثل سمنه وقمة جنوبى حلفا ، وفى مواقع أخرى هامة مثل كرما فى إقليم دنقلة.وأنزلت فى تلك الحصون حاميات من عساكر الجيش المصرى ، فأكثرت من حولها على مر الزمن منازل المصريين يقيمون فيها ويزاولون أعمال التجارة والصناعة وفلاحة الأرض وينشر خاصتهم من ألوان الحضارة والثقافة المصريتين بين أهل السودان ما يعرفون . وغدت كرما عاصمة لحاكم الجنوب يدير منها شؤون البلاد وتعيش من حوله كثير من الأسر المصرية. وظل السودان هادئا واستقرت أحواله السياسية أكثر من ثمانين عاما ، إلى أن ثارت بعض القبائل السودانية بمعونة الزنوج . وانتهى أمر ذلك إلى القصر، فخرج فرعون وهو حينئذ سنوسرت

الثالث على رأس الجيش عام ١٨٧٩ ، فضرب العصاة وطهر البلاد من آثارهم ورد عليها نعمة الهدوء والاستقرار، ونظم الإدارة، فوضع لها قواعد واساليب جديدة، ثم دعم الحصون القائمة وأمر بتشييد غيرها، وشق فى صخور الشلال الأول قناة لتيسير مرور السفن بين شطرى الوادى . وترك فى الحصون ألواحا تذكارية دون عليها جهوده، وأوصى فيها خلفاءه بالمحافظة على حدود الوادى جاء فيها : «إن امرأ من ولدى ، يستطيع أن يحافظ على تلك الحدود لهو ابنى من صلبى، انه يشبه أباه ويصون ملك من أنجبه. فأما من قعد عن ذلك، ولم يذد عن حياضى فذلك ليس من ولدى . إن هذا تمثالى أقيمه لكم على الحدود عله أن ينفعكم فذودوا عنه " .

يعد ذلك الفرعون صاحب السودان بحق ، فعلى عهده استقرت الأمور وانتشرت المعابد لأرباب البلاد وعلى الأخص "آمون" الذى ظل رب أرباب الوادى زهاء خمسة عشر قرنا ، وهنا يقول برستد "تمصرت بلاد النوبة وانطبعت بطابع الحضارة الفرعونية انطباعا لم يمح"[1] .

ثم تدور دورة الفلك وتصاب مصر بنكسة من نكسات الانحلال السياسى فيجتاحها الهكسوس، ثم تنهض من وراء ذلك على يد أمراء من اقليم طيبة، استعانوا فى جهادهم ضد الهكسوس بعساكر من رجال النوبة، ثم وفق أحدهم وهو أحمس الى اجلاء الهكسوس. وهو لم يكد يفعل حتى طار نحو الجنوب ، ليرد على الوادى وحدته بعد أن أدرك أن الحياة المصرية تبقى مبتورة عرجاء ولن يتم لها الكمال بغير السودان . ولخلفائه من ملوك الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة جهود جبارة موفقة معا فى المحافظة على كيان الوادى والعمل على رفاهية مصره وسودانه ، فأنزلوا كثيرا من الأسر المصرية أقاليم السودان كما أكثروا من دور العبادة المصرية وعلى الأخص آمون رب أرباب الوادى الذى أسموه صاحب أقاليم الذهب ، كما خلعوا على نائب الملك لقب أمير بلاد الذهب . وليس أدل على اهتمام فراعنة الأسرة الثامنة عشرة بالسودان وتقديرهم لجهود من تقدموهم فى العمل على توطيد أركانه من أنهم امروا بعبادة سنوسرت الثالث صاحب السودان الأول ، كما عبد خلفه رمسيس الكبير فى معابد السودان بعد ذلك بقرون .

ومنذ عهد فرعون أمنوفيس الأول (١٥٥٠) ونحن نسمع بسيرة حاكم الجنوب ينوب عن فرعون فى ادارة السودان ويحمل لقب "ابن الملك وحاكم السودان" وجعل عرشه فى " نباتا " على شاطئ النيل ، فى المكان المعروف اليوم باسم "جبل بركال" على مقربة من محطة كريمة .

ولقد كان نائب الملك (حاكم السودان) يحج الى مصر فى كل عام، فيقصد الى طيبة عاصمة الوادى يومئذ ومن حوله زعماء العشائر ووجهاء السودان لتقديم الخراج والهدايا ولتقديم فروض الولاء لفرعون . ومظاهر تلك المواكب مسجلة على صفحات القبور فى طيبة ، وهى تشير جميعا الى مقدار ما أصابت حياة السودان من تقدم فى شئون الحياة المختلفة .

(1) Breasted, op. cit., p. 446.

واستطاع الرعامسة أن يحافظوا على كيان الوادى ، وأصابت حياة السودان على أيامهم أكبر قسط من التقدم، ونزحت كثير من الأسر المصرية إلى السودان، كما نزحت أسر سودانية إلى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب الدولة، كما ساهموا فى وحدات الجيش المصرى يسيرون مع إخوانهم من المصريين تحت راية فرعون إلى أقطار الأرض وجزائر البحر، ليقيموا له أول امبراطورية عرفها تاريخ الدنيا. وليس أدل على رفاهية السودان فى ذلك العهد من شهادة المؤرخ برستد، إذ يقول فى حديثه عن رسوم قبر من يدعى "بنو" أحد رجال رمسيس السادس فى أبريم :

" ساد الأمن والرفاهية تلك الربوع تحت إمرة المديرين المصريين الذين حلوا محل الأمراء الوطنيين عند نهاية عهد الأسرة الثامنة عشرة[١] " .

والواقع أن السودان قد أصبح فى ذلك الوقت جزءا لا يتجزأ من مصر، وإلى ذلك يشير ريسنر إذ يقول : " وفى عهد الدولة الحديثة أصبح الوادى من الشلال الرابع جزءا أصليا من مصر"[٢] .

ولما ضعفت امبراطورية الوادى وأذنت شمسها بمغيب، وسيطرت على مصر أسرة ليبية عند عام ٩٤٠ ق.م ، انقسمت مصر إمارات صغيرة وأخذ الأمراء يكافح بعضهم بعضا، والتجأ كهنة آمون إلى السودان لأنهم أبوا أن يخضعوا لسلطان الليبيين ، وأخذوا ينشرون الحضارة فى ربوع السودان، وأقام كبيرهم فى نباتا ملكا جديدا، وجعل من نفسه وارثا شرعيا لعرش فرعون. وظل ذلك الملك ينتقل من السلف إلى الخلف، حتى آل إلى الملك الشاب بعنخى وتراءى له أن يسترجع بقية الوادى من أيدى الغاصبين ، فسار إلى الشمال على رأس جيش قوى، وقدر له أن يجلى الغاصب عن شمال الوادى، فرد على الوادى وحدته وكان ذلك عام ٧٤٠ ق . م[٣] .

وعلى حد قول برستد، يرينا هذا بشكل أوضح من أى وقت آخر الظروف التى كانت تنشأ على الدوام فى مصر كلما انتاب السلطة المركزية أى ضعف . إذ كان ذلك الضعف يوحى للأمراء المحليين باستعادة استقلالهم بل باغتصاب عرش فرعون تدريجيا دون الاستهداف للمخاطر[٤] . فلم يكن إذن اتخاذ نباتا عاصمة لهذه الدولة الجديدة أكثر من انتقال الملك من أسرة مصرية الى أخرى وانتقال العاصمة من الشمال الى الجنوب. ويبدو أنه قد تبين على مضى الزمن، أنه لم يكن من اليسير حكم دولة النيل من عاصمتها الجديدة فى أقصى الجنوب ، فنقل شاباكا (Shabaka) ثالث ملوك الجنوب مقره وعاصمة ملكه الى طيبه[٥] لتكون مكانا وسطا بين أقصى الشمال وأقصى الجنوب .

---

(١) Breasted, op. cit., pp. 507-508.

(٢) Reisner, op. cit., p. 237.

(٣) Breasted, op. cit., pp. 35-36.

(٤) Breasted, op. cit., pp. 537 ff.

(٥) Reisner, op. cit., vol. II, p. 48.

وعند ما غزت أشور مصر فى عهد طهراقا(Taharka)خامس ملوك نباتا ، ولم يستطع هذا الملك صد الزحف الأجنبي عن شمال مملكته، انسحب جنوبا تاركا الدلتا تحت رحمةالأشوريين[١]. وما كاد أشورحادون (Esarhaddon) ينسحب الى نينفه ، بعـد أن أقسم له أمراء الدلتا يمين الطاعة ، حتى بادر أولئك الأمراء الى الحنث بيمينهم للقـاهر الأجنبى ، ودعوة فرعونهم الوطنى "طهراقا" لاستعادة سيطرته على الدلتا ، فلم يتوان طهراقا عن الاستجابة الى دعوتهم[٢] . وعندما عاودت أشـور فتح مصر للمرة الثانية فى عهد طهراقا وكاد يتـكرر ثانية ماحدث من قبل ، ألقى القبض على أمراء الدلتا. غير أن الأشوريين لم يلبثوا أن عفوا عن "نخاو" ، أمير سايس ، وأقاموه حاكما على الدلتا وأحاطوه برجال أشوريين ، فحال ذلك دون افلاح طهراقا فى استعادة الدلتا، لكن بقية الوادى جنوبى ذلك استمرت تحت سيطرته[٣] . وعندما نجح تنتمون(Tanutamon) خليفة طهراقا فى غزو الدلتا ونصب نفسه فى منف فرعونا على مصر بأجمعها ، أثار عليه ذلك "أشور بانيبال" الذى غزا مصر ثانية عام ٦٦١ ق . م وطارد تنتمون فى الوجه القبلى ، مما حدا به الى الانسحاب الى أقصى الوادى ، فكان ذلك خاتمة سيادة نباتا على شمال الوادى[٤] .

واذا كان منذ ذلك الوقت لم يتح لملوك الدولة المصرية فى الجنوب استعادة الشمال ، فانه لم يتح أيضا لملوك الشمال ، سواء من أبناء البلاد الأصليين كملوك العصر الصاوى[٥] أو من غزاتها الأجانب كالفرس[٦] والبطالمة[٧] والرومان[٨] استعادة الجنوب ، وذلك بالرغم من المحاولات التى بذلها فى هذا السبيل ابسماتيك الثانى وقمبيز وبطلميوس الثانى . ولا ريب فى أن هذه المحاولات — بغض النظر عن نتائجها — تنهض دليلا على أن حكام مصر مهما اختلفت أجناسهم والعصور التى تولوا الحكم فيها كانوا يرون أن جنوب الوادى جزء متمم لشماله .

وما دام الجنوب يهم الشمال الى هذا الحد ، فكيف نفسر عدم تحقيق الوحدة السياسية بين شقى الوادى منذ العصر الصاوى حتى نهاية العصر الرومانى ؟ يجب أن يلاحظ أولا ، أنه منذ العصر الصاوى أخذت مصر تولى وجهها شطر البحر الأبيض المتوسط ، بتأثير ما نشأ بين ملوكها والإغريق من علاقات لم يؤدكر السنين وتعاقب الأجيال الا الى توكيدها . وقد كانت لملوك العصر الصاوى صلات وثيقة بالإغريق ، هذا الى أنهم كانوا أضعف من أن يسيطروا على مملكة الجنوب ، بل من أن يصدوا عدوان الفرس عن مملكة الشمال . أما فى العصرين الفارسى والرومانى ، فإن مصر لم تعد عندئذ وحدة سياسية مستقلة تدير شئونها وترعى مصالحها وتستهدف تدعيم كيانها ، وانما

(١) Breasted, op. cit., p. 555; Reisner, op. cit., p. 49.
(٢) Breasted, op. cit., p. 556; Reisner, op. cit., p, 51.
(٣) Breasted, op. cit., pp. 557-8.
(٤) Breasted, op. cit., pp. 558-60.
(٥) Breasted, op. cit., pp. 561-585.
(٦) Budge, op. cit., vol. II, pp. 91-5.
(٧) Budge, op. cit., pp. 109 ff; Diod. 1, 37; Theocritus, Idyll XVII, 86 ff.
(٨) Budge, op. cit., pp. 166 ff.

غدت ولاية فى امبراطورية كبيرة لا يعنيها الا الفوز بأكبر قدر من المغانم المباشرة مع أقل قدر من التبعات وتجنب الانحدار بعيدا عن مركز الامبراطورية فى قارة افريقية .

أما فى عصر البطالمة فإن الملوك الفاتحين فى هـذه الأسرة قد انصرفوا بوجه عام الى تكوين امبراطورية بحرية لهم حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية وبحر ايجه ، مدفوعين الى ذلك بعدة عوامل، أهمها ظروف النضال مع خلفاء الإسكندر الأكبر على اقتسام الأمبراطورية المقدونية، وطبيعة أصلهم ونشأتهم ، وما بينهم وبين الإغريق من الوشائج حتى انهم جعلوا أكثر اعتمادهم على الإغريق فى تشـييد صرح دولتهم ، وتقديرهم أن امبراطورية تتألف من أقاليم تمت بصلة الى الحضارة الإغريقية وتقع بالقرب من مراكز هذه الحضارة تكون أبقى لهم على الدهر ، وأجدى عليهم ، وخير نصير لهم فى تحقيق ما كانوا يهدفون اليـه من لعب الدور الأول فى سياسة البحر الأبيض المتوسط الدولية . ولا ريب فى أنهم قد استشعروا أن مكانتهم الدولية — فى عالم تعتبر فيه الحضارة الإغريقية أرفع الحضارات طرا — كانت تتوقف الى حد كبير على ظهورهم فى ثوب رافعى لواء الحضارة الإغريقية ، بخلع مسحة ولو ظاهرية من هـذه الحضارة على دولتهم . واذا كان ذلك ميسورا فيما يخص مصر ، فقد كان ضربا من المحال فيما يخص كل وادى النيل . ولعل البطالمـة أن يكونوا قد قدروا أن تحقيق وحدة وادى النيل، كان من الممكن أن يحمل فى طياته خطرا داهما عليهم باعتبارهم ملوكا إغريقا أخرجوا من أفق تفكيرهم بناء دولة قومية ، وذلك أن وحدة الوادى بما تنطوى عليه من احياء سيرة الفراعنة العظام ومجد وادى النيل القديم، قد تفضى الى بعث أمة وادى النيل من جديد ، فيتلاشى فى أرجاء بلادها الفسيحة رسل الحضارة الإغريقية ، ولا يلبث أن يرتقى فرعون وطنى عرش وادى النيل . ومن ثم اكتفى أغلب البطالمة بالمحافظة على سلامة حدودهم الجنوبية ، وعقد أواصر الصداقة مع مملكة الجنوب ، والاهتمام بتجارة الجنوب والشرق وخاصـة عن طريق البحر الأحمر . ويتضح ذلك من اهتمامهم بانتاج مصنوعات تتفق وأذواق أهل الشرق والجنوب ؛ ومن ارتياد البحر الأحمر حيث وصل المستكشفون جنوبا حتى رأس غاردافوى (Gardafui)(١) ؛ ومن تأسيس الثغور على شواطئ هذا البحر الغربية من رأس خليج السويس حتى بوغاز باب المندب(٢) ، ومن تأمين الملاحة فى هذا البحر بإنشاء أسطول لحماية التجارة فى تلك الأصقاع(٣) ، وكذلك من إنشاء منصب " قائد البحر الأحمر والبحر الهندى "(٤) ؛ ومن تيسير سبل اتصال وادى النيل بهذا البحر، كما يبدو من العناية بالطرق المائية والبرية التى تربط الوادى بالثغور المصرية على البحر الأحمر(٥) .

---

(١) Jouguet, L'Egypte Ptolem. dans L'Hist. Nation. Egyp., ed. par Hanotaux, vol. III, p. 159; Préaux L'Economie Royale des Lagides, pp. 356-9.

(٢) Jouguet, op. cit., p. 169; Préaux, op. cit., pp. 359-62.

(٣) Jouguet, op. cit., pp. 169-70.

(٤) Rostovtzeff, Social and Economic History of the Hellenistic World, p. 928.

(٥) Jouguet, Macedonian Imperialism, pp. 275-6; Bevan, Egypt under the Ptolemaic Dynasty, pp. 151 — 5

ويتضح إذن أن البطالمة قد قدّروا أنه كان يمكنهم الاستغناء عن وحدة وادى النيل بأمبراطوريتهم البحرية وبالعلاقات التجارية التى أنشأوها مع الجنوب والشرق . لكن يبين أن التوفيق قد أخطأهم فى هذا التقدير ، فمن ناحية كلفهم إنشاء هذه الامبراطورية جهودا وأموالا طائلة ، ودفعهم إلى ممالأة الإغريق على حساب المصريين ، واستنزاف موارد البلاد ، واستثارة عداء الكثيرين عليهم .

ومن ناحية أخرى عند ما اشتد ساعد منافسيهم ، وأخذت روما تتسع باطراد فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، فقد البطالمة أمبراطوريتهم البحرية ولم يجدوا فى داخل دولتهم عضدا كافيا حتى للاحتفاظ بملكهم من العدوان الخارجى . وهكذا استنفد البطالمة قوتهم ، وأضاعوا ثروتهم ، فالتهمت روما دولتهم لقمة سائغة .

وخير شاهد على أنه لم يكن لكل من شق الوادى غنى عن الآخر ، ما رأيناه من مصير شمال الوادى بعد انصراف حكامه عن جنوبه ، وما نعرفه من مصير جنوبه بعد انفصاله عن شماله . حقا أن الجنوب قد أفلح فى الاحتفاظ باستقلاله بضعة قرون ، الا أن حضارته أخذت تتدهور باطراد ، كما أن عوامل الضعف والانحلال لم تلبث أن دبت اليه ، حتى راح فى منتصف القرن الرابع ضحية لا للامبراطورية الرومانية المتحضرة ، بل لدولة اكسوم المتأخرة[1] . وفى الواقع أن حالة البداوة التى كان عليها الجنوب قبل انضمامه إلى الشمال ، وحالة الحضارة والرفاهية التى بلغها الجنوب فى أثناء وحدته مع الشمال ، وحالة الهمجية التى آل إليها آخر الأمر بعد انفصاله عن الشمال ، وما يعمل المستعمرون اليوم على تحقيقه من الاحتفاظ بجنوب السودان على ما هو عليه من التأخر ، كل ذلك ينهض دليلا قاطعا على أن جنوب الوادى لا يستطيع أن ينفصل عن شماله إذا كان يرجو لنفسه ما يرجوه الشمال له من حياة متحضرة كريمة .

وقد كان يحز فى نفوس أهل الجنوب ، حتى بعد انفصالهم السياسى عن الشمال ، خضوع أشقائهم فى الشمال للحكم الأجنبى . وأبلغ دليل على ذلك ، وعلى قوة الرابطة بين الفريقين فى الإخاء والحضارة والمشاعر ، أنه عندما انتفض المصريون ثائرين على عسف البطالمة وإرهاقهم ، واشتعلت نيران الثورة فى البلاد من أقصاها إلى أقصاها على عهد بطليموس الرابع والخامس ، مد لهم أهل الجنوب يد المساعدة إلى حد أنه قد تزعم ثورة المصريين فى منطقة طيبة أميران نوبيان ، كانا على التعاقب أرماخيس (Armachis) وأنخماخيس (Anchmachis) ، وأفلحت هذه المنطقة فى الانفصال عن ملك البطالمة فترة دامت عشرين عاما (من عام ٢٠٦ — ١٨٦ ق . م) ، كانت خلالها تحت أمرة الأميرين النوبيين سالفى الذكر ، إذ أن الكثير من الوثائق الديموتيقية التى وجدت فى تلك المنطقة مؤرخة بسنى حكم أرماخيس أولا ثم انخماخيس ثانيا[2] . وتحدث الوثائق

(١) Mac Michael, Historical Background, p. 19, in "The Anglo-Egyptian Sudan from Within"; Addison op. cit., p. 35.

(٢) Préaux, in Chronique d'Egypte, 1936, pp. 531-2.

أيضا عن أمير نوبى ثالث ، يدعى هرجونافور (Hyrgonaphor) ، هزم الجيش البطلمى وكان يحكم أبيدوس فى عهد بطليموس الخامس فيما يظن [١] .

ويشير ذلك إلى أن أرجامنس (Ergamnes) ، ملك دولة الوادى الجنوبية فى ذلك الوقت وهو الذى يحدثنا ديودوروس الصقلى [٢] بأنه تلقى تعليما أغريقيا ، لم يدخر وسعا فى مساعدة ثورات المصريين على البطالمة . ويحدثنا المؤرخ البريطانى بدج (Budge) [٣] بأن هذا الملك انتهز هذه الفرصة وأعلن نفسه ملكا على الجنوب والشمال ، أى على كل دولة النيل الكبرى .

ومما يستحق التسجيل أن مؤرخا بريطانيا آخر ، "بيفن Bevan" ، يحدثنا بصدد الثورات المصرية فى عصر البطالمة على النحو التالى : "وعند ما نبحث عن العوامل التى تمخضت عن روح هذه الثورة القومية على عهد البطالمة الأواخر ، وخاصة فى مصر العليا ، نقدر أن أحد هذه العوامل العامة ، كان استمرار بقاء التقاليد الفرعونية فى وادى النيل جنوبى مصر ، فان الغزاة الأغريق قد أخضعوا مصر ، لكنهم لم يخضعوا كل دولة الفراعنة القدماء ، كل منطقة الحضارة المصرية . وطالما أن المصريين كانوا يرون تقاليدهم القديمة لا تزال سائدة إلى ما وراء الحدود الجنوبية ، فقد كان طبيعيا أن يأبوا الاعتقاد بأنه قد قضى عليها إلى الأبد . أضف الى ذلك أن القصص القديمة كانت تحدثهم عن ملوك مصريين إحتموا قديما فى اثيوبيا على أعالى النيل ، عند ما دهم الأجانب مصر ، ثم هبوا من هناك لاستعادة الوطن حتى شواطىء البحر" [٤] .

وعند ما غزا الرومان مصر ، هب الوجه القبلى ثائرا فى وجههم بمساعدة اخوانهم أهل الجنوب [٥] . وما كادت الفرق الرومانية تصل الى أسوان حتى انقض النوبيون عليها كذلك [٦] . وعند ما علم أهل الجنوب بما صادف "أيوليوس جالوس Aelius Gallus" ، حاكم مصر الرومانى فى عام ٢٥ ق . م خلال حملته فى بلاد العرب ، انتهزوا هذه الفرصة لغزو منطقة طيبه ، فاستولوا على أسوان والفنتين وفيله ، فأرسل ضدهم أغسطس حملة بقيادة بترونيوس ردتهم على أعقابهم وتوغلت فى بلادهم جنوبا حتى نباتا وخربتها تخريبا [٧] .

ومنذ انصرف ملوك دولة الجنوب عن الشمال ، وجهوا اهتمامهم صوب أواسط أفريقية ولا سيما أن النصف الشمالى من السودان يعتبر أفقر أجزاء الوادى على حين أن نصفه الجنوبى عامر بالخيرات ،

---

(١) Lacau, Un graffito d'Abydos écrit en lettres grecs, Etudes de Papyrologie, II, 1934, pp. 229-249.

(٢) Diod. III, 6.

(٣) Budge, op. cit., vol. II, p. 115.

(٤) Bevan, op. cit., pp. 260-1.

(٥) Budge, op. cit., vol. II, p. 166.

(٦) Mac Michael, op. cit., p. 19.

(٧) Budge, op. cit., vol. II, pp. 167-8

ففيه مساحات واسعة من الأراضى الزراعية ، ويتسلط على مختلف طرق التجارة ، بما فى ذلك الطرق المؤدية إلى مناجم الذهب فى الصحراء الشرقية والى بلاد الحبشة ، وكذلك لم يكن بعيدا عن أراضى الجزيرة وكردفان التى تفيض بالخير العميم . واذا كان من العسير أن نحدد على وجه الدقة مدى امتداد مملكة الجنوب تجاه أواسط أفريقية ، فانه يستخلص من الأسانيد التاريخية أن ملوك هـذه الدولة كانوا يسيطرون على مديريات حلفا ودنقله وبربر والخرطوم والنيل الأزرق والجزيرة وذلك الجزء الذى يجاورها من النيل الأبيض ، وأن نشاطهم الحربى قد امتد الى مديريات كسلا والبحر الأحمر وكردفان[١] .

وقد بقيت نباتا عاصمة لدولة الجنوب حتى حوالى عام ٣٠٨ق . م . عند ما انقسمت أثيوبيا الى مملكتين ، كانت نباتا عاصمة لاحداهما ومروى عاصمة للأخرى[٢] . وحوالى عام ٢٢٥ ق م . أفلح ارجامنس ، ملك مروى ، فى توحيد أثيوبيا تحت سلطانه [٣] . واستمرت أثيوبيا موحدة حتى حوالى عام ١٠٠ ق . م . عند ما انقسمت ثانية الى مملكتين لم يعد توحيدهما إلا حوالى عام ٢٢ق.م.[٤] . وفى أواخر القرن الأول للميلاد ، كانت السلطة الحقيقية فى البلاد قد آلت الى زعماء القبائل ، فلا عجب إذن أنه قد إنتاب أثيوبيا الضعف والانحلال ، وغشيتها الفوضى والاضطرابات ، وخرت فريسة سهلة للملك أكسوم[٥] .

وعلى الرغم من انفصال دولة الجنوب عن دولة الشمال سياسيا ، فان دولة الجنوب أى أثيوبيا بقيت من ناحية الحضارة جزءا من مصر ، وعن ذلك يحدثنا ريسنر[٦] فيقول : "لقد كانت أسرة كاشتا القوية لا تزال فى البلاد ، كما كانت هناك طبقة عليا من المصريين ، تتألف من كهنة وكتبة وموظفين وصناع من كل نوع . وفى المعابد التى شيدها التحامسة وخلفاؤهم والرعامسة وبعنخى وطهراقا كانت طقوس مصر لا تزال تقام يوما بعد يوم ، وفقا لما ورد فى لفائف البردى المصرية التى حفظت فى سجلات المعابد ، فكانت أثيوبيا من الناحية الثقافية لا تزال جزءا من مصر" .

وقد ساعد على إستمرار الحضارة المصرية أمداطويلا فى أثيوبيا عاملان : وهما استمرار العلاقات التجارية بين شقى الوادى من ناحية ، واستمساك أهل الجنوب بالديانة المصرية من ناحية أخرى ، فقد استمر آمون صاحب المكانة الأولى عندهم ، حتى أن ملوكهم كانوا يتوجون فى معبده الكبير فى نباتا .

---

(١) Reisner, op. cit., vol. II. pp. 60-66.
(٢) Bevan, op. cit., p. 76.
(٣) Bevan, op. cit., p. 244; Cf. Griffith, Meroitic Inscriptions, Part II, p. 24.
(٤) Bevan, op. cit., p. 338.
(٥) Mac Michael, op. cit., pp. 18-19; Addison, op. cit., p. 35.
(٦) Reisner, op. cit., vol. II, p. 56.

وقد درج ملوك أثيوبيا المتعاقبون على تشييد المعابد للآلهة المصرية المختلفة . ويبدو الأثر المصرى واضحا فى طراز العمارة وزخرفة النقوش فى هذه المعابد[١] .

ولا أدل على استمساك أثيوبيا بالديانة المصرية ، من أنها كانت آخر معاقل الوثنية فى وادى النيل ، فان الديانة المسيحية لم تصبح دينا رسميا هناك إلا فى منتصف القرن السادس الميلادى . وحسبنا دليلا آخر على مظاهر الحضارة المصرية فى أثيوبيا ، أن حفريات العلماء قد كشفت هناك عن خمسين هرما اتخذها ملوك دولة الجنوب وملكاتها قبورا لهم [٢] . وتبدو جليا قوة الصبغة المصرية التى اصطبغت بها أثيوبيا فى أنه على الرغم من اقبال ارجامنس على التعليم الأغريق ، وعلى الرغم من انفصال أثيوبيا عن مصر سياسيا منذ أربعة قرون ونصف قرن تقريبا إذ ذاك ، فان صبغة القصر والدولة كانت لا تزال فرعونية . فانظر الى بيفن [٣] يقول : " ومع ذلك اذا كان ارجامنس نفسه قد أقبل على الفلسفة الأغريقية ، فان بقايا الآثار تشهد على أن القصر والدولة استمرا فى مظاهرهما على النمط الفرعونى ... وعند ما توفى ارجامنس كان مثوى مومياه الأخير هرما بالقرب من مروى . وقد زين هذا الهرم بمناظر مأخوذة من " كتاب الموتى " وفقا للتقاليد المصرية الصحيحة . وقد لوحظ أيضا أن النقوش الهيروغليفية فى مقبرة ارجامنس كانت ذات طابع فرعونى جميل الى حد يبعث على الاعتقاد بأن هذا الملك قد استحضر من مصر صناعا كهنوتيين ...

" وعند " دبود " الحالية ، لا يزال فى الامكان رؤية هيكل شيده ملك أثيوبى آخر يدعى " ازخرامون " (Azechramon) يبدو أنه كان خليفة ارجامنس ، ومن المحتمل أنه كان ابنه . ويبدو هذا الملك فى النقوش الهيروغليفية فرعونا مصريا كاملا ، خلا من كل مظهر نوبى أو دم زنجى ، وينادى بالحق التقليدى لكل فرعون فى أنه « ملك القطرين » . . .

وإذا كان الانفصال السياسى بين شطرى الوادى قد حد من الاتصال المباشر بينهما وأضعف أثر الحضارة المصرية فى الجنوب فأخذت تضمحل هناك على مرور الزمن ، فان مصر بقيت على الدوام الطريق الذى تسلكه الحضارة من مراكزها نحو الجنوب . فانه كما نقلت مصر الى اثيوبيا حضارتها المجيدة ، نقلت اليها كذلك طرفا ولو طفيفا من حضارة الاغريق والرومان [٤] .

وكما وفدت على السودان وثنية مصر ، فقد وفد عليها كذلك الدين الجديد الذى كانت مصر فى مقدمة البلاد التى اعتنقته وأعنى المسيحية . فان المسيحية لم تدخل السودان عن طريق الحبشة وإنما عن طريق مصر ، نتيجة للتعاليم التى كان القديس مارك يبشر بها فى الاسكندرية . وتتضح الصلة الوثيقة بين مسيحيى شمال الوادى وجنوبه من أن مسيحيى الجنوب كانوا من اتباع مذهب

---

(١) Budge, op. cit., vol. II, pp. 116 ff.

(٢) Reisner, op. cit., vol. V. pp. 175 ff.

(٣) Bevan, op. cit., pp. 245-6.

(٤) Mac Michael, op. cit., p. 18.

اليعاقبة الذى كانت له الغلبة فى الشمال . و يبدو أن الاضطهادات التى قاساها المسيحيون فى مصر على أيدى أباطرة الرومان كانت عاملا هاما فى تسرب المسيحية الى السودان ، حيث يظن أن بعض المسيحيين الذين أبوا الارتداد عن دينهم قد راحوا يبحثون عن ملجأ لهم . بيد أن المسيحية لم تصبح دين اثيوبيا الرسمى إلا حوالى منتصف القرن السادس[١] . ولم تكن المسيحية إلا أحد مشاعل الهداية والعرفان التى تلقفها السودان قديما عن مصر ، إذ لم تلبث مصر أن زفت اليه الإسلام بعد ذلك بسبعة قرون[٢] .

ابراهيم نصحى   أحمد بدوى

(١) Mac Michael, op. cit., p. 19 ; Budge, op. cit., vol. II, pp. 288 ff.

(٢) Mac Michael, op. cit., p. 20.

٣ – تحوّل أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية

والآن وقد انتهينا من كل هـذه النواحى ، يمكن أن نعالج موضوع دخول القبائل العربية ارض السودان وانتشارها فى جهاته المختلفة باختصار... ظهر الاسلام فى القرن السابع الميلادى، وفتحت مصر فى أيام عمر بن الخطاب ، وتوالى الولاة عليها ، وأخذت القبائل المختلفة تهاجر الى مصر بانتظام واستمرار... وإذا كانت القبائل العربية قد سكنت أول ما سكنت حواف الدلتا، فانها لم تلبث أن انتشرت فى جهات القطر المختلفة ؛ وامتد توزيعها من الدلتا الى أقصى جنوب الصعيد ... وليس من شك فى أن الاتجاه الى ما وراء الحدود المصرية الجنوبية كان سياسة مقررة لولاة مصر وحكامها منـذ الفتح الاسلامى؛ لكن كان لا بد من مرور وقت يكفى لتوطيد حكمهم فى مصر قبل أن يفكروا فى التوسـع الى خارج حدودها ، كما أن القبائل نفسها لم تكن بحاجة الى أن تترك مصر فى أول الفتح، اذ كانت سبل الحياة ميسرة لها، وكان لها بين السكان مركز ممتاز .

ثم مرت السنون ، ودخلت مصر فى العهد المملوكى ، وتغير الموقف بالنسبة للقبائل العربية؛ فاستقر عدد منها بين سكان مصر الأصليين ، واندمجت جماعات كبيرة فى سكان الدلتا والصعيد ، لكن عددا كبيرا من القبائل ظل محتفظا ببداوته، واستمر يعيش نفس العيشة التى تعودها فى بيئته الأصلية ، وفضلت قبائل كثيرة أن تبتعد عن قوة سلاطين المماليك المركزة فى الشمال ، وأن تتحرك بعيدا عنها فى الجنوب ، كما رأى المماليك أن الوقت قد حان لبسط نفوذ الإسلام خارج حدود مصر ، فلم يكن أمامهم إلا الأراضى الواقعة الى الجنوب منهم ، إذ كان الإسلام قد عم شمال افريقيا وامتد نفوذ المسلمين حتى المحيط الأطلسى ، وبهذا التقت وجهـة نظر سلاطين المماليك بوجهة نظر القبائل العربية البدوية، التى كانت رغبتها قوية فى أن تتم رسالتها بنشر دعوة الإسلام وادخال غير المسلمين فى دين الله .

لكن كان هنالك عقبتان فى طريق هذا التوسع : أولاهما قبائل البجاه الحامية، التى رأيناها تسكن الصحراء الى جنوب شرقى مصر والى شرقى السودان ، والثانية مملكة النوبة المسيحية التى كانت قائمة فى الجزء الشمالى من السودان . أما البجاه فلم يصمدوا للعرب، وما لبثوا أن خضعوا لهم ، واختلطوا بهم ، وظهرت فيهم صفات العرب الجثمانية وبعض مميزاتهم الثقافية، وهى صفات ومميزات برزت على مرور الوقت فى جماعات العبابدة خاصة، لكنها قائمة بصورة مخففة فى البشاريين والهادندوة وبنى عامر والأمارار . وأما المملكة المسيحية فى النوبة فقد رأيناها تتفكك تدريجيا أمام ضغط الإسلام وانتشاره الى أن سقطت نهائيا فى القرن الرابع عشر للمسيح، حيث عمت العقيدة

الإسلامية هنالك ، واستقرت قبائل عربية كثيرة فى بلاد النوبة نفسها ، واختلطت الجماعات بعضها ببعض اختلاطا كان يغذيه وصول القبائل وسكناها بين النوبيين عاما بعد عام .

وبسقوط هذه المملكة المسيحية تدخل علاقة مصر بالسودان فى دور جديد ، وتختلط الأصول والانساب اختلاطا يصل الى درجة الاندماج، وتسرى دماء الشمال فى دماء سكان الجنوب، سريانا سريعا لم يكن هنالك ما يوقفه أو يحد من شدته، ونصبح وإذا العشائر والبطون فى السودان متفرعة عن العشائر والبطون التى استقرت فى الشمال ، واذا الأسر السودانية تتصل أنسابها بأولاد عمومتها وخئولتها فى صعيد مصر بوجه خاص .. ذلك لأن زوال مملكة النوبة المسيحية قضى على العقبة التى كان يمكن ان تعترض الإسلام والقبائل الإسلامية فى حركتها نحو الجنوب ، وهى عقبة طارئة لا يسندها سند من العوامل الجغرافية ، ولا يساعدها مساعد من العوائق الطبيعية ، فقد رأينا أسباب الاتصال كلها قائمة بين شطرى الوادى منذ فجر التاريخ ، ورأينا أن التداخل والاندماج مما توحى بهما كل مقومات البيئة ، . وكان أهم الشرايين التى سرى عن طريقها الدم العربى والثقافة الإسلامية الى أجزاء السودان المختلفة هى :

(أ) الطريق الذى كان يتجه جنوبا بشرق من أسوان وكوروسكو ، قاطعا أرض البجاه ، ورابطا بين مصر والأقاليم السودانية المساحلة للبحر الأحمر ، وأهمية هذا الطريق أهمية محدودة إذا هى قيست بأهمية الطرق الأخرى فى (تعريب) السودان ، نظرا لما تميز به أرض البجاه من فقر فى المرعى ، وقلة فى الماء ، ونظرا لأنها تبعد عن مجرى النيل الذى كان السكان يحاولون أن يقتربوا منه بقدر الامكان .

(ب) الطريق الذى كان يتتبع مجرى النهر ، وهذا هو الطريق الطبيعى الذى ربط بين مصر والسودان منذ أقدم الأزمنة، واذا كانت بعض القبائل قد آثرت أن تستقر على جوانب النهر ، فان منها ما انتقل غربا بطريق وادى الكاب ونزل الأراضى المحيطة به .

(ج) الطريق الذى كان يبدأ من كورتى، على طول وادى (مقدم) وعبر الدبة على طول وادى (الملك) الى كردفان، حيث تتفرع الهجرات فى شكل المروحة، فمنها ما يتحرك الى دارفور وما يتصل بها فى الغرب والجنوب ، ومنها ما يسير على جوانب النيل الأبيض وعبر صحراء (بيوضة) وأعلا العطبرة والنيل الأزرق فى اتجاه جنوبى شرقى الى حدود الحبشة .

وقد وجدت القبائل فى هذه البيئة الجديدة ما ذكرها ببيئتها الأولى ؛ بل لعلها وجدت فى غنى مراعيها ما لم تجده فى أراضى مصر من مراع كافية ؛ وكان انبساط سهول السودان، وعدم وجود

معارضة تذكر من جانب القلة التى كانت تسكن السودان وقتئذ ،والتحمس لنشر الدعوة الإسلامية مما وسع نفوذ العرب بسرعة، وأعطى معظم أقاليم السودان ذلك الطابع الذى ربطها بباقى العالم الإسلامى ، وجعل سكانها يتجهون اليه ، ويعقدون آمالهم عليه، ويعتبرون أنفسهم جزءا لا يتجزأ من أراضيه .

ولكى نفهم انتشار العرب فى جهات السودان المختلفة ، وندرك صلة قبائله بالقبائل العربية التى تسكن مصر وتتوزع فى الدلتا والصعيد ، لابد من الإشارة الى أن العرب يقسمون تقسيما عاما الى مجموعتين رئيسيتين :

الأولى — مجموعة العرب الجنوبيين أو القحطانيين، ومن هؤلاء بنو قضاعة (بلى، بنو كلب، جهينة) وطىء (جذام ، لخم ، الأزد ، الأوس ، الخزرج) ..... الخ .

الثانية — مجموعة العرب الشماليين أو العدنانيين ، ومنهم قيس عيلان وربيعة وكنانة (قريش بنو العباس ، بنو أمية) وسليم وهوازن ... الخ .

ويكفى أن نستعرض هنا تلك القبائل التى لها ما يمثلها الآن بين سكان السودان ، مشيرين الى سكناها فى مصر ثم حركتها الى الجنوب :

١ — بنو جذام : سكنوا شرق الدلتا منذ أيام الفتح الإسلامى لمصر حتى حوالى ١٤٠٠م، ومن هؤلاء (بنو عقبة) الذين انفصلوا عن بقية الجذاميين ليلحقوا ببنى هلال فى شمال أفريقيا ، ثم هم يظهرون فى فترة متأخرة فى السودان ، إذ هم يمثلون فى جماعات (الكبابيش) الذين يسكنون الإقليم الواقع شمال كردفان .

٢ — بنو طىء : هبطوا مصر بعد الفتح بحوالى قرنين أو ثلاثة قرون، وسكنوا جهات الدلتا المختلفة حيث لحق بهم عدد كبير من أهليهم ، ومن بنى طىء (ثعلبة) الذين يمثلون تمثيلا واضحا جدا بين (البقارة) وهم رعاة الماشية فى السودان .

٣ — جهينة : هذه هى أكبر القبائل تمثيلا فى السودان ، واليهم ينتسب أكثر من نصف القبائل العربية فيه، وعرب جهينة أتوا أصلا من الحجاز ، ودخلوا مصر مع الفتح، وقد اشتركوا مع غيرهم من العرب فى غزو بلاد البجاه فى حوالى منتصف القرن التاسع ، وقد انتقلت غالبية جهينة الى الصعيد ، ثم اشتركوا فى إسقاط مملكة النوبة المسيحية،وزحفوا على انقاضها الى كردفان ودارفور ، كما تحركوا جنوبا متتبعين مجرى النيل وروافده تجاه الحبشة فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

٤ — كنانة وقريش : ومن هؤلاء بنو أمية وبنو العباس ، مواطنهم فى الجزيرة العربية تهامة والحجاز ، وقد وصلت أعداد كبيرة منهم الى مصر مع الفتح ، وكانوا ممثلين تمثيلا قويا فى الصعيد فى القرن الخامس عشر الى جانب عرب جهينة . وفى السودان الآن قبائل كثيرة من كنانة يملكون الماشية غالبا ، وأكثر القبائل التى تعيش على جانبى النيل فى شمال السودان تنتسب الى بنى العباس ، ومن الكتاب من يرى أن عربا من بنى أمية قد عبروا البحر الأحمر ونزلوا مباشرة فى أرض السودان فى القرن الثامن ، وربما كان (للفنج) صلة بهؤلاء ، إذ أن العرف يجرى بين (الفنج) بأنهم أمويون منسبون .

٥ — فزارة : كانوا ينزلون حول مكة فى الجزيرة العربية ، ثم هاجروا إلى مصر فى فترات متباعدة ، فمنهم من جاء مع الفتح ، ومنهم من جاء فى القرن الحادى عشر مع بنى هلال ، وإلى فزارة ينتسب معظم رعاة الإبل فى غرب النيل الأبيض .

٦ — ربيعة : وصلت غالبيتهم إلى مصر فى منتصف القرن التاسع ، وقد اندفعوا بسرعة إلى الجنوب ، وانضموا إلى جهينة فى حملاتهم ضد البجاه ... وقد استقرت ربيعه على حدود النوبة شمال أسوان ، واختلطوا دون شك بالنوبيين ، وإليهم ينتسب بنو كنز (الكنوز) الذين يسكنون وادى النيل فيما بين حلفا وأسوان . (يجد القارئ تفاصيل هذا فى كتاب البيان والاعراب للقريزى ، وفى كتاب تاريخ العرب فى السودان لماكمايكل) .

فإذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربيــة القليلة التى وصلت إلى السودان رأسا ، عبر البحر الأحمر — سواء أكان ذلك قبل الإسلام أم فى زمن التوسع الإسلامى ، أم كانت هجرات حديثة كالتى أوصلت قبائل (الرشايدة) إلى حيث ينزلون الآن فى الشمال الشرقى للسودان — فان "تعريب" السودان فى الواقع إنما تم عن طريق مصر ، إذ لا يسجل التاريخ — فى أى عهد من عهوده — وصول موجات هامة أو هجرات عنيفة إلى السودان عن طريق غير طريق مجرى النيل من الشمال إلى الجنوب ، وهــذه الحقيقة فى ذاتها تبين بجلاء كيف يرتبط سكان معظم السودان فى تاريخهم الحديث بسكان مصر بروابط دموية قوية ، يمكن أن تتخذ خطوة قوية مكملة لما رأيناه من ارتباط فى الأصول الجنسية القديمــة . ولو أن "تعريب" السودان قد تم عن طريق الشرق مثلا ، وكانت القبــائل قد جاءت عبر البحر الأحمر وباب المندب ، إذن لكان لتوجيه السودان وعلاقته الاثنوجرافية بمصر قصة أخرى ، تفيد دعاة الانفصال ، الذين لا يمكن أن يجدوا لدعواهم سندا إذا أخذت هذه الحقائق الثابتة فى الحسبان .

ويصح أن نشير — قبل أن ننتهى من هــذه النقطة من البحث — إلى أنه من المحتمل أن بعض القبائل العربية قد وصلت إلى غرب السودان من شمال أفريقيا ، متتبعة الطرق التى كانت تسلكها القوافل وهى تقطع الصحراء الليبية شمالا وجنوبا ، وربما وصل إلى أرض دارفور قبائل

من هذا الطريق ، وكان لهم أثر فى صبغ هذا الإقليم بالصبغة العربية ، فاذا تحقق هذا كان لبعض الأساطير السائدة بين سكان هـذه المنطقة عن أصولهم وأنسابهم أساس من الحقيقة ، فالتقاليد السودانية يجمع على ربط سلاطين دارفور بأصل عربى من سلالة بنى العباس، الذين جاءوا من شمال أفريقيا ، وكانوا قد هاجروا اليها بعد سقوط بغداد ، وتفرقوا فيها بعد ذلك إلى جهات أفريقيا المختلفة ... وعامة أهل دارفور يرجعون أنسابهم إلى الهلاليين الذين اشتهروا فى تونس بعـد هجرة تلك القبائل إليها ... وأيّا كان الأمر فان ذلك لا يغير من الحقيقة السابقة فى شئ ، ولا يشكك فى أن "تعريب" السودان إنمـا تم عن طريق هجرات القبائل العربية من الشمال، متبعة فى معظم الأحوال مجرى النيل .]

وسيبق علينا بعد ذلك أن نؤكد صعوبة تحديد مدى انتشار العرب فى أرجاء السودان، ذلك لأن الدراسة الانثروبولوجية لسكان هـذا الشطر من حوض النيل دراسة ناقصة ، وكل ما يقال عن التمييز بين الجماعات المختلفة إنمـا يستند غالبا على تلك الصفات الظاهرية التى لا يمكن الاعتماد كثيرا عليها ، وعلى لون البشرة بصفة خاصة ، مع أن هـذا المقياس أضعف المقاييس التى يمكن الأخذ بها فى دراسة الأجناس . وإذا اتخذ توزيع القبائل العربية أساسا ، فالعرب إذن يسكنون غالبية الجزء الواقع شرقى مجرى النيل فيما عدا منطقة البجاه (ولو أن البجاه لم يخلصوا من أثر العرب) من حدود السودان الشمالية حتى جنوب النيل الأزرق، كما يتوزعون على جانبى النهر من الشمال حتى جنوب (جبلين) ، أما فى غربى النيـل فلهم معظم الأراضى حتى أعالى بحر الغزال ... لكن ماذا فى الإقليم الانتقالى إلى أعالى النيل ؟ ؟

لقد أشرنا الى أن الظروف الطبيعية تقتضى التدرج وتستوجب التداخل، وإذن فمـا من شك فى أن الأثر العربى فى الناحية الجنسية قـد وصل بدرجات متفاوتة الى أرض (النيلوتيين) ، كما أنه ليس من شك فى أن عملية " التعريب " لهذا الاقليم الذى لم يعرب كله بعد كانت مستمرة ، وكان من المنتظر أن يتم فى الجنوب شىء ممـا تم فى الشمال ، لولا حالة الفوضى التى انتشرت فى السودان قبل الفتح المصرى فى أوائل القرن التاسع عشر ، ولولا تلك السياسة الانجليزية التى تحول بشدة دون وصول المؤثرات العربية الى الجنوب، ولو أن هذه السياسة التعسفية قد انتهت، وتركت الأمور تجرى طبيعية فى السودان لوصلت القبائل والجماعات العربية الى قلب إقليم (النيلوتيين) ، ولضاقت الهوة الجنسية والثقافية التى تفصل بين أقلية من سكان السودان وبين غالبية سكانه ، وكان فى هـذا صالح الجنوب قبل مصـلحة أهل الشمال .. ولن يكون هنـالك ما يقف فى سبيل هجرة الجماعات الشمالية، إذ أنها ستنتقل الى بيئات نظامها الاقتصادى يقوم على الرعى وهو نفس النظام الذى يعيش عليه غالبية القبائل الشمالية الى الآن .

على أنه رغم انتشار الإسلام فى السودان ، وتعمير كثير من القبائل العربية لأقاليمه المختلفة ، فقـد ظلت شخصيته — حتى الفتح المصرى — مفقودة ، ولم يكن هنالك فى الواقع اسم واحد

يمكن أن نطلقه على كل أقاليمه ، فنظام العرب نظام قَبَلى يشجع الانفصالية والانعزال ، ودخول الاسلام فى السودان لم يتم بطريق الفتح المنظم الذى كان يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وسلطانها على السكان ، وإنما تم على أيدى قبائل مختلفة وفى فترات متعددة ، وكان هم كل قبيلة أو مجموعة من القبائل أن تبسط سلطانها على إقليم معين ، تنفرد به وتعيش فيه ، وما يعنيها بعد هذا أن تتحد مع غيرها من القبائل ، أو تبذل مجهودا مشتركا لتنظيم حكم البلاد .

ومن هنا كان هذا التفكك الذى تميز السودان به حتى أوائل القرن التاسع عشر ، وكانت تلك الإمارات والسلطنات المتعددة ، التى يكفى أن نشير هنا الى أهمها إشارة سريعة ، لنكمل الصورة ولنرى كيف أن السودان مدين فى الواقع — بوجوده كوحدة لها كيان ولها شخصية — الى الفتح المصرى الذى تم على يد عاهل مصر الكبير[1] :

أولا — مملكة سنار — وكانت تمتد من الشلال الثالث الى أقصى جبال فازوغلى ، ومن سواكن على البحر الأحمر الى النيل الأبيض ، وكانت مملكة سنار مقسمة الى عدة ممالك ومشيخات ، وكان لكل ملك أو شيخ استقلاله ما دام يدفع الجزية المقررة لملوك سنار ، وقد تقسمت هذه المملكة قسمين ، قسم تابع للفنج هو الذى كان يقع جنوب بلدة (أربجى) قرب المسلمية ، وقسم يقع شمال هذه البلدة تابع لمشيخة قرى الخاضعة لسلطان الفنج .

ثانيا — مشيخة العابدلاب — وهى التى كان مركزها بلدة (قرى) ثم انتقلت إلى الحلفاية فعرفت بمشيخة الحلفاية ، وقد امتدت من حجر العسل الى سوبة ، وكان لها السلطة على جميع الأراضى من اربجى الى الشلال الثالث .

ثالثا — الممالك والمشيخات التى خضعت رأسا لملوك الفنج :

١ — مشيخة خشم البحر : قامت شرقى النيل الأزرق بين رنقة والرصيرص ، وكان مركزها (رنقة) ، وقد عرفت ببلاد خشم البحر أو فم البحر لأن بحر النيل لا يصلح منها جنوبا .

٢ — مملكة فازوغلى : قامت جنوب مشيخة خشم البحر ، وامتدت من الرصيرص إلى قدامى وكانت عاصمتها (فازوغلى) .

٣ — مشيخة الحمدة : قامت على نهر الدندر ومركزها دبركى .

٤ — مملكة بنى عامر : قامت فى الصحراء الشرقية بين البحر الأحمر وخور بركة شرقا وغربا ، وبين عقيق على البحر الأحمر وبلاد الحبشة شمالا وجنوبا .

٥ — مملكة الحلانقة : نسبة إلى قبيلة الحلانقة — وهى من البجاه — ومركزها جبل كسلا على نهر الجاش .

---

(١) اعتمدنا فى الكلام على مشيخات السودان وسلطناته — قبل الفتح المصرى فى القرن التاسع عشر — على كتاب تاريخ السودان ، لنعوم بك شقير .

رابعا — الممالك والمشيخات التى خضعت للفتح بواسطة العابدلاب :

١ — مشيخة الشنابلة : قامت على النيل الأزرق شمال سنار ومركزها المسلمية .

٢ — مملكة الجعليين : قامت شمال مشيخة العابدلاب على انقاض مملكة (مروى) القديمة ، بين حجر العسل والدامر ، وكان مركزها (شندى)، وكانت مملكة قوية تولاها ملوك الجعليين ، وكانت شندى قبل الفتح الإسلامى مركزا من أهم مراكز التجارة فى السودان .

٣ — مملكة الميروفاب : شمال مملكة الجعليين ، بين المقرن ووادى السنقير ومركزها بربر ، وكان لها ككروطاقية .

٤ — مملكة الرباطاب : امتدت من السنقير الى الشامخية فيما وراء أبو حمد ، وكانت تتنازع ككروطاقية مع الميروفاب .

٥ — مشيخة المناصير : امتدت من الشامخية الى الشلال الرابع وكان مركزها السلامات .

٦ — مملكة الشايقية : التى قامت على أطلال مملكة نبتة القديمة، وقد امتدت أراضيها من الشلال الرابع الى أبى دوم قشابى ، وكان مركزها مروى ، وهى مملكة عربية بحتة ، قام شمالها مملكة الدقار ودنقلة والخندق وارقو ، وكانت كلها ممالك نوبية أو نوبية متأثرة بالعرب. وكانت مملكة ارقو هى أقصى الممالك التى امتد اليها نفوذ الفتح شمالا، أما البلاد بينها وبين الشلال الأول فقد تولاها الكُشّاف الأتراك فى سكوت والمحس .

خامسا — سلطنة دارفور — ويظهر أنها كانت مقسمة قبل وصول العرب اليها الى عدة سلطنات فى جملتها سلطنة الفور فى جبل مرة، وقد استمر النفوذ لسلاطين الفور حتى ١٨٧٥ ، حين استولت مصر على بلادها وضمتها الى أراضيها فى السودان .

ولعل من المهم أن نشير الى أن سلطان الفور كان يمتد عند الفتح المصرى فيشمل كردفان ، التى كانت تحكم بحكام يعينون من قبل سلطان دارفور ، وربما كان هذا من الأسباب التى سهلت سقوط كردفان بعد دخول جيش محمد على مدينة الأبيض تحت قيادة محمد الدفتردار عام ١٨٢١ .

هكذا كان السودان مقسما الى ممالكه وسلطناته، وكانت وحدة سكانه منعدمة، لا تجمع جهود أهله سلطة مركزية، ولا تنظم شؤونه حكومة موحدة قوية، بل كان الأمر أمر مشاحنات وعداء، وكانت المطامع الشخصية والمنافسات المحلية والمطامع العاجلة هى الطابع الذى يسود كل ربوع السودان فيؤخر تقدمه ، ويعطل استغلاله ، ويشيع فى أقاليمه هذه الفوضى التى كانت الرغبة فى القضاء عليها دافعا من الدوافع التى حفزت مصر الى أن تتجه فى فتوحاتها ناحية الجنوب، وكان من نتيجة هذا بعث السودان كوحدة تضم — الى جانب تلك الإمارات والمشايخات الشمالية — مديريات الجنوب وجماعات أعالى النيل التى تدخل بحكم موقعها وتوجيهها ضمن حدود السودان .

عباس عمار

٤ — بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر

عهد محمد على واسماعيل

وصف الدكتور عباس عمار فى الفصل السابق كيف أصبح أهل مصر والأقاليم السودانية أمة عربية اسلامية ونتولى فى الفصل الحاضر الكلام عن تاريخ بناء وطن واحد لتلك الأمة العربية الاسلامية فى القرن التاسع عشر : عصر تشييد الأوطان الموحدة فى الشرق والغرب . فقد شهد ذلك القرن تأليف الوحدة الألمانية والايطالية والحركات القومية الصقلبية نحو لم الشتات وجمع الأوصال كما شهد لونا آخر من التآلف والتآزر فى الأمة الواحدة حققه زوال امتيازات الطبقات والجماعات على أثر الحركات الدستورية والانقلابات الاجتماعية فى الشرق وفى الغرب أيضا .

وقد قام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية واكتسب البناء مادة تماسكه و بقاءه من عناصر قديمة وأخرى جديدة ، أصولها متغلغلة فى ماء النيل وفى تربته نامية فى هواء الوادى وتحت شمسه ، قديمة قدم تاج فرعون ، حية بحياة العروبة والاسلام . وهى بعد جديدة ، فما هذا الوطن إلا وحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك فى حياته و يبادل غيره شتى المنافع و يقوم بما ينبغى له أن يقوم به نحو رقى البشرية واستتباب الأمن والسلام والطأنينة وكفالة الحقوق وقد بدأ البناء عند ما تولى محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الكامنة وتوجيه جهودها ومواردها نحو إنشاء مركز قوة جديدة داخل إطار العالم العثمانى . فرسم لها أرض وادى النيل ، ممتدة الى البحرين الأبيض والأحمر ، هذه هى أرض الوطن الأولية . أمّا ما امتد اليه حكمه ونفوذه فى الولايات العثمانية الاسيوية فكان أمرا اقتضته ظروف الكفاح لأجل بناء الوطن الجديد .

وفى سبيل اقامة البناء كان لا بد له من تقويض العصبيات الخاصة والرياسات المنفصلة والإمارات الصغيرة سواء كان ذلك فى مصر أو فى السودان ، فزال سلطان الأمراء المماليك فى مصر كما زال سلطان الفونج وما شابهه فى السودان ، وحل محل هذا وأمثاله سلطة عامة واحدة فى الوطن الموحد .

وقد قضى محمد على زهاء خمسين عاما مواصلا العمل آناء الليل وأطراف النهار فى سبيل عمران مصر والسودان وتقدمها وانا نود لو اتسع أفق المؤرخ (من أى أمة كان) عند كتابته تاريخ الوصل ما بين مصر والسودان الذى تم فى أيام محمد على اتساع آفاق وادى النيل ، نود ألا ينحصر الأمر فى تتبع مشكلات الوحدة وصعوباتها ، نود ألا ننسى أن إدارة محمد على لشؤون مصر والسودان لم تملك سككا حديدية ولا سفنا بخارية ولا تلغرافا وتليفونا ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها الاخصائيون فى الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية

والمهندسون والمعلمون وغيرهم من الفنيين. كما نود أن نذكر أنه ان كانت حاجة لموازنات ومقارنات بين أنظمة الادارة فى عهد محمد على وعهدنا الحاضر ألا يقتضى الانصاف أن تكون الموازنة بين أساليب الادارة سنة ١٨٢٠ فى مختلف أنحاء العالم إذ ذاك ومقارنة حالة فلاحى مصر والسودان وصناع مصر والسودان فى ذلك الوقت بحالة أمثالهم فى الوقت نفسه فى سهول الروسيا والمجر وألمانيا ، بل وفى غرب أوربا أيضا وفى مدن انجلترا وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق فى العالم الاسلامى وتجارة الرق وأحوال الرقيق فى الوقت نفسه فى الجمهوريات والمستعمرات الأمريكية والسكسونية واللاتينية وفى المستعمرات الأوربية فى إفريقية وفى آسـيا وفى الأقيانوسية فليرتق نظرنا إذن الى الجوهر الباقى والى صميم الأشياء .

وأول تلك الأشياء أن محمد على الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح فى بلاد إسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود. ومثل هذا الفتح ليس امتلاكا ولا استعمارا فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين بل هو ضم ما حتمت الطبيعة أن يوصل وتأليف روابط الجنس والدين والمنافع فى رابطة الوحدة القومية ، ولذا فقد خلق الحكم المحمدى العلوى من إمارات وقبائل متفرقة وطنا اسلاميا وهيأ لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الأحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الأوربى الذى كان قد أخذ فى الاقتراب نحو وادى النيل قادما من الأطراف الساحلية ، ثم ربط هذا الوطن الجديد بالوطن الأكبر وبحياة الانسانية الحاضرة .

وبعد عهد محمد على أدرك الخديو اسماعيل خطط جده ومراميها ادراكا تاما فواصل إتمام البناء وامتداد الوطن نحو حدوده الطبيعية فى مناطق خط الاستواء كما عمل على صيانته وتيسير ادارته وتقدم مصالحه الاقتصادية بمد نفوذه الى المناطق الواقعة ما بين الوادى والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ، وكان لهذه البحار الشأن العظيم فى حياة الوطن وتيسير مواصلاته وسلامة أراضيه وكانت اذ ذاك تتجه نحوها المساعى الاستعمارية الأوروبية ، وقد سبقها اسماعيل فاكتسب لمصر والسودان حقوق السبق ونظم وعمل وضحى بالمـال والرجال . وتجد فى موضع آخر من هذه الرسالة تفصيلا لهـذا كله . وان تلك المآثر قد تتعرض للنكران وللغمط أو للنسيان والاهمال أو للنقص والتشويه ولكنها باقية ، اذ هى مستمدة من طبيعة الأشياء نفسها تستند الى حقائق أزلية وكفى محمد على واسماعيل فخرا أبديا أنهما تزعما حركة بناء الوطن الموحد وتوابعه وملحقاته وان تلك الحركة سبقت معاول التقطيع والتقسيم التى عمت سائر الأرجاء الأخرى فثبت البناء عند ما بلغته موجة الزحف الاستعمارى الأوروبى قرب نهاية حكم اسماعيل وتحولت عاصفة التدخل الأجنبى فى شؤون الوادى وأهله سحابة صيف عن قريب تقشع .

٥ – السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى

توالت فى أثناء العقد المبتدئ بسنة ١٨٧٠ الطعنات فى جسم الاستقلال المصرى . فزاد تدخل الدول الأوربية فى شؤون الادارة المصرية سواء كان ذلك على يد ممثليها السياسيين والقنصليين أو على يد رجال من الأوروبيين خبراء فى الظاهر وصنائع للسياسة فى الباطن أو على يد وكلاء المرابين الدوليين وسماسرتهم . وتطور الأمر فاخضعت تلك الادارة لرقابة دولية وحرم عليها التصرف فى مواردها المادية والمعنوية ثم اتفقت الكلمة على خلع الخديو اسماعيل وقد وجدت السلطنة العثمانية الغادرة الضعيفة فى هذا فرصة لاثبات حقوق خامدة — وانتهت المأساة باحتلال بريطانيا لمصر احتلالا عسكريا صحبته الهيمنة التامة على شؤونها .

وقد حد من تلك الهيمنة وجود أنظمة دولية مالية وقضائية تنازع قنصل انجلترا العام سلطانه ، كما حد منها نظام امتيازات الأجانب . وقد حاولت وزارات الخديو المتعاقبة التملص قدر استطاعتها من امتداد الاشراف البريطانى الى كليات الحكم وجزئياته . ولم يفد تلك الوزارات ما أثارته عداوات الدول ومنافساتها ، إذ أن الدول الأخرى كثيرا ما أثارت للسياسة البريطانية صعوبات وكثيرا ما طالبتها بأن تحدد موعدا لجلاء جنودها عن مصر طبقا لما قطعته على نفسها من الوعود ، ولكن كان يحدث ذلك عادة عند ما تريد الحكومات أن تنال من بريطانية مغنما فى جزء من أجزاء مناطق الاستعمار الشاسعة أو عند ما تريد أن تحملها على التزام أمر أو تجنب خطوة فاذا ما تم لها ما أرادت أو بعض ما أرادت أغفلت أمر الجلاء عن مصر فكانت بلادنا فى الواقع فى أيدى الدول بمثابة البيادق بين لاعبى الشطرنج وفى الواقع مهما قيل عن المنافسات الأوروبية وعن حقيقة وجودها فان الحقيقة المرة هى أن تلك الدول تتكاتف وتتلاقى وتتقابل فى التضامن على إهدار حقوق الأمم غير الأوروبية واستقلالها وشرفها وكرامتها وعزتها فكان الأمر فيما يتعلق بمصر ينتهى عادة بتسوية من نوع ما وأخيرا تم التراضى فيما بين الحكومتين البريطانية والفرنسية فى سنة ١٩٠٤ على تسوية ما بينهما فى مصر ومراكش وغيرهما فى الاتفاق الودى المشهور .

لاندهش اذن من تغلغل النفوذ البريطانى فى دوائر الادارة المصرية شيئا فشيئا على أيدى مستشارين من البريطانيين فى الوزارات المصرية عم استخدامهم على الرغم من معارضات رؤساء الوزارة الذين تولوها منذ الاحتلال — ولكن مصر لم تذعن ، وقد قلنا فى الفصل السابق إن الاحتلال البريطانى وصلها — بفضل محمد على واسماعيل — متأخرا عن أوانه ففاتته فرصة الرسوخ فى أرض الوطن . فتمسكت الأمة بحقوقها ونادى زعماؤها بالمطالبة بها وأعلنها ممثلوها فى المجالس النيابية فى كل موقف على الرغم من أنها كانت محدودة التكوين والسلطة .

وقد تجلت صلابة المصريين وتمسكهم بحقوقهم فى أبهى مظاهرها عند ما مست السياسة البريطانية مستقبل مواطنيهم السودانيين وذلك حينما تعرض هذا المستقبل على أثر ما أصاب

الاستقلال المصرى من ضربات لنكبة الحركة المهدية وما حاولته تلك الحركة من تقويض جهود بذلها المصريون والسودانيون زهاء ستين عاما فى تنظيم السودان وحضارته .

وعلينا قبل أن نشرح ما أشرنا اليه عن موقف مصر فى السنوات الأولى من تلك الحركة أن نبين رأينا فى مصدرها وفى التطور الذى اتخذته فى السودان مما فرق بينها وبين ما قد يماثلها من الحركات الدينية فى السودان وفى غيره من الأمم الاسلامية . وذلك أن الحياة الدينية الاسلامية كثيرا ماعبرت عن نفسها فى مظهرين أحدهما فردى يتجلى فى زهد المتعبد وتقشفه وانزوائه عن الناس وانطوائه على نفسه وثانيهما اجتماعى يتجلى فى اتجاه رجل الدين الى تأليف الجماعة التى تتبع طريقته وذلك اذا ما أنس فى نفسه كفاية ومواهب لتقلد الزعامة أوميلا لاصلاح الفساد أوخدمة إخوانه وقد عرفت الأمم الاسلامية أمثلة عديدة من كلا النوعين وأحلتها منزلتها اللائقة فى الحياة الاجتماعية . ولم يجد المفكرون المسلمون بها بأسا إلا اذا ما زج الدعوة لون من ألوان الاعتقاد فى قرب نهاية العالم وظهور المهدى لاصلاح ما فسد وتقويم ما أعوج ؛ عندما يحدث ذلك ويرى رجل الدين فى نفسه أو يرى فيه غيره " علامات " المهدى المأثورة عن السلف أوعلامات قرب قيام الساعة ، عندما يحدث ذلك فلا حد لما قد يترتب على دعوة الصلاح الممزوجة بالعقيدة المهدية من نتائج .

حدث هذا فيما يتعلق برجل الزهد والتعبد محمد أحمد وصادف هذا صعوبات الادارة السودانية من جراء الحوادث فى مصر التى أشرنا اليها . فتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة إصلاح الى ما أطلقنا عليه اسم " نكبة " الحركة المهدية . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت ما لا تصلح له ومالا تطيقه وما لا ينبغى لها ، فكانت حركة تحطيم وتخريب ، وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر . وذهبت البسالة فى وجه الموت التى أبداها آلاف الدراويش فى شتى المواقع ، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التى كان يملكها المهدى فى سبيل الهدم لا فى البناء . ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشياخات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق وكارهى مقومات الحضارة الحديثة التى تتطلب انتظام الحكم وجريانه على قواعد ثباته واستقرار أسبابه فى أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعدادا للتقدم والترقى فكان الانحلال والبوار والخراب ، وقد ذكر كرومر فى تقريره عن مصر والسودان فى سنة ١٨٩٨ (١) — أى على اثر اخماد الحركة المهدية " أن الاقليم الواقع بين عطبرة والخرطوم — وهو موطن الجعليين — قد فقد فى العهد المهدى كل سكانه تقريبا . قال وقد زرت حديثا مدينة المتمة وكانت من مراكز السودان التجاريه الهامة (أى فى العهد البغيض السابق للثورة المهدية) . وتدل أطلال المدينة وخرائبها دلالة كافية على أنها كانت مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثونى هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأ كثر من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التقدير ماشاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أتوا تقريبا

(١) مصر ، رقم ٣ سنة ١٨٩٩

على جميع الذكور البالغين" وذكر فى موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصلته حكومة السودان فى سنة ١٨٩٨ لايزيدعلى ٣٥٠٠٠ جنيه — وفى هذا الكفاية لتصوير ذلك الخراب الشامل .

هذاما كان من أمر العهد المهدى ولترجع إلى مصر حيث الآن تعانى ماتعانى فى تلك السنوات السود وقد اجتمعت إلى حوادث الحركة العرابيــة ومآسى الاحتــلال الأجنبى اضطراب الأمر فى السودان . ففى تلك الأيام التى انقادت فيهــا الحكومة المصرية إلى تسريح الجيش المصرى بدكريتو خديوى مكون من جملة واحدة (وعلم الله أن ذلك الجيش فى ماضيه كان يستحق نهاية أكرم مما نال)، وفى تلك الأيام التى حيل فيها بين الحكومة والتصرف فى قرش من مالها وفى جندى من الفرق الجديدة التى تولى الضباط الانجليز قيادتها — فى تلك الأيام التى أخذ القنصل البريطانى فى مصر على نفسه توجيه كل أمورها ، بدأت الحكومة البريطانيــة بإعلان الحكومة المصرية أن أمر السودان ومايجرى فيه لايعنى الامصر وحدها وأنها لاينبغى لها ان تنتظر من الحكومة البريطانية أى عون[1]. ومصر لم تكن تطلب عونا ، ولكنها كانت تطلب فى الواقع أن لايحال بينها وبين أموالها ورجالها فى الدفاع عن أمن السودان ورفاهية أهله ، ومما يستوقف النظر أن تلك الخطة لم تمنع الحكومة البريطانية من الاهتمام بأمر مناطق مصوع وسواكن ، فأرسلت لتلك البحار سفنا حربية وراقب رجال البحر البريطانيون ومندوبوهم هناك أحوال تلك المناطق وما يجرى فيها — ولعل ذلك يرتبط بما تم فى سنة ١٨٨٤ من احتلال الايطاليين ثغر مصوع ومنطقتها الداخلية ، وسواء صدق حرفيا ماذكره الايطاليون من أن كرومر اقترح على قنصلهم فى القاهرة ذلك الاحتلال فى أكتوبر سنة ١٨٨٤ أو لم يصح فالثابت أن الحكومة البريطانية نظرت بعين الرضا إلى ذلك الاحتلال ، فاعتبرته من جهتها مكافأة لايطاليا على تأييدها العام للسياسة البريطانية فى مصر منذ أيام الاحتلال كما رحبت به من جهة أخرى خشية أن يسبق الفرنسيون الايطاليين الى وضع يدهم على تلك المناطق. وهكذا بدأ فى سنة ١٨٨٤ ما خشيناه إذ ذاك وما نخشاه فى سنة ١٩٤٧ من أن دخول الأجنبى الغريب فى وادى النيل معناه إذ ذاك ومعناه الآن أن أراضيه ما هى الا سلع التبادل والمساومات[2] .

ولمــا حيل بين الحكومة المصرية واستخدام مواردها اتجه رأيها إلى الاستعانة بالجيش العثمانى ولا يضير مصر هذا ، فقد سبق لها أن عاونت حكومة السلطان فى بلاد العرب والمورة والقرم والبلقان وكريد بجيوش مصرية . وهنا أثارت الحكومة البريطانية شرطين لاستخدام العثمانيين ، أول الشرطين أن تكون قاعدتهم العسكرية سواكن ، والثانى أن نفقات الحملة تكون على حكومة السلطان ، وواضح أن الشرطين شرطا تعجيز . وقد أضافت تعليمات وزير الخارجية البريطانية لقنصلها العام المؤرخة فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ العبارة الآتية ، وهاك ترجمتها : "إن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن توافق على زيادة ما على المــالية المصرية من أعباء سوف تترتب على الإنفاق على

(١) برقية بارنج لجرانفيل ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٣ — فى مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) موضوع مصوع راجع بحث المؤرخ الأمريكى LANGER فى كتاب EUROPEAN ALLIANCES ص ٣٨٨

حملات حربية فى السودان غير محققة النجاح، وحتى إذا كتب لها النجاح فهى أمر مشكوك فى نفعه لمصر . ولكن حكومة صاحبة الجلالة تقر الحملات التى ترمى إلى تأمين طريق تقهقر الحاميات المصرية فى السودان نحو بلادها . وحكومة صاحبة الجلالة تشير على وزراء الخديو بأن يصلوا سريعا إلى قرار الجلاء عن كل الأقاليم الواقعة جنوبى أسوان أو — على الأقل — جنوبى وادى حلفا . والحكومة البريطانية على استعداد للمعاونة فى المحافظة على النظام فى مصر نفسها وفى الدفاع عنها وعن ثغور البحر الأحمر»[1] . وقد صدرت هذه التعليمات من لندرة على أثر تسلم وزارة الخارجية تقريرا مفصلا من القنصل العام بالقاهرة تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، ويمكننا أن نعتبر ذلك التقرير أساس السياسية البريطانية فى الموضوع كله . وقد بدأ السير افلن بارنج (لورد كرومر فيما بعد) بفحص الموقف الحربى ثم السياسى من جميع جوانبه وانتهى إلى الأحكام الآتية :

أولا — أنه لولا ما يشعر به من أسى لعدد القتلى الذين خسرتهم مصر لما سحق الدراويش جيش الجنرال هكس لكان فقدان مصر للأقاليم الواقعة جنوبى الخرطوم وغربيها أمرا لا يدعو لأى أسف ، وذلك لسوء الإدارة المصرية ولعجز المصريين المطلق عن حكم غيرهم حكما صالحا بله عن حكم أنفسهم ، فكل ما يمكن تركه لهم من تلك الأقاليم الشاسعة لا ينبغى أن يزيد على الأقاليم الواقعة شمالى وادى حلفا وثغور البحر الأحمر .

ثانيا — أن اتباع سياسة الجلاء عن الأقاليم السودانية سيؤدى حتما إلى إضعاف حكومة الخديوى فى مصر ، وأنه سيؤدى حتما إلى تهديد الدراويش — إذا قدر لهم النجاح التام فى السودان — لأرض مصر ، وأن هذا التهديد سوف يعقبه هياج المتعصبين من أهل الصعيد بصفة خاصة ، وأن هذا كله سيزيد فى صعوبات الحكومة المصرية ويلقى عبء الدفاع عن مصر على جيش الاحتلال البريطانى وحده .

ثالثا — أن الحكومة البريطانية لا ينبغى لها أن تحيد عن خطة تجنب التدخل الحربى فى السودان بقوات بريطانية ، كما ينبغى لها ألا تسمح باستخدام الجيش المصرى الجديد إلا فى مصر نفسها . وهو يرى أن أى تدخل بريطانى سيؤدى حتما — بحكم الظروف — إلى بسط السيطرة البريطانية (بصفة دائمة أو شبه دائمة) على ضفاف معظم وادى النيل[2] .

نقف عند هذا التقرير الخطير لنقرر نحن أيضا حكمين :

الحكم الأول : أن السياسة البريطانية لم تر بأسا فى أن نترك الأقاليم السودانية وأهليها لعوامل التخريب والتقتيل ، ولم تر بأسا — كما سنرى بعد قليل — فى أن ترغم الحكومة المصرية على اتباع تلك السياسة . وإن كان هذا لم يمنعها فيما بعد من تسمية ترك السودان وصمة عار .

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

الحكم الثانى : أنها — مع عزمها على ألا يكون لمصر من الأمر فى السودان شىء — سوف تقدم فى الوقت المناسب على إهراق الدماء المصرية والعقول المصرية والأموال المصرية فى القضاء على الحركة المهدية وفى إدارة السودان بعد القضاء على تلك الحركة ، بل إنها — مع ذلك العزم — ولكى تبرر ذلك الإهراق — سوف ترفع للمصريين فوق الأبنية الرسمية السودانية علما ، وسوف توقف كل من عداها من الدول الأوربية الأخرى عن التقدم فى الأراضى السودانية باسم السيادة المصرية على تلك الأراضى ، فإذا ما تمسك المصريون بما أعلنه البريطانيون عن سيادتهم وحقوقهم وإذا ما ذكروا دماء إخوانهم وعقولهم وأموالهم وأن تحت كل "فلنكة" من فلنكات السكك الحديدية يرقد جندى مصرى مجهول رقدته الأبدية . إذا ذكروا هذا قيل لهم ما مؤداه أن لكل زمان مقالا ! وإنا الآن فى عصر تقرير المصير .

ولنستأنف الآن رواية الوقائع ، قال بارنج فى تقريره الخطير السالف الذكر العبارة الآتية :

"إن الحكومة المصرية تجد الآراء التى كونتها عن الموقف فى السودان كريهة مرة المذاق ، وطبيعى أن تكون كذلك وإنى لا أظن أن شريف باشا يعتقد فى قرارة نفسه أن مصر تستطيع أن تحتفظ بالخرطوم اذا ما تحرك المهـــدى ، ولكنه لا يستطيع هو ولا زملاؤه أن يحملوا أنفسهم على التسليم بالتخلى عن السودان" يبقى اذن أن تحملهم الحكومة البريطانية على ذلك .

ولم يكن الأمر فى نظر شريف كما صوره ، كلام بارنج بالضبط أى لم يكن التخلى عن السودان ضرورة يقرها عقله ويبغضها قلبه ، بل كانت مما ينكرها عقله وقلبه معا ، ينكرها عقله لاستحالة جلاء الحاميات المصرية سالمة بعد إعلان التخلى ولأن معاونة تلك الحاميات على التقهقر الآمن أولا ثم التزام خطة الدفاع عن وادى حلفا أو أسوان ثانيا ليكلفان مصر من الأموال والرجال أكثر مما تتكلفه خطة المحافظة على دنقله والخرطوم والسودان الشرقى وينكرها قلبه لأن مصر لا تستطيع أن تترك أهل السودان لمصيرهم المحتوم ولا تستطيع أن تسلم بعجزها عن متابعة ما قامت به لحضارتهم وأمنهم ورفاهيتهم أو أن تترك البناء ينهار تحت نظرها(١) . ولا يسع المؤرخ المنصف الا أن يسلم بأن شريف باشا كان صادق النظر عندما قرر استحالة الجلاء الآمن عن السودان بعد اعلان التخلى عنه ويؤيد صدق نظره ماجرى لجوردون عندما حاوله فيما بعد كما يؤيده فى أن مصر لا تستطيع أن تترك السودانيين لمصيرهم ما حاوله جوردون فيما بعـد من إقامة نوع ما من الحكومة يسلمه مقاليد الأمور وعجزه فى تحقيق ذلك .

لم يستطع شريف أن يقنع بارنج ولم يستطع بارنج أن يقنع شريف ، فكتب بارنج لوزير خارجيته فى ٢٢ ديســمبر بأن المخرج الوحيد هو أن يبلغ الخديوى بأن حكومة جلالة الملكة تصر على اتباع خطة التخلى عن السودان وأنه إذا لم يقبل وزراؤه الحاليون تنفيذ تلك الخطة فعليه أن

---

(١) مذكرة شريف باشا الشفوية المؤرخة ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ الملحقة بتقرير بارنج المؤرخ ٢٢ ديسمبر ١٨٨٣ مصر رقم ١ سنة ١٨٨٣

يعين غيرهم ممن يقبلون . وقد رد وزير الخارجية عليه ببرقيته المشهورة المؤرخة فى ٤ يناير ١٨٨٤ التى أصبحت دستور العلاقة فيما بين الوزارات المصرية والحكومة البريطانية فى عهد الاحتلال ومؤدى هذه البرقية أن الوزراء المصريين ومديرى الأقاليم الذين لا يقبلون العمل بما تشير الحكومة البريطانية عليهم باتخاذه — وذلك فى المسائل الهامة وبعد سماع رأى الحكومة المصرية — عليهم أن يتخلوا عن مناصبهم . وقد أكد وزير الخارجية لبارنج أن حكومة صاحبة الجلالة ستؤيده كل التأييد فى كل ما يتخذه لتنفيذ تلك القاعدة الأساسية .

استقالت وزارة شريف وقبل نوبار أن يؤلف الوزارة على أساس التخلى عن السودان .

وتوالت الحوادث — وغرق السودان وأهله فى بلج من الدماء — ووضعت الحكومة البريطانية يدها على الصومال وفرنسا على تاجوره والأحباش على هرر — ثم آن الوقت لكى تضع الحكومة البريطانية لهذا حدا باسترداد السودان . وذلك أن الخزانة المصرية قد أصبحت لديها فضلة تزيد على حاجات المرابين الدوليين ، وأن الإدارة المصرية كانت قد أصبحت لا تملك استقلالا بأى رأى أو احتفاظا بابداء أى تحفظ ، فمن المستطاع تسخيرها فى التنفيذ بدون أى قلق ؛ وأنه إذا لم تتقدم بريطانيا سبقها غيرها لامتلاك أرض بلا مالك — فاستقر الرأى إذن على استرداد السودان فتتم وحدة وادى النيل تحت السيطرة الانجليزية الشاملة .

كانت الحملة الأولى ؛ حملة دنقلة فى سنة ١٨٩٦ ، وتم لها استرداد الأراضى حتى مروى — وقد تكونت تلك الحملة من آلاى من السوارى فيه ١٢٥٣ فارسا وآلاى من الطوبجية فيه ٩٥٣ رجلا و ١٨ مدفعا وآلاى من الهجانة المصرية والسودانية فيه ٦١٨ رجلا وثمانى أورط بيادة مصرية وخمس أورط بيادة سودانية ومجموع ذلك ١٠٧١٥ رجلا مصريا وسودانيا وأركان حرب مصالح الجيش وعددهم ١٦٠١ رجلا ذلك ما عدا ٩٤٢ من العساكر غير المنظمة ونحو ٦٠٠ من رجال حملة النقل ومجموعهم كلهم ١٦٦٨٠ فيهم نحو ٧٠٠ ضابط . واشتركت فى إحدى وقائع الحملة أورطة آلاى نورث ستفوردشير فيها ٨٧٠رجلا (تاريخ السودان نعوم بك شقير ص٥٧٦ ويلاحظ أن شقير كان من رجال قلم المخابرات وأنه يستمد أرقامه من الوثائق الرسمية) — ولم يقتصر الأمر فى تلك الحملة وفيما بعدها على القتل والقتال . بل عمل الجنود فى مد السكك الحديدية وأسلاك التلغراف والتليفون وما إلى ذلك . وفى السنتين التاليتين استمر التقدم إلى أن أتم النصر وسحق الثورة المهدية وقد تكون الجيش المشترك فى الواقعة الرئيسية قرب أم درمان على الوجه الآتى : ٤ أورط سوارى انجليزى و ٩ أورط سوارى مصريين و ٨ بلوكات هجانة ، وبطاريتين انجليزية وخمس بطاريات مدافع مصرية والفرقة البيادة الانجليزية ، وفيها ألايان بثمانى أورط والفرقة البيادة المصرية وفيها أربع ألايات بست عشرة أورطة وجملة الجيش نحو ٢٥ ألفا . ضم اليه نحو ألفى رجل من العربان المتحابة من العبابدة والجعليين والجميعات والمسلمية والشكولاية والشانقين والبطاحيين وغيرهم (كتاب نعوم شقير ص ٦٣٣) ونسبة الانجليز المشتركين نحو خمس المجموع .

أما ما أنفق من الأموال على تلك الحملات فقد بلغ ما يأتى (نقلا عن مصر رقم ٣ لسنة ١٨٩٩) .

أولا — حملة دنقلة ومجموع ماتكلفته ٧٢٥,٦٤١ جنيها مصريا مفرداتها كما يأتى : ١٨١,٨٥١ جنيها لمد السكة الحديدية و ٨,٢٩٩ جنيها للتلغراف و ٦٥,٨٦٩ جنيها للسفن النهرية المسلحة و ٤٦٩,٦٢٢ جنيها للنفقات العسكرية .

ثانيا — الحملات التالية فى ١٨٩٧ و ١٨٩٨ تكلفت ١,٣٢٨,٧١٣ جنيها مفرداتها كما يأتى : ٥٩٩,٥٢١ جنيها للسكك الحديدية و ١٣,٠٢٦ جنيها للتلغراف و ٨٩,٠٦٥ للسفن النهرية المسلحة و ٦٢٩,٦٠١ جنيه للنفقات العسكرية .

ثالثا — إنشاء سكة حديد الخرطوم ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

ومجموع هذا كله ٢,٣٥٤,٣٥٤ جنيها تحملت منها فيما يقول ماكيكل فى كتابه عن السودان الخزانة الإنكليزية مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد عقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى ١٨٩٩ الاتفاق الذى أقيم عليه الحكم الثنائى المصرى البريطانى فى السودان . وقد علق كرومر على هذا الاتفاق مبينا ما جنته مصر وما تجنيه من المزايا (مصر رقم ١ لسنة ١٩٠١) بما يأتى : "لقد اطمأنت مصر واستراحت من تهديد الدراويش إياها. كما اطمأنت إلى سلامة وصول ماء النيل إلى أراضيها . بل يحق لنا أن نمهد للبحث فى الوقت المناسب عن مدى إمكان إنشاء مشروعات فى السودان للرى ينتفع بها أهل الوادى كله ، كما أن التجارة السودانية لن تلبث أن تنتعش مما يفيد مصر ، وستقل الحاجة إلى بقاء جيش مصرى كبير تحت السلاح ، وسيؤدى ذلك حتما إلى التخفيف من أعباء الخدمة العسكرية — وأخيرا — وهذه جهة أرجو وأعتقد أن المصريين والإنجليز يقدرونها حق قدرها — لقد محونا العار الذى سببه ترك أقاليم واسعة كانت تحكمها مصر لعوامل الهمجية والتبربر .

" هذا وقد لاحظت أن مجلس شورى القوانين عندما كان ينظر فى الميزانيه قرر بأنه يوافق على المصروفات المقررة فى الميزانية المصرية لشؤون السودان لأنه (أى المجلس) يعتبر السودان "جزءا أساسيا من مصر" . وهذا الرأى صحيح فى جملته . إلا أن نظام الإدارة فى السودان يقوم على الاتفاق الذى عقد بين بريطانيا ومصر فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من الممكن أن بعض أعضاء شورى القوانين قد لا يدركون تماما الغرض الذى عقد هذا الاتفاق من أجله فإنى أنتهز الفرصة لكى أوضح أن ذلك الاتفاق لا يرمى إلى ألا تتغاضى عن حقوق مصر الشرعية ، بل كانت الأغراض الأساسية التى رمى إليها واضعو هذا الاتفاق هى : أولا ضمان الحكم الصالح لأهل السودان ، وثانيا تجنيب السودان التعقيدات الإدارية التى أدى إلى وجودها فى مصر الهيئات والأنظمة الدولية القائمة فيها .

وقد لاحظت أخيرا أن المجلس طلب أن تقدم إليه الحكومة سنويا تفصيل الإيرادات والمصروفات فى السودان. ولا يمكن بالطبع أن يكون هناك أى اعتراض على تحقيق هذه الرغبة...»

هذا هو تفسير كرومر لاتفاق ١٨٩٩

والثابت أن الحكومة البريطانية استغلت السيادة المصرية استغلالا تاما. فباسم مصر أوقفت تقدم الفرنسيين نحو حوض النيل حتى قبل استرداد السودان [١].

وباسم اشتراك مصر فى الحكومة الثنائية أعانت مصر الادارة السودانية بأموالها ورجالها وجنودها ومأموريها وقضاتها ومهندسيها ومعلميها ثم لما نجحت مصر فى تخليص إدارتها من الهيمنة البريطانية ولما اعتقدت الحكومة البريطانية أنه لم يعد لها بعد حاجة لهؤلاء المصريين كشفت القناع وجعلت الثنائية اسما لا مسمى له.

وفى سنة ١٩٢٤ عند ما قتل حاكم السودان العام فى القاهرة انتهزت الفرصة لتصفية أمر مصر فى السودان نهائيا. وكان من رأى الحاكم العام بالنيابة بالاتفاق مع السردار بالنيابة (وهو إذ ذاك الكولونيل هدلستون) أن ننتهز الفرصة لإنزال العلم المصرى نهائيا، ولكن الحكومة البريطانية اكتفت عندئذ بالفصل الفعلى بين مصر والسودان دون الفصل الشكلى [٢].

محمد شفيق غربال

---

(١) راجع خطاب السر ادوارد جراى وكيل الخارجية فى مجلس العموم فى ٢٨ مارس ١٨٩٥.

(٢) نص البرقية المؤرخة ٦ ديسمبر ١٩٢٤ فى كتاب لورد لويد Egypt Since Cromer الجزء الثانى ص ١٣٦.

٦ — تقدم السودان فى القرن التاسع عشر

١ — مراحل تكوين الوحدة السودانية :

كانت حدود مصر الجنوبية قبل فتح محمد على للسودان تصل إلى جزيرة " ساى " جنوبى وادى حلفا . ولما تم هذا الفتح — اتسعت رقعة الوطن المصرى السودانى شرقا فضمت إليها أقليم التاكا (كسلا) الواقعة بين نهر العطبرة والبحر الأحمر كما وصلت إلى القضارف بالقرب من حدود الحبشة .

ثم دخلت سواكن ومصوع فى نطاق ذلك الوطن لأنهما منفذ السودان على البحر الأحمر . بعد أن استأجرهما محمد على من سلطان تركيا . وبذلك ألحقتا بالدولة المصرية .

ومن جهة الجنوب وصلت حدود السودان إلى جزيرة " جونكر " جنـد وكرو — آخر ما وصلت اليه الحملات النهرية فى أيام محمد على .

ومن الغرب شمل الوطن كردفان التى فتحها الدفتردار . أما سلطنة دارفور فلم تفتح إلا فى عهد اسماعيل باشا . ولكنها دخلت رسميا فى أملاك مصر على عهـد محمد على بمقتضى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذى أسند اليه فيما بعد ولاية أقاليم السودان — وهى كما وردت فى الفرمان المذكور النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها .

ولكن كيف صدر فرمان التعديل إلى محمد على بضم دارفور إلى ولايته مع أنه لم يكن قد فتحها بعد . ولعلنا نجد الجواب فى إصرار محمد على على دخولها فى الفرمان — لأنه عدها من أقطار مصر والسودان الطبيعية . والمعروف أن هذا الفرمان قد صدر بموافقة الدول الكبرى . فانضمام السودان لمصر كان قد حاز الصفة الرسمية الشرعية والدولية . فضلا عن الصلة الطبيعية .

هذا هو ما كان من أمر السودان إلى عام ١٨٤٨ — فلما ولى الحكم عباس الأول استمر النشاط المصرى فى ربوع الأقاليم السودانية — ووصل عام ١٨٥٣ إلى مسافة ١٢٠ ميلا جنوبى الخرطوم يشهد بذلك ما كتبه مستر بتريك القنصل الانجليزى فى مصر وقد قام برحلة طويلة فى السودان فى أيام عباس باشا .

وفى عام ١٨٥٧ قام سعيد باشا برحلة هامة فى السودان ، وأعلن فى بربر وغيرها من المدن السودانية محو تجارة الرقيق — وفى أثناء وجوده فى الخرطوم أعلن نظاما جديدا للحكومة السودانية ليسهل إدارة كردفان وسنار والتاكا وبربر ودنقلة (لأن حلفا كانت مديرية مصرية بحتة) ، وألغى كثيرا من الضرائب ونظم القوافل والبريد . وكان سعيد أول من فكر فى وصل القطرين بالسكة الحديدية — كما شجع سير صموئيل بيكر للقيام برحلته المشهورة لاستكشاف بحيرة البرت نيانزا عام ١٨٦٤ .

ولما ولى حكم مصر اسماعيل باشا (١٨٦٣) وجه عنايته إلى الغاء تجارة الرقيق السودانى . ولكى يستتب له حكم الأقطار الجنوبية من وادى النيل وتوطيد الإدارة والأمن هناك — لجأ إلى استخدام عدد من الموظفين البريطانيين والأجانب توضية لهم . وكان السير صمويل بيكر فى مقدمتهم — كان ذلك فى أبريل عام ١٨٦٩ وقد منحه الخديو سلطة فوق العادة ليحكم باسمه كل الأقاليم جنوبى جندوكرو التى كان قد وصل اليها فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ ورفع العلم المصرى عليها وقد كان اسمها " الاسماعيلية "

ولن نحاول الاهتمام بذكر التفاصيل الخاصة برحلة صمويل بيكر فقد دونها فى كتابه "اسماعيلية" ولكن نذكر أنه بعد أن نظم أعماله فى جندوكرو غادرها نحو الجنوب. وضم مملكة أونيورو إلى مصر وكان ذلك فى ١٤ مايو ١٨٧٢ فى ماسيندى . ثم شيد نقطا عسكرية للقضاء على نشاط تجار الرقيق فى عدة محطات أهمها : ماسيندى وفويره وفاتيكو

ثم ارتبط بمعاهدة صداقة مع ميتيسا ملك أوجنده — وبذلك وطد حكم الخديو اسماعيل إلى الدرجة الثانية من خط الاستواء .

يعود بيكر إلى القاهرة (أغسطس ١٨٧٣) ويرفع إلى الخديو اقتراحاته بخصوص حكم السودان ويستبدل بجوردن — وأخيرا ترى حكومة اسماعيل أنه من الصالح اقامة إدارات مستقلة فى الأقاليم تتصل فى أعمالها بالقاهرة بدلا من جعل السلطة فى قبضة الحكمدار العام فى الخرطوم .

وفى عام ١٨٧٤ يصل الكولونيل جوردون إلى القاهرة لتعيينه فى مهمة استكشاف أعالى النيل وإقامة حكومة فى أقاليم خط الاستواء والقضاء على تجارة الرقيق فى تلك الجهات . وكان بصحبته الليفتننت كولونيل شاييه لونج الأميركى والملازم حسن واصف وغيرهما من الضباط . وقد رأى ألا تتعدى سلطة الحكمدار السودان مدينة فاشودة ، وأن يشرف هو على مديرية بحر الغزال وخط الاستواء فى عاصمتها جندوكرو — التى انتقلت بعد أشهر إلى لادو — جنوبا (٢١ نوفمبر ١٨٧٤) .

ومن حسن حظ جوردون أنه أحيط بعدد من الضباط والموظفين الأكفاء : منهم الدكتور أمين بك وابراهيم فوزى وشاييه لونج .

وقبل ختام ١٨٧٤ كانت قد شيدت المراكز المهمة الآتية فى مديرية خط الاستواء :

(١) محطة سوباط وعدد رجال حاميتها خمسون جنديا سودانيا .

(٢) « ناصر « « « مائة جندى (دنقلاوى) .

(٣) « شابى « « « ثلاثون جنديا و (١٥٠ دنقلاويا غير منظمين) .

(٤) « ماكركا « « « عشرون « و (١٥٠ « «) .

(٥) محطة بوهر وعدد رجال حاميتها عشرة جنود و (١٥٠ دنقلاويا غير منظمين).

(٦) « لاتوكا « « « « و (١٠٠ دنقلاوى « «).

(٧) « لادو « « « مائة وثمانون سودانيا و ٥٠ مصريا .

(٨) « رجاف « « « ثمانون .

(٩) « دوفليه (الابراهيمية) « عشرة سودانيون .

(١٠) « فاتيكو وعدد رجالها ٢٥٠ سودانيا ومائة مصرى .

(١١) « فويره « « ١٠٠ « « « .

ومن الأعمال الهامة التى تمت فى بضعة أشهر فى تلك المناطق الجديدة ما تفخر به اليوم دولة حديثة النظم ، ونكتفى بذكر الأعمال الآتية التى قام بها ضباط مصريون من هيئة أركان حرب الجيش :

اتمـام رسم النيل الأبيض بدقة تامة من الخرطوم إلى رجاف .

أصيبت تجارة الرقيق فى النيل بضربة قاصمة .

إعادة الثقة والطمأنينة إلى أهالى جندوكرو وبدء حياة الاستقرار فيما بينهم .

فتح المواصلات النهرية بين جندوكرو والبحيرات .

فتح المواصلات بين مصر ومتيتيسا ملك أوجنده وايصال بحيرتى فكتوريا والبرت .

إنشاء محطات عسكرية منظمة متصلة ببعضها .

إيفاد حملات للكشف وكتابة التقارير عن المناطق المكتشفة .

وفى الوقت الذى نجح فيه عمال الخديو ورجاله إلى درجة ظاهرة فى القضاء على تجارة الرقيق ومطاردة النخاسين ، كان اسماعيل يتخذ العدّة للقضاء نهائيا على هذه التجارة الشائنة بالاستيلاء على معاقل النخاسين فى دارفور ، وفى السودان الشرقى ، والاستحواذ على منافذ تجارة الرقيق فى شاطئ البحر الأحمر وخليج عدن ففتح متزنجر اقليم البوغوص المتاخم لحدود الحبشة الشمالية (١٨٧٤) وأقام عاصمته فى كيرين .

ثم دخل دارفور فى نطاق الوطن نتيجة لحملتين جردتا على سلطانه ، كانت الحمـلة الأولى من الشمال بقيادة اللواء اسماعيل أيوب باشا حاكم السودان والأخرى من الجنوب بقيادة الزبير رحمت وانتصرت الحملتان (١٨٧٤) وقتل السلطان وولداه وأنعم على الزبير بالباشوية وكان يمنى نفسه بحكم دارفور ولكن لم توافق القاهرة على تحقيق أمنيته واستدعى إلى مقابلة الخديو .

وعلى شاطئ خليج عدن احتـل المصريون مناطق البحر الأحمر والمحيط الهندى ... تاجورة وزيلع وبربره ، ومن زيلع تقدّم اللواء محمد رءوف لاحتلال هرر (١٨٧٥) وكان الرقيق يصدر من هرر إلى الخارج عن طريق تاجورة وزيلع وبربره ، وفى أكتوبر من العام نفسه وصل ما كلوب باشا بحملته البحرية المصرية إلى قسمايو القريبة من مصب نهر جوبا وكان الغرض من هذه الحملة فتح طريق التجارة المشروعة بين الشاطئ الأفريقى ومنطقة البحيرات العظمى ، ومنع الغرب من استخدام هذا الطريق فى نقل الرقيق، ولكن ما كلوب لم يلبث أن انسحب بحملته لأسباب متنوعة كان أهمها توغل انجلترا (يناير ١٨٧٦) .

وفى ذلك الحين نشبت الحرب بين الحبشـة ومصر والتحم الجيش المصرى مع الأحباش عند "قورع" فى معركة حامية دامت يومين كاد النصر يفلت فى أثنائهما من المصريين — لولا الخسائر الفادحة التى تكبدها الأحباش والتى مهدت لانتصار المصريين عليهم ، فاستطاع هؤلاء أن يردوا العدو عن قورع فى ٩ مارس ١٨٧٦ ثم عقدت الهدنة — وبقيت مسألة الحدود بين الطرفين معلقة وخرجت مصر بالرغم من خسائرها بالنتائج التى كانت تصـبو إليها — وتوطد نفوذ الخديو فى تلك الأصقاع لدرجة كبيرة — ولم تلبث الحكومة الانجليزية أن اعترفت بهذا النفوذ عنـد ما وقعت مع الخديو فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة تتضمن الاعتراف بخضوع الشاطئ الصـومالى حتى رأس حافون لنفوذ الخديو تحت سيادة الباب العالى .

٢ — تقدّم العمران فى السودان :

سنبين أن تقدّم العمران فى السودان ورفاهيته كان الفضل فيه لأبناء وادى النيل وحدهم .

وقد كان تأسيس المدن فى طليعة ماعنيت به مصر فى السودان .

تأسيس المدن :

نعم ... لقد استطاع غيرنا أن يغيروا أسمـاء بعض المدن والأماكن التى تحمل ذكريات هـذا اللقاء بيد أنهم لم يستطيعوا أن يزيلوها من صدور الشقيقين .

أسست الخرطوم عام ١٨٢٢ ، فصارت من ذلك الحين عاصمة السودان . وأقام المصريون فيهـا المبانى والعمائر والمساجد ودارا لاحدى البعثات الدينية المسيحية (١٨٤٨) كما شيدوا فيهـا الثكنات والمستشفى ودار صناعة السفن والمساكن . وأصبحت بعد أعوام قلائل ملتقى المتاجر من أنحاء السودان . وازدهر العمران بهـا وأضحت مركزا لرحلات الكشف الجغرافى . وتزايد مع الزمن عدد سكانهـا ، وقدم الناس اليهـا للتاجرة . وبلغ تعدادها فى عصر محمد على ثلاثين ألف نسمة .

وأنشأ المصريون مدينة كسلا ، عاصمة اقليم التاكا الذى يقع بين محافظتى مصوع وسواكن وحدود الحبشة .

كذلك أنشئت مدينة فامكا على النيل الأزرق فى عام ١٨٤٠ ، فى اقليم سنار على بعد ٢٥ ميلا من الرصيرص . وجعلت عاصمة مديرية فازوغلى .

ووطد الأمن فى ربوع السودان ، ونظم البريد ، وأدخل المصريون الزراعات المصرية وحفروا الآبار فى الصحارى وبعثوا العلماء ورجال الاستطلاع إلى مجاهل الصحراوات للبحث والتقصى عن خيرات البلاد ليرفعوا شأوها وينهضوا بأهلها .

وفى أثناء فتح السودان كان فى حملة الأميرين القائدين اسماعيل وابراهيم نفر من رجال العلم — منهم سيجاتو وزوكولى وفريد يانى وريتشى وكونتر واسكوتوا وليتوبرزك وكايو وقد تيسر لهذا الأخير رسم خريطة لنهر النيل من وادى حلفا إلى مصب نهر التومت الذى يصب فى النيل الأزرق وتمكن من تعيين جميع الأعلام الجغرافية فى طريقه وألف كتابا فى لغات القبائل المختلفة المتوطنة فى تلك البلاد — وأورد تاريخهم ووصف طبائعهم وبيان أحوالهم . وبالاختصار كان لما جاء به من البيانات نتائج عملية بعيدة المدى استرشد بها كل من أتى بعده (١) .

ورسم (هاى) اقليم كردفان وعين موقع الابيض بواسطة الأرصاد الفلكية — وكانت الخريطة التى رسمها مع زميله رابل — أول خريطة لكردفان — ثم أكمل لامبير عمل هاى أثناء رحلته فى رفقة محمد على باشا .

وكان أهم الحملات الكشفية التى تمت فى عهد هذا الوالى — تلك الحملة التى أرسل تجريدتها الأولى فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٣٩ بقيادة القبطان سليم للكشف عن منابع النيل الأبيض — وكان يعاونه رجل فرنسى اسمه (تيبو) عرف باسم "ابراهيم افندى" صار خبيرا بهذه البلاد .

وقد كتب القبطان سليم نتائج تجريدته الأولى ضمنها تفاصيل الرحلة — كذلك صنف "تيبو" كتابا مشتملا على ماشاهده أثناء رحلاته يوما بعد يوم ، وألحق سليم كتابه بجداول تتعلق بأرصاد جوية وبيان الطرق والمسالك .

وفى رحلتيه التاليتين فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ أتى بفوائد أخرى ابتهج لها محمد على بل وأفاد بها العالم الجغرافى ، وقد عاونه فيها بعض العلماء الأوربيين منهم دارنو وساباتييه وفرنيه الذى كان قد طاف فى أقاليم الأتبرة وكسلا (التاكه) وسنار .

ولما سافر الوالى سعيد باشا إلى السودان (١٦ يناير سنة ١٨٨٧) كان برفقته الدكتور (أباتا) وهو أول من سجل قراءات البارومتر فى صحراء كورسكو وألف كتابا بأحوال هذه الرحلة وتفاصيلها (٢) .

---

(١) كايو ـ السياحة إلى مروى والنيل الأبيض وما وراء فازوغلى .

(٢) إباتا ـ الكلام على أفريقيا أو رحلة سعيد باشا إلى أقاليم السودان .

وقد عمل هـذا الوالى كثيرا لتأييد النظام والأمن فى السودان والعمل على رفاهيـة الأهالى ليتمتعوا برغد العيش — ولأجل تحقيق رغباته أمر بتقسيم السودان إلى خمس مديريات وهى سنار وكردفان وكسلا وبربر ودنقله — وعين أول مدير على النيل الأبيض كما أمر بإنشاء محطة عسكرية على نهر سوبت للقضاء على تجارة الرقيق [1] .

ولما عاد سعيد باشا إلى مصر كلف المهنـدس الفرنسى موجيل بالبحث عن الوسائل التى يترتب عليها تقريب المسافة وتقليل شقة السفر فيما بين وادى حلفا والخرطوم . إما بانشـاء سكة حديدية وإما بحفر ترعة . فبحث المهندس هـذا المشروع واقترح إنشاء سكة حديدية . ولكن أجل العمل بسبب كثرة النفقات .

وفى عهده قام الدكتور كونى برحلة هامة من أسيوط إلى الأبيض (٢٢ نوفمبر ١٨٥٧ — ٥ أبريل ١٨٥٨) ثم ألف عنها كتابا ضمنه نبذ مفيدة بالنسبة للتجارة .

وفى أيام سعيد تمت رحلات البعثة الألمـانية الكبيرة فى السودان الشرقى وإقليم كردفان وكان فيها من العلماء منزنجر واستيدنر وبايرمن وكنتزلباخ وغيرهم من الرحالة — كذلك نذكر اسمى الرحالتين سبيك وجرانت — اللذين وصلا الى شلالات ريبون ووصلا الى منفذ النيل من بحيرة فكتوريا .

٣ — الزراعة :

وإذا كان حكام السودان الذين أوفدهم محمد على — وفق بعضهم إلى العمل على رفاهية السودانيين كما خاب بعضهم أيضا ... فالخيبة ليست مقصورة على رجال شعب من الشعوب فقد خاب حكام من أجناس أوربية من قبل وإلى اليوم . كما اتهم كثيرون منهم بالرشوة والفوضى وسوء الإدارة ممن حكم عليهم وحوكموا وأدينوا وقضوا بقية أعمارهم فى السجون .

وكان فى مقدمة ماعنى به الحكم المصرى فى السودان ... تأمين البلاد والعمل على تقدم الزراعة والتجارة بكل طريقة مستطاعة . فانتشرت الزراعات المتنوعة . وعمل على توسيع منـاطق زرع القطن وخاصة فى عهد اسماعيل . واستقدام آلات الرى لتوفير المياه اللازمة للقطن وإنشاء معملين لحليج الأقطان فى الخرطوم وكسلا . وانتشرت زراعة القطن فى السودان الشرقى . وأنشئت أسواق لبيع محصوله . وصار لكسلا أهمية تجـارية كبيرة لكثرة مزارع القطن حولها فضلا عن أهميـة موقعها الجغرافى الحربى .

كما نظمت طرق المواصلات النيلية وطرق القوافل ... ...

---

(١) مجموعة مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية — القسم الثانى — وسياحة الدوق دامون إلى جوندكرو .

التعلـــيم :

ولم تقصر مصر فى نشر التعليم الحديث فى ربوع السودان . فقد أوعز عباس الأول عام ١٨٥٠ إلى المجلس المخصوص برغبته فى أن تؤسس مدرسة بالسودان انقاذا لأبنـاء أهله والمستوطنين به من جحيم الجهل وأن يقوم على تأسيسها ونظارتها الأميرالاى رفاعه رافع الطهطاوى . وأن يشترك معـه فى التدريس علم من أعلام النهضة العلمية التعليمية فى عصر محمد على . وهو محمد بيومى أستاذ الرياضيات فى المهندسخانة .

ورأى عباس أن يكون نظام هـــذه المدرسة الابتدائية ؛ وهى الأولى من نوعها فى السودان على نظام المدارس المصرية .وعلى نمط ترتيب مدرستى المبتديان وقصر العينى التجهيزية . وأن يقبل ويسجل فيها نحو (٢٥٠) غلاما من أولاد المشايخ والأهلين القاطنين بدنقله والخرطوم وسنار وتاكه وملحقاتها .

وفى بربر فتحت أول مدرسة ابتدائية واحتفل بها فى يونيه سنة ١٨٧٥ بمناسبة امتحان الطلبة النهائى . وقد أنشد نجباء الطلبة بعض القصائد المنظومة ، على نسق الحفلات المدرسية فى مصر .

وأنشأ أمين باشـا فى اللادو عاصمة مديرية خط الاستواء مدرسة لتعليم أبناء الأهلين ومستشفى ومسجدا .

ولمـا تولى اسماعيل باشا خديو مصر حكم البلاد .. أمر بافتتـاح خمس مدارس فى السودان بمديريات الخرطوم وبربر ودنقله وكردفان والتاكه [1] .

وفى عهد الخديو توفيق (١٨٧٩) أنشأت فى الخرطوم مدرسة طبية [2] .

٤ — السكك الحديدية فى السودان :

منذ القـــدم كان نهر النيل وطرق القوافل وسائل النقل بين البلدان المجـاورة ... ومصر فى طليعتها إلى أن أدخلت السكك الحديدية بالسودان بوساطة مهندسى مصر .

وقد مر مد شبكة السكك الحديدية فى السودان بثلاثة أدوار :

(الأول) الخطوط التى مدت فى أيام حكومة اسماعيل الى نشوب الثورة المهدية .

(الثانى) الخطوط التى مدت أثناء استعادة السودان (١٨٩٦ — ١٩٠٥) .

(الثالث) الخطوط التى مدت بعد عام ١٩٠٥ إلى يومنا هذا .

---

(١) الأمر العالى إلى حكمدار السودان فى ٦ شعبان عام ١٢٧٩ رقم ٢ — الموافق عام ١٨٦٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١١ أغسطس سنة ١٨٧٩

لمـا ولى سعيد باشا أمر مصر رأى لكى يربط مصر بالسودان ويسهل تبادل اقتصادياتها أن يمد خطوط السكة الحديد بينهما . فبعث بطائفة من المهندسين لفحص المشروع . فسافرت البعثة فى عام ١٨٥٢ وقدمت تقريرها ثم قامت بعثـة أخرى عام ١٨٦٥ قوامها مهندسون بريطانيون . فاختبروا طبيعة الأرض وفحصت الطريق . وفى النهاية اقترحت إنشاء طريق حديدى بين أسوان والخرطوم إلا أنه لم ينفذ شيء من هذا المشروع — أو المشروع الذى اقترح بعده وهو مد السكة الحديدية إلى شندى أوحلفا ووصل إحداهما بميناء مصوع . وبذلك تتوفر عدة من أيام يستنفدها المسافرون من الهند الى انجلترا أو بالعكس — كما تستفيد بهـا مصر بربط الأجزاء التى تألفت منها بلدانها فى ذلك الحين .

ولقد جال فى خاطر اسماعيل منـذ عام ١٨٦٥ أن ينشئ خطا حديديا فى السودان . فعهد الى مستر ووكر والمستر برى لدراسة الطرق اللازمة لإنشاء سكة حديدية تصـل بين أسوان والخرطوم كما باشر المهنـدس اسماعيل مصطفى (الفلكى) فى سـنة ١٨٦٧ بحث وصـــل سواكن بشندى بخط حديدى .

وكانت نتيجة دراسته رسم طريق لهذا الغرض طوله ٥٦٣ كيلو مترا .

ثم عهد اسماعيل بدراسة وصل القطرين الى مستشاره الفنى مستر جون فولر ، ففى سبتمبر سنة ١٨٧١ سافر فولر الى وادى حلفا ومنها الى السودان . وبرفقته جماعة من المساحين . وقضوا نحو خمسة أشهر فى دراسـة المشروع . وأخيرا اقترح مد خط حديدى أولها من وادى حلفـا على الشاطئ الأيسر من النيل الى أن يصل الى الناحية المتمة فى مواجهة شندى الواقعة على الشاطىء الأيمن . وطول هذا الخط ٥٥٠ ميلا . ويضير تكملة الخط شمالا بمواصلة نهرية تربطه من وادى حلفا الى أسوان وجنوبا بخط ثان حديدى من شندى الى كسلا فمصوع وطوله ٥٠٠ ميل . ثم عدل هذا الخط فيما بعد واستعيض عن ذلك بخط ينتهى عند سواكن رغبة فى إيجاد منفذ طبيعى للسودان على البحر الأحمر .

اعتمد الخديو تقرير فولر . وشرع فى سنة ١٨٧٣ فى مدّ الخط الحديدى ... وقد تم وصـل ما بين وادى حلفا والمتمة . ثم أوقف العمل عام ١٨٧٥ من جراء توقف الرقابة المـالية الأجنبية عن مساعدة الحكومة المصرية بالمـال. فلم يقضوا بهذا العمل على تجارة السودان أو زراعته فحسب ، بل على حياته أيضا مدة تزيد على ربع قرن فضلا عن أنهم مكنوا الثورة المهدية من الانتشار .

وفى عام ١٨٨٤ — ١٨٨٥ أوصل الجنود المصريون بين وادى حلفـا وسرس وهى مسافة حوالى ٥٣ كيلو مترا .

وفى سنة ١٨٩٦ عند ما قامت الجيوش المصرية تعاونها أورطة انجليزية لإخماد ثورة المهدى

تقرر مد خطوط حديدية فى جميع المناطق التى تتقدم فيها الجنود وتحتلها . فأنشئ الخط من وادى حلفا الى الكرمة على مسافة ١٧٠ ميلا . وقد تم هـذا المشروع بسرعة و بصورة جديرة بالإعجاب بفضل الجنود المصريين ثم أنشئ خط آخر يخترق الصحراء من وادى حلفا الى أبى حمد دفن تحتـه آلاف المصريين . وأخيرا — فى الحملة الثالثة — أنشئ خط على شاطئ النيل من أبى حمـد الى عطبرة ثم مد الى الخرطوم على بعد ٩٣١ كيلو مترا من وادى حلفا .

وقد انتهت هذه الأعمـال فى الحـادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٨٩٩ حيث افتتح الخط للاستغلال واستكملت الأعمال بتشييد جسر على النيل. ثم اتصلت الخرطوم بسنار على النيل الأزرق ومنها إلى القضارف وكسلا . كما اتصلت الخرطوم بكوستى (على النيل الأبيض) ومنها إلى الأبيض (١٩١٢) واتصلت عطبرة بالسودان .

وفى عام ١٩١٠ استمر مد السكة الحديدية جنوبى الخرطوم . وفى العـام نفسه تم فتح كوبرى النيل الأزرق القائم بين الخرطوم والخرطوم بحرى . وفيها تم بنـاء كوبرى النيل الأبيض الواقع فى رباك . ومدت السكة الحديدية من سنار مخترقة الجزيرة إلى كوستى على ضفة النيـل الأبيض الغربية . وفى العام التالى مد الخط الحديدى إلى الأبيض فاتصلت بالخرطوم .

وكان من نتائج إيصال بلاد السودان بالسكة الحـديدية أن تحسنت كثيرا أحواله الاقتصادية والزراعية وأفضت أخيرا الى نجاح المشروعات الزراعية الكبرى القائمة فى السودان الآن .

و بالرغم من الضيق المـالى الذى لحق بمصر فى عام ١٩١٠ فقـد أعطت الحكومة المصرية السودان مبلغ ٣٥٤,٠٠٠ جنيه مصرى لمد السكة الحديدية جنوبى الخرطوم و إكمال الكوبرى الذى يصل بين الخرطوم والخرطوم بحرى .

وقد بلغ مجموع أطوال الطرق (العادية) التى شقت عام (١٩١٠ — ١٩١١) ٢٣١ كيلومترات . تم كل هذا بفضل جهود أورطة السكة الحديدية . وكان آخر من تولاها اللواء محمد فاضل باشا .

وفى عام ١٩٢٦ تم ربط كسلا ببور سودان .

و يبتدئ من هذا البيان الملخص أنه لولا أموال مصر لمـا مدت معظم الخطوط الحـديدية السودانية .

الاستكشافات الجغرافية فى أعالى النيل وصحارى السودان

وفى عهد اسماعيل باشا — و يتهمه غلاة المستعمرين الإنجليز بتهم شائنة من تبذيره ومطامعه — تمت عشرات من الاستكشافات الكبرى التى تفخر أكبر الدول لواحدة منها . ولدينا ثبت هـام دونه الجنرال الأمريكى شارلس بورمرى استون رئيس البعثة العسكرية فى الجيش المصرى من عام ١٨٧٠ الى ١٨٨٢ وهذا الثبت الهـام يلقى ضوءا باهرا للأعمال الجغرافية التى بفضلها أدخلت مصر الى السودان حضارة العالم الحديث[١] :

١ — رحلة الكولونيل جوردون من جندكورو الى بحـيرة البرت نيانزا برفقة واطسون وتشيبندال وجيسى لمعرفة مجرى النيل الأبيض فى تلك الجهات والوقوف على أحوال البلاد الممتدة على ضفتيه ودراسة الأحوال الجوية والطبيعية والزراعية وسواها .

٢ — رحلة واطسون وتشيبيدال بأمر من جوردون من الخرطوم الى جوندكرو للغرض والمهمة عينها .

٣ — رحلة واطسون وتشيبندال أيضا فى ديسمبر ١٨٧٤ الى رجاف بالقرب من جوندكرو ليرصدا انتقال الزهرة و يضعا تقريرا عنه للمراصد الفلكية بمصر والغرب .

٤ — رحلة جيسى بأمر من جوردون الى بحيرات البرت نيانزا وطوفه فيها للوقوف على على اتساعها وعلى مدى المنصب من مياهها فى النيل سنويا ولمعرفة أحوال القبائل القـاطنة على سواحلها وغير ذلك .

٥ — رحلة الأمريكى شـايبه لونك بأمر جوردون لارتيـاد مجرى النيل واختباره عند بحيرة ابراهيم .

٦ — رحلة لينان وجيسى و بياجيا تحت امرة جوردون لتحقيق مجرى النيل ودرسه درسا دقيقا ما بين شلالات كا و بحيرة البرت نيانزا .

٧ — اكتشاف جيسى الفرع الخارجى من النيل بالقرب من بحيرة البرت نيانزا والسائر نحو الشمال الشرقى .

٨ — اكتشاف الرحالة بياجيا الفرع الخارجى من بحيرة ابراهيم والسائر نحو الشمال

(١) The Khedieve's Egypt-Edwin de Leon الطبعة الثالثة ص ٤٢٩ — ٤٣٢

٩ — رحلة جورودن بين فويرا ومرولى لدرس مجرى النيل بينهما .

١٠ — رحلة لونج ومايتو إلى البلاد ما بين النيل الأبيض بالقرب من جندكرو وبحر الغزال لاختبارها ودرس أحوالها وطبائعها واستطلاع ماكياكا ونيام نيام والنمـائم .

١١ — رحلة الكولونيل كولستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب لاستكشاف وتخطيط الطريق ما بين الدبة وعبيل .

١٢ — تجول الكولستن الأمريكى فى الجزء الشمالى من إقليم كردفان لوضع تقرير واف عنه وقضائه عدة شهور فى تلك المهمة .

١٣ — رحلة الميجر الأمريكى بروت لارتياد إقليم الكردفان عامة والوقوف على دقائقه ووضع خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى وتجواله وبرفقته خمسة مصريين من ضباط أركان الحرب فى تلك الأصقاع تجولا قطع فيه نيفا وستة آلاف كيلو مترا وتحديده سبعة عشر موقعا تحديدا فلكيا .

١٤ — قيام الدكتور بفند تحت إمرة كولستون وبروت الأمريكيين باجراء اختبارات نباتية فى تلك البلاد لمعرفة نباتات وأزهار إقليم كردفان والعود بمجموعة نباتية منها كان لها شأن يذكر عند علمـاء التاريخ الطبيعى .

١٥ — قيام الكولونيل بردى واللفتنانت كولونيل مايسون وخمسة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتياد الطريق وسيره ما بين دنقله والفاشر عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور .

١٦ — رحلة الكولونيل بردى واللفتنانت كولونيل مايسون والميجر بروت وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين إلى دارفور ودار فرتيت وحفر النحاس واستطلاعهم أحوال تلك البلاد الجوية والطبيعية والزراعية والمعدنية وسيرهم من جبل ميدوب شمالا الى شيكا جنوبا ووادای غربا ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك الأصقاع بعد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلو متر وتعيينهم ٣٢ مركزا فلكيا دقيقا .

١٧ — قيام الدكتور بفند تحت رئاسة الكولونيل بروت باجراء اختبارات نباتية لمعرفة نباتات إقليم دارفور وأزهاره والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التى جاء بها الدكتور من كردفان .

١٨ — رحلة مستشل الجيولوجى وأمليانو وبعض ضباط أركان الحرب المصريين من قنا إلى البحر الأحمر بالقرب من القصير ووضع خريطة لها وتقرير علمى عنها .

١٩ — قيام القائمقام محمد مختار ومساعده الصاغ عبد الله فوزى باستطلاع الأرض ما بين زيلع وهرر وتخطيطها ووضع خريطة لها وللبلاد الواقعة فى جنوبها من جميع الجهات .

٢٠ — رحلة ميتشل و بعض الضباط إلى البلاد الواقعة فى شمال زيلع الغربى للوقوف على حالها من الوجهة العلمية بصفة عامة والجيولوجية بوجه خاص .

٢١ — بعثة الكولونيل لوكيت والكولونيل فيلد واللفتنانت كولونيل دويك والضابط المصرى بليغ والميجرات ديوليو ودنيش ويوهولى والكابتن أرجنس وعدة من ضباط أركان الحرب إلى جوار مصوع وهضبة الحبشة لدرس طبيعة الأرض وطبوغرافيتها ومناخ البلاد ووسائل معيشتها واوضع خريطة مفصلة لها .

٢٢ — بعثة ميتشل بعد اكتشافه منجمى الذهب القديمين وأمليانو من مصوع إلى هضبة الحبشة لاجراء أبحاث جيولوجية وهى البعثة التى أسرفيها الأحباش ميتشل ورجاله وأذاقوهم العذاب ألوانا وصنوفا .

٢٣ — رحلة الضابط عبد الرازق نظمى و بعض زملائه من أركان الحرب المصريين من بربرة إلى جبل دوبار للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما ووضع خريطة تبينها وتشرحها .

٢٤ — رحلة الكولونيل وورد واليوزباشى صدقى إلى سواحل المحيط الهندى الافريقية الشرقية لدرس طبيعتها ومعرفة مواقعها ووضع خريطة تفصيلية لها .

٢٥ — رحلة الميجر هولتز يصحبه ضابط من ضباط أركان الحرب لاستطلاع الطريق بين أسيوط وعين العجية ووضع خريطة لها تسهل على القوافل السير فيها .

٢٦ — رحلة الضابط محمد هدايت من ضباط أركان الحرب تحت إدارة منزنجر للاستطلاع ما بين فردت تجوره وبحيرة عوسا .

٢٧ و ٢٨ و ٢٩ — بعثات مختلفة إلى خط الاستواء لإجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية وترمومترية متنوعة .

٣٠ — بعثة ريتشارد برتن إلى أرض مدين للوقوف على معادنها وغلاتها. وبرتن رحالة مشهور فى المعمورة . وقد وضع كتبا ترغب فى مطالعتها ووصف فيها أسفاره وصفا حيا .

هذا علاوة على رحلة السير صموئيل بيكر الكبرى فى إقليم مديرية خط الاستواء التى انضمت الى منطقة الحضارة المصرية برضى أهلها .

وكان الغرض من هذه الرحلة كما جاء فى كتاب شونيفرت الجغرافى الألمانى (فى قلب أفريقيا) هو إدخال الحضارة الى ربوعها وتوطيد دعائم المدنية فى مدائنها وتنظيم الادارة وإلغاء الرق وترتيب التجارة على أساس قوى ونظام ثابت .

وقد ذكر السير صموئيل باكر فى كتابه (الاسماعيلية) ، كل التفاصيل والأحوال المتعلقة بحملته التى صرفت عليها الحكومة المصرية ما مقداره (عشرون مليونا من الفرنكات) وكان ابتداؤها فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٠ وانتهاؤها فى أغسطس ١٨٧٤ وقد كتب السير صموئيل باكر عند عودته الى مصر ما نصه :

" لقد تركت خلفى حكومة وضعت قواعدها على أساس مكين . والأهالى يدفعون بكل انتظام الضرائب المفروضة على الحبوب — وتم بحمد الله طرد صيادى الرقيق من تلك البقاع " .

ولإصلاح شئون السودان فى أيام حكم اسماعيل وتنظيم ادارته قسم الى ثلاثة أقسام :

أولا — مديرية دنقلة وبربر وهما فى الأصل تابعتان لمصر .

ثانيا — الخرطوم وكردفان وسنار وفزوغلى والنيل الأبيض بما فيها مديرية فاشودة . وكانت قاعدة هذا الجزء — مدينة الخرطوم .

ثالثا — السودان الشرقى وسواكن ومصوع وكسلا والجهات المجاورة لها .

أما أعمال جوردن الأولى التى أداها لأجل مصر فى السودان حتى أقاليم خط الاستواء فتستحق سفرا ضخما ، لأن هـذا القائد والموظف فى حكومة مصر عند ما استدعى بعـد الاحتلال البريطانى كان مهتديا بوحى حكومة لندن .

لقـد عمل جوردن من عام ١٨٧٤ الى عام ١٨٧٩ فى مديرية خط الاستواء المصرية لأجل تحقيق أهداف مصر فى تلك البقاع الإفريقية . فلم يكن يبسط سطوة الخديوى الى بحيرة فيكتوريا فحسب ، بل كان على رأس الضباط والموظفين المصريين والأوربيين يفيدون الإنسانية بما ينشرونه من الوان الحضارة وتوطيد الأمن . وكان أول من رسم خريطة لمجرى النيل من خط الاستواء الى الخرطوم . رسمها بمعاونة ضباط الجيش المصرى من عام ١٨٧٤ الى عام ١٨٧٧ وهى محفوظة الى اليوم بوزارة الحربية البريطانية بلندن .

ثم نقل مركز الحكومة من جندوكرو الى اللادو .

٦ — البريد والتلغراف :

وأدخلت مصر نظام البريد الحديث فى السودان كما أدخلته فى الوجه البحرى أو القبلى . فقد عهدت الحكومة المصرية الى أحد رجالها بانشاء مكاتب منظمة للبريد فى عواصم السودان .

فأنشئت ادارة للبريد فى الخرطوم عام ١٨٧٣ واحتفل بافتتاحها احتفالا نفيا[1] . وأنشئت مكاتب أخرى منظمة للبريد فى الخرطوم ودنقلة وبربر وكسلا . ثم فى سنار والمسلمية والقضارف وفازوغلى وفاشودة والأبيض والفاشر .

وبلغت الخطوط التلغرافية التى أنشئت فى السودان لغاية سنة ١٨٧٠ — ٢١١٠ كيلو مترات . وبلغ عدد مكاتب التلغراف فى مدن السودان ٢١ مكتبا وذلك سنة ١٨٧٧ .

ومما يذكر أن الكولونيل ستوارت أورد فى تقريره عن السودان المنشور فى الكتاب الأزرق الانجليزى عن مصر سنة ١٨٨٣ (ج ١١ ص ٨) عدد الخطوط التلغرافية السودانية والمدن التى وصلت بينها — وعددها تسعة خطوط رئيسية .

٧ — النقل النيلى :

واذ نتحدث عن النقل النيلى ، يتعين أن نذكر فى هـذا السياق أنه كان لمصر أسطول للنقل البحرى تمخر سفنه البحر الأحمر ، على أيام محمد على واسماعيل . ومن أهم البواخر المصرية حتى عام ١٨٧٩ هى :

أسماء البواخر	أسماء قبطاناتها	حمولتها
الحديدة	بكباشى عمر قبودان حجازى...	٦٢٦ طن
ينبع	« عمر قبودان الطويل	٦٠٩ «
القصير	صاغ قول أغا سى رينل قبودان	٩١٧ «
مصوع	صاغ قول أغا سى قاسم قبودان العجوز	٤١٠ «
كفيت	قائمقام على شكرى بك...	٧٥٠ «
الحجاز	بكباشى عبد الله قبودان	٦٠٩ «
سواكن	« حسن قبودان جركس	٩٠٠ «
نجد	« مصطفى قبودان العنتبلى الكبير	٦٠٠ «
جده	« محمود سلام قبودان	٦٠٠ «

(١) — الوقائع المصرية — العدد ٥٤٨ — ١٠ مارس سنة ١٨٧٤

ولكن حدث أن لحق الإهمال بتلك النقالات حينما أصيبت البلاد بالارتباك المالى قبيل الاحتلال البريطانى . فبيع الأسطول الحربى ودمرت معظم البوارج الحربية وكذا دور الصناعة البحرية ومن ثم ألغيت البحرية .

وما لبث الأمر طويلا حتى اشتعلت نيران الثورة فى أنحاء السودان فلجأ أولو الأمر الى الاستعانة ببعض البواخر النيلية التى كانت راسية فى دور الصناعة وأصلحوها واستخدمها الجنود الإنجليز لمقاتلة السودانيين . وكانت تنقلهم الى جنوبى الشلال الأول . ومن هذه السفن — الفيوم والغربية والمحلة (نمرة ١) وبنى سويف وكانت فوق الشلال . أما التى تحت الشلال فخمس عشرة سفينة هى : مصر الكبير والعزيزيه والسودان والسعودية وطهطا المستجد ونمرة ٤ وقنا ودمياط وجاى فرح والمنيا والبحيرة والنصرتية وشبراخيت وطيرسعد ونمرة ١١ .

٨ — الأسطول النيلى فى حملة دنقلة :

ولما شرعت الحكومتان المصرية والبريطانية فى استرجاع السودان عام ١٨٩٦ احتاج الأمر إلى بواخر نيلية حربية وابتاعت مصر من انجلترا عدة منها وحملت قطعها الى وادى حلفا وهناك صار تركيبها .

وقد كان بين أسوان وحلفا ١٢ سفينة . جرى إعداد سبع منها للصعود فوق الشلال الثانى عند ارتفاع النيل . منها ٤ مدرعة و ٣ غير مدرعة . واشتريت ثلاث بواخر حربية مدرعة من انجلترا وأسماؤها : الظافر والفاتح والناصر .

وفى المدة بين عامى ١٨٩٨ و ١٩٠٤ وصل عدد السفن البحرية فى السودان الى عام ١٩٠٤ عشرين وابورا بعضها كان فى السودان قبل الفتح والباقى جد فى الحملة النيلية سنة ١٨٨٥ والفتح الأخير (١٨٩٦ — ١٨٩٨) وهذه الوابورات من أنواع شتى .

(١) السلطان والملك والشيخ . وهى مدرعات قوية بنيت فى خلال الحملة على الخرطوم سنة ١٨٩٨ .

(٢) الظافر والناصر والفاتح . وهى المدرعات التى بنيت فى أثناء الحملة على دنقلة سنة ١٨٩٦ .

(٣) طماى والحفير وأبو طليح والمتمة . وهى من عهد الحملة النيلية .

(٤) دال وخيبر وعكاشة وعمارة . وهى من النوع الصغير .

(٥) الجديد . بنى بعد الفتح .

(٦) بردين والصافية . وهما من الطراز القديم .

(٧) الطاهرة والتوفيقة . وهى وابورات صغيرة .

وفى خلال وجود الجيش المصرى فى السودان حتى عام ١٩٢٤ ، كانت مصلحة الوابورات والمراكب فى السودان هى التى تدير حركات السفن الأميرية ، بعضها تقوم بالعمل بين الشلال الأول والثانى و بعضها فى دنقله بين الشلال الثالث والرابع والباقى فى الخرطوم للاشتغال فى النيلين الأبيض والأزرق ، وكانت تستخدم لنقل الركاب والبريد والبضائع والمهمات .

كل هذا الأسطول النهرى شـيد بأموال مصرية — ولا يدرى أحد ماذا تم به عقب إرغام جيش مصر على الانسحاب من السودان عام ١٩٢٤ .

٩ — اعادة تعمير الخرطوم والمدن الكبرى :

ولم تكد تنتهى الأعمـال العسكرية فى عام ١٨٩٨ حتى بدأت معـاول السلام والتعمير نشاطها فى بقاع السودان . بعـد ما أصابها من تخريب وتدمير منذ سقوط الخرطوم فى أيدى الثوار . وكان أول ما اتجهت الفكرة اليه جعل مدينة الخرطوم عاصمة للسودان كما كانت قبل الثورة .

وقد استهلت أعمال الانشاء والبناء فى عام ١٨٩٩ وفى هذا السياق ينبغى ألا يغيب عن البال أن سردار الجيش كتشنر باشا كان قد استصدر أمرا عاليا من سمو الخديو لإلغاء أمر استثناء أهالى القاهرة والاسكندرية من التجنيد ، أسوة ببـاقى القطر ، للحصول على المجنـدين من بين طوائف الحرف اللازمين لانهاض السودان بعد كبوته وخرابه خلال ١٥ سنة .

وكان أول بناء شرع فيه — سراى الحاكم العام وسردار الجيش ، التى بناها اللواء ممتاز باشا خلال حكمداريته (١٨٧١ — ١٨٧٣) وتناول الثوار هدم معظم اجزائها ولم يتركوا منها إلا الحوائط الواجهة بغير سقف ولا نوافذ ، واستمر العمل بها من أول سنة ١٨٩٩ إلى سـنة ١٩٠٦ بيد أن ونجت باشا ، سردار الجيش ، سكن فى جناح منها أعد له عام ١٩١٠ وما زال القصر باقيـا إلى اليوم يدل على فخامته .

وشيد الجنود المصريون قصر دواوين الحكومة الذى يضم بين جوانبه إدارات المـالية والحربية والقضاء والداخلية والزراعة ، وهو بناء كبير ذو طابقين ، كما أقاموا مبانى مصالح البريد والتلغراف والتليفونات .

و بنى الجيش المصرى مبانى المكاتب الحكومية الخاصة بتسجيل الأراضى والصحة والمطبعة الأميرية ورئاسة المحاكم الشرعية ، وممـا يذكر أنها بنيت فى الأصل لكى تكون أماكن للتجارة .

ولمـا كانت رئاسة الجيش المصرى فى الخرطوم ، ومعظم قوات الجيش موزعة على أنحـاء السودان ، فقد شيدت أربع ثكنات كبيرة تحيط بالخرطوم من الخارج ، وسميت ثكنات سعيد واسماعيل وتوفيق وعباس ، وأنشئت ثكنة خامسـة فى الخرطوم لكتيبة مشاة فضلا عن ثلاث

ثكنات لثلاث بطاريات مدفعية ، كما شيدت ثكنة كبيرة أو بعبارة أخرى مدينة صغيرة تحتوى على عشرات من المبانى المنفصلة التى تشغل حوالى خمسين فدانا ، وقد ساهم البناؤون المصريون على نفقة حكومتهم فى بناء ثلثى المبانى ثم قامت الحكومة الإنجليزية بتكملة ما تبقى .

وبنيت مخازن الأسلحة ومهمات وذخائر الجيش داخل الثكنات الانجليزية لغرض خاص .

وأقيمت طابية كبيرة للدفاع ثم سلمت للجيش الانجليزى فى عام ١٩٠٦

وأنشئت ثكنة كبرى للأشغال العسكرية ومخازنهم وورشهم . الخ . وبجوارها أقيمت مخازن وورش مصلحة الأشغال الملكية . وبنى سجن عسكرى . وعلى نفقة وزارة الأوقاف المصرية شيد فى الخرطوم المسجد الكبير الفخم — بنته مصلحة الأشغال العسكرية تحت إشراف الملازم محمد لبيب الشاهد (لواء فيما بعد رحمه الله) .

وفى الخرطوم البحرية أنشئت بضعة مخازن وورش كبرى . بها ما يلزم الجيوش من مهمات وملابس ، وهذا البناء يشغل حوالى ٢٠ فدانا ، كما بنى سجن مدنى يسع ثلاثة آلاف مسجون .

وبأموال مصرية شيدت مخازن تعيينات الجيش ، فضلا عن مخازن وورش كبرى لمصلحة وابورات النيل والسفن (١٩٠٢ — ١٩٠٧) .

أما أهم المنشآت العامة التى عرفتها الخرطوم فهى — بلا مراء — الجسر المائى الحاجز للمياه مدة الفيضان .

ليس هذا فحسب كل ما شيده المصريون العسكريون فى الخرطوم . فإن القائمة الطويلة . ولن نأتى منها إلا بالعمائر الهامة كالمستشفى العسكرى الكبير . ومساكن كبار الموظفين الانجليز (حوالى ٢٢ مسكنا) ومبانى مديرية الخرطوم التى تضم أفرعها المختلفة والمحاكم المحلية التى تزدان بها المدينة حتى اليوم .

وفى أم درمان شيدت ثكنتان كبيرتان . ومستشفى عام وثكنة للمدفعية بالاضافة إلى ثكنات للخيالة .. الخ

كل هذه المنشآت بناها المصريون بأموال مصرية فى الخرطوم وأم درمان ، ما عدا كلية جوردون فقد شيدها المصريون بأموال التبرعات الانجليزية .

*
* *

وفى العطبرة وفى شندى وفى حلفا وفى بربر وفى واد مدنى وفى كسلا وفى الأبيض والفاشر ... فى كل هذه المدن شيد المصريون وعمروا . وأقاموا معالم الحضارة والعمران من مستشفيات ومساكن ومعاهد ... الخ .

حلفا :

وما دمنا بصدد الحديث عن المدن، فينبغي أن نذكر بوجه خاص (حلفا) فقد كانت قرية صغيرة إلى أن بدئ في إنشاء رأس السكة الحديدية . فبنيت فيها ورشة كبرى وثكنة للجيش ومستشفى عسكري ومسجد .

ومد منها خطان حديديان أحدهما يسير محاذيا للنيل إلى الكرمة وثانيهما يخترق الصحراء إلى أبو حمد والخرطوم .

بورسودان :

وهذا هو ثغر السودان ، المنفذ الوحيد الصناعي للأقطار السودانية الشاسعة ، الذي لا يعد شيئا يذكر — إلى جانب المنفذ الطبيعي نحو مصر الشمالية ، عمل الانجليز على انشائه بدلا من سواكن فأنشئ بأموال مصرية ، وشيدت فيه المباني والمنشآت وأسمته بور سودان واحتفل بافتتاحه يوم ٢٧ يناير عام ١٩٠٦

ونعتقد بعد قراءة هذا البيان الملخص عن تراث مصر في السودان أنه قد وضح من أنشأ الطرق في السودان وعبّدها ؟ ومن مدّ الخطوط الحديدية في القفر البلقع ومن صانها ؟ والجسور فوق الأنهار ومن أقامها ؟ والقصور والمنشآت المنيعة ومن بناها ؟ والدواوين والمساجد والكنائس ومن شادها وعمرها ؟ والجواري المنشآت في البحر كالأعلام من أسسها وأجراها ؟ . والأسلاك البرقية والتليفونية من أنشأها وقام بإدارتها ؟ ومن الذي وطد الأمن ومسح الأرض ؟ أليس هم أبناء وادي النيل ؟ ؟

بكباشي عبد الرحمن زكي

مدير المتحف الحربي

المطبعة الأميرية ٩٢ : ١٥ - ١٩٤٦ - ٣٠٠٠

حوض النيل
NILE BASIN

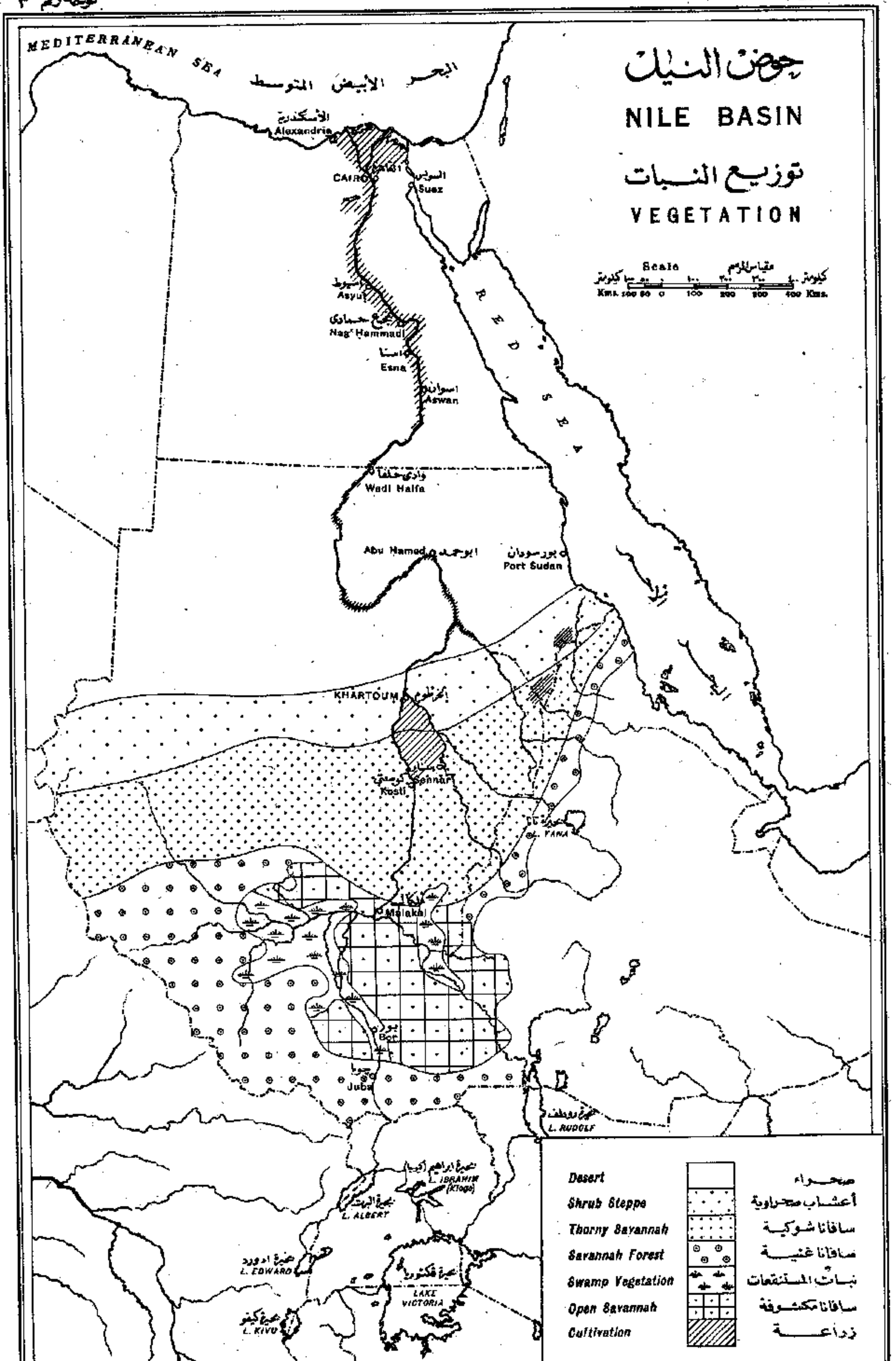
توزيع المطر
RAIN FALL

Scale مقياس الرسم
كيلومتر ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٠ ٥٠ ١٠٠ كيلومتر
Kms. 100 50 0 100 200 300 400 Kms.

MEDITERRANEAN SEA
البحر الأبيض المتوسط
RED SEA
البحر الأحمر
الأسكندرية Alexandria
القاهرة CAIRO
السويس Suez
أسيوط Asyut
نجع حمادي Nag' Hammadi
اسنا Esna
أسوان Aswan
وادي حلفا Wadi Halfa
أبو حمد Abu Hamed
بور سودان Port Sudan
الخرطوم KHARTOUM
سنار Sennar
ملكال Malakal
بحيرة تانا L. TANA
بور Bor
بحيرة رودلف L. RUDOLF
بحيرة ابراهيم L. IBRAHIM (Kioga)
بحيرة البرت L. ALBERT
بحيرة فكتوريا LAKE VICTORIA
100
400
800
1200
1800

mm	ملليمتر
Under 100	أقل من ١٠٠
100–400	١٠٠ — ٤٠٠
400–800	٤٠٠ — ٨٠٠
800–1200	٨٠٠ — ١٢٠٠
1200–1800	١٢٠٠ — ١٨٠٠
Over 1800	أكثر من ١٨٠٠

مصلحة المساحة ١٩٤٧(١٢٣/٤٧)



حوض النيل
NILE BASIN
توزيع النبات
VEGETATION
Scale
مقياس الرسم
Kms. 100 50 0 100 200 300 400 Kms.
MEDITERRANEAN SEA
البحر الأبيض المتوسط
RED SEA
Alexandria
CAIRO
Suez
Asyut
Nag' Hammadi
Esna
Aswan
Wadi Halfa
Abu Hamed
Port Sudan
KHARTOUM
Kosti
Sennar
L. TANA
Malakal
Bor
Juba
L. RUDOLF
L. IBRAHIM (Kioga)
L. ALBERT
L. EDWARD
LAKE VICTORIA
L. KIVU
Desert
صحراء
Shrub Steppe
أعشاب صحراوية
Thorny Savannah
سافانا شوكية
Savannah Forest
سافانا غنية
Swamp Vegetation
نبات المستنقعات
Open Savannah
سافانا مكشوفة
Cultivation
زراعة

FAR FUTURE EXPANSION OF CULTIVATED ARAE
التوسع الزراعى فى الدلتا

Fisheries
مصائد اسماك

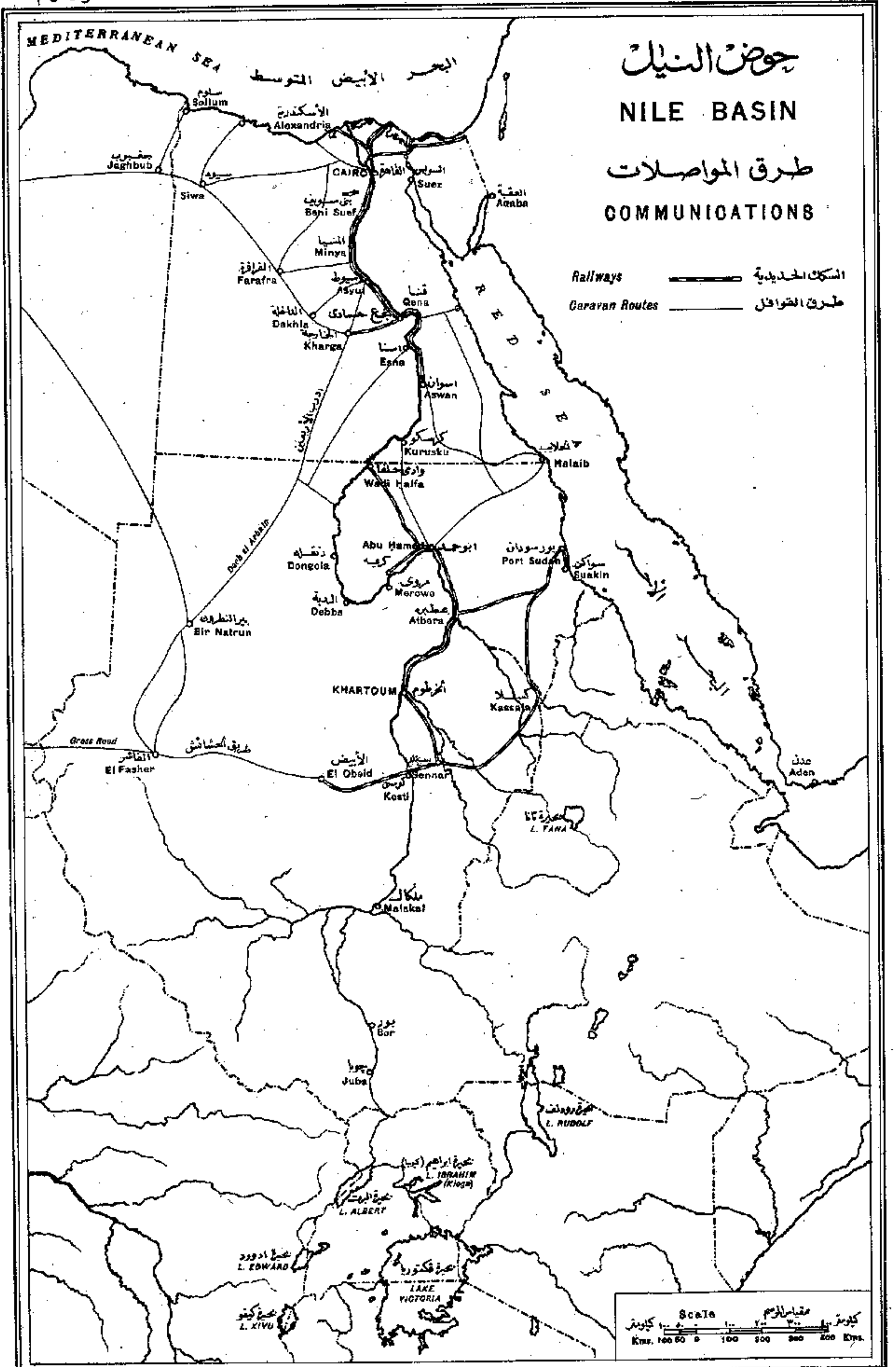
3,190,000 Fed. Cultivated Perennial Area as in 1945
850,000 Fed. For Future Expansion
430,000 Fed. For Future Expansion with a lift up to 10 metres
280,000 Fed. Fisheries

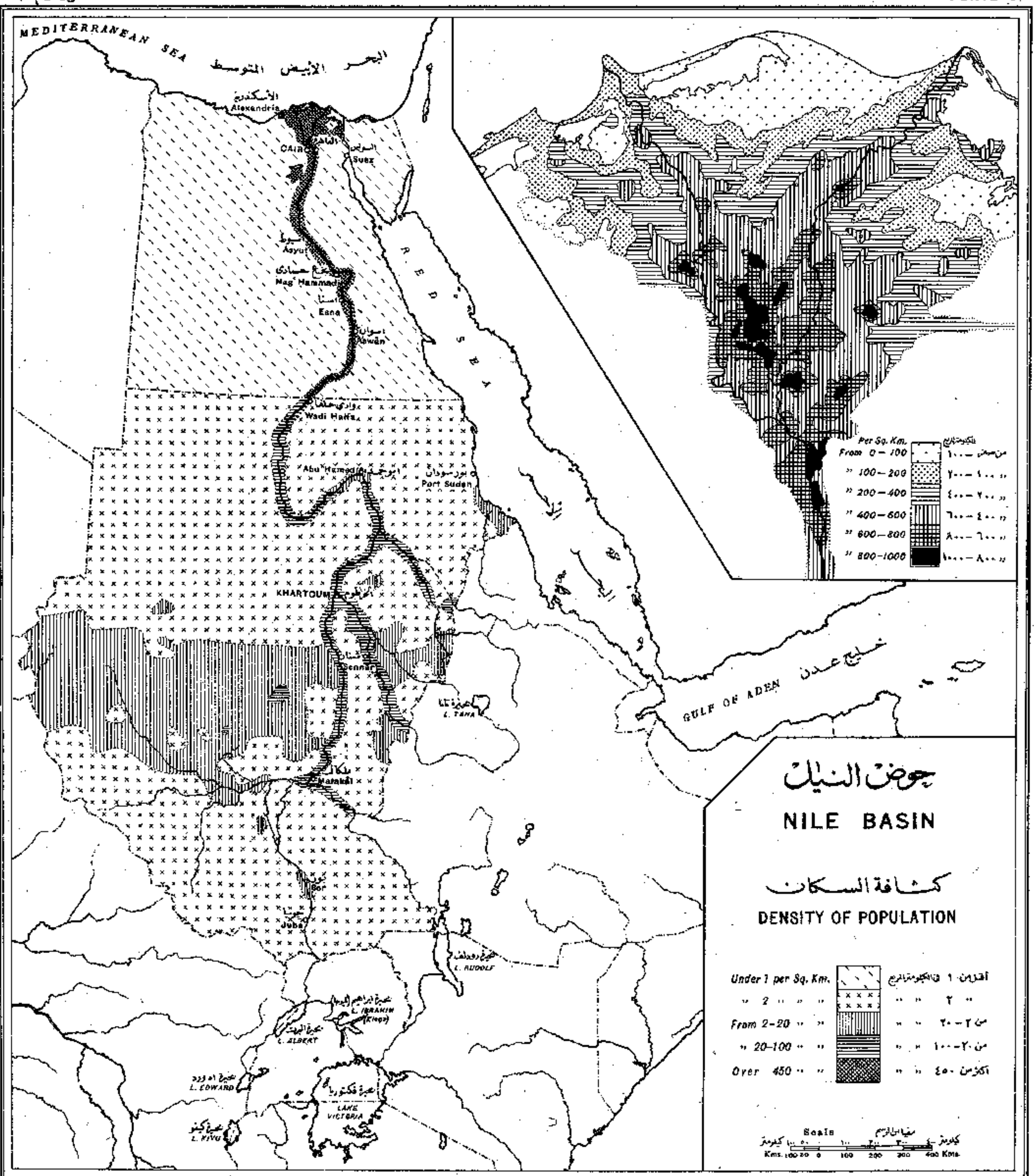
MEDITERRANEAN SEA
البحر الأبيض المتوسط
الإسكندرية
Alexandria
CAIRO
القاهرة
Suez
السويس
MUH. ALI BARRAGE
ASYŪT BARRAGE
Asyut
NAG' HAMMADI BARRAGE
Nag' Hammadi
ESNA BARRAGE
Esna
ASWAN DAM
Aswan
RED SEA
Wadi Halfa
وادى حلفا
Abu Hamed
ابو حمد
Port Sudan
بور سودان
4th CATARACT RES. PROJ.
KHARTOUM
الخرطوم
J. AULIA RES.
SENNAR RES.
Sennar
Kosti
كوستى
L. TANA
TĀNA RES. PROJECT
GULF OF ADEN
خليج عدن
Malakal
ملكال
SUDD CANAL PROJECT
Bor
بور
Juba
جوبا
L. RUDOLF
ALBERT RESERVOIR PROJECT
L. ALBERT
L. KIOGA
VICTORIA RESERVOIR PROJECT
L. EDWARD
LAKE VICTORIA
L. KIVU
INDIAN OCEAN
المحيط الهندى

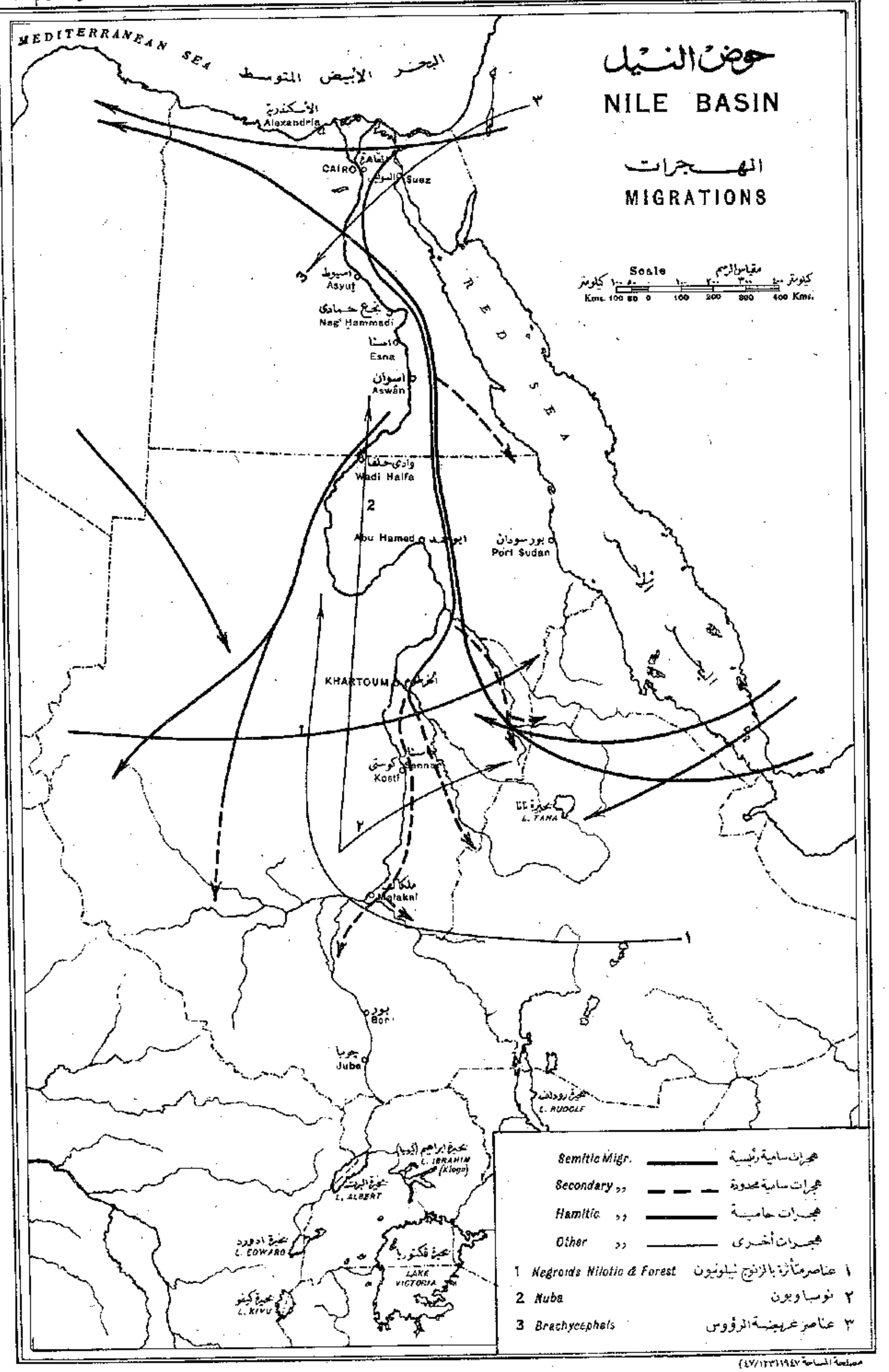
مشروعات النيل
NILE PROJECTS

Scale
مقياس الرسم
Kms. 100 50 0 100 200 300 400 Kms.

مصلحة المساحة ١٩٤٧


حوض النيل
NILE BASIN
طرق المواصلات
COMMUNICATIONS
Railways
السكك الحديدية
Caravan Routes
طرق القوافل
MEDITERRANEAN SEA
البحر الأبيض المتوسط
Sollum
Alexandria
Jaghbub
Siwa
CAIRO
Suez
Aqaba
Beni Suef
Minya
Farafra
Asyut
Qena
Dakhla
Kharga
Esna
Aswan
RED SEA
Kurusku
Halaib
Wadi Halfa
Darb el Arbain
Abu Hamed
Dongola
Port Sudan
Suakin
Merowe
Debba
Atbara
Bir Natrun
KHARTOUM
Kassala
Cross Road
El Fasher
El Obeid
Sennar
Kosti
Aden
L. TANA
Malakal
Bor
Juba
L. RUDOLF
L. IBRAHIM (Kioga)
L. ALBERT
L. EDWARD
LAKE VICTORIA
L. KIVU
Scale
مقياس الرسم
Kms.
Kms.


MEDITERRANEAN SEA
البحر الأبيض المتوسط
الأسكندرية
Alexandria
CAIRO
Suez
Asyut
Nag' Hammadi
Esna
Aswan
Wadi Halfa
Abu Hamed
بور سودان
Port Sudan
KHARTOUM
Sennar
Malakal
Bor
Juba
RED SEA
GULF OF ADEN
خليج عدن
L. TANA
L. RUDOLF
L. IBRAHIM (Kioga)
L. ALBERT
L. EDWARD
LAKE VICTORIA
L. KIVU
حوض النيل
NILE BASIN
كثافة السكان
DENSITY OF POPULATION
Under 1 per Sq. Km.
" 2 " " "
From 2-20 " "
" 20-100 " "
Over 450 " "
Scale
مقياس الرسم
Kms. 100 50 0 100 200 300 400 Kms.
Per Sq. Km.
From 0 - 100
" 100 - 200
" 200 - 400
" 400 - 600
" 600 - 800
" 800 - 1000


حوض النيل
NILE BASIN
المهــجرات
MIGRATIONS
Scale مقياس الرسم
Kms. 100 50 0 100 200 300 400 Kms.
MEDITERRANEAN SEA
البحر الأبيض المتوسط
RED SEA
الأسكندرية
Alexandria
CAIRO
Suez
Asyut
Nag' Hammadi
Esna
Aswân
Wadi Halfa
Abu Hamed
Port Sudan
KHARTOUM
Kosti
Sennar
L. TANA
Malakal
Bor
Juba
L. RUDOLF
L. IBRAHIM (Kioga)
L. ALBERT
L. EDWARD
LAKE VICTORIA
L. KIVU
Semitic Migr. هجرات سامية رئيسية
Secondary ,, هجرات سامية محدودة
Hamitic ,, هجرات حامية
Other ,, هجرات أخرى
1 Negroids Nilotic & Forest ١ عناصر متأثرة بالزنوج نيلوتيون
2 Nuba ٢ نوباويون
3 Brachycephals ٣ عناصر عريضة الرؤوس
مصلحة المساحة ١٩٤٧ (٤٧/١٢٣)

ARAB DRIFTS

الموجات العربية

لوحة رقم ٨

PLATE 8

SETTLED EGYPTIANS
MOSLEM GUDHAMITES
G. PROPER G. SUB-DIVISIONS and ARAB CONQUERORS
CHRISTIAN ARAB TRIBES
Christian Lakhmites
Christian Gassanites
MIXED NOMADIC TRIBES
BELI & GUHEINAH

توزيع القبائل العربية قبيل الفتح الاسلامي لمصر
Before the Arab Conquest of Egypt
G. GUDHAMITES

SETTLED EGYPTIANS
LAKHM
GASSANITES
BELI
NOMADIC TRIBES
UNIDENTIFIED
BELI & GUHEINAH
GUDHAMITES and OTHER TRIBES OF TAI
GUHEINAH

الموجة الأولى لبني كهلان
القرن الثاني والثالث للميلاد
First Kahlanite Drift.
About the 2nd or 3rd Century A. D.

SETTLED EGYPTIANS
TANUKH & SALIH
BELI
NOMADIC TRIBES
UNIDENTIFIED
GUHEINAH

الموجات الأولى للعرب الجنوبيين (حمير) القرن الأول للميلاد
Earliest Southern Arab Drift.
The Himyaritic Branch of Kuda'a (about the first Century A. D.)

SETTLED EGYPTIANS
GUDHAMITES
KAYSSITES
THA'ALABAH
AL'AIDH
SOUTHERN SINAIC TRIBES
BENI SAKHR
BENI OKBAH

توزيع القبائل العربية في منتصف القرن الثالث عشر للميلاد
About the Middle of the 13th Century A. D.

SETTLED EGYPTIANS
GUDHAMITES AND SOME LAKHMITES
KAYSSITES
THA'ALABAH
MIXED TRIBES
BENI SAKHR
AL'AIDH
BENI OKBAH
Christian Settlement

توزيع القبائل العربية في منتصف القرن الثامن للميلاد
About the Middle of the 8th Century A. D.

SETTLED EGYPTIANS
GUDHAMITES (Proper)
MIXED TRIBES
ARAB CONQUERORS
GUDHAMITES
BENI SAKHR
AL'AIDH
BENI OKBAH
Christian Settlement

توزيع القبائل العربية عقب الفتح الإسلامي لمصر
Immediately after the Arab Conquest of Egypt

حوض النيل
NILE BASIN

المجموعات البشرية
ETHNIC GROUPS

Scale مقياس الرسم

Kms. 100 50 0 100 200 300 400 Kms.

MEDITERRANEAN SEA البحر الأبيض المتوسط

الأسكندرية Alexandria

AWLAD 'ALI أولاد علي

JWĀBIS الجوابيص

CAIRO القاهرة

HARABI الحرابي

السويس Suez

TIYĀHA التياهة

HWEITAT الحويطات

TOWARA الطوارة

الفوايد FAWAYID

'AMAYIM العمايم

MA'AZA معازة

الرشايدة RASHAYDA

اسنا Esna

'ABABDA العبابدة

BISHARIN (أم علي)

'ASHBAB العشباب

UMM 'ALI

RED SEA

NUBIANS النوبيون

KABABISH

منطقة رعاة الإبل CAMEL NOMADS

HAWAWIR الهواوير

الكبابيش

GA'ALIYIN الجعليون

بورسودان Port Sudan

BISHARIN UMM NAGI

BIGA

SHUKRIA الشكرية

HADANDAWA الهدندوة

BENI 'AMIR

KHARTOUM الخرطوم

SOUTHERN LIMIT OF CAMEL BREEDING

الحد الجنوبي لتربية الإبل

سنار Sennar

رعاة البقر من العرب CATTLE BREEDING ARABS

البقارة BAGGARA

TA'AISHA التعايشة

الرزيقات RIZEIQAT

النوباويون NUBA

DINKA الدنكا

الشلوك SHILLUK

ملكال Malakal

L. TANA

النوير NUER

الأنواك ANUAK

الزنوج CATTLE BREEDING NEGROIDS

رعاة الماشية من الزنوج

ZANDE الزاندي

بور Bor

جوبا Juba

L. RUDOLF بحيرة رودلف

L. IBRAHIM (Kioga) بحيرة ابراهيم (كيوجا)

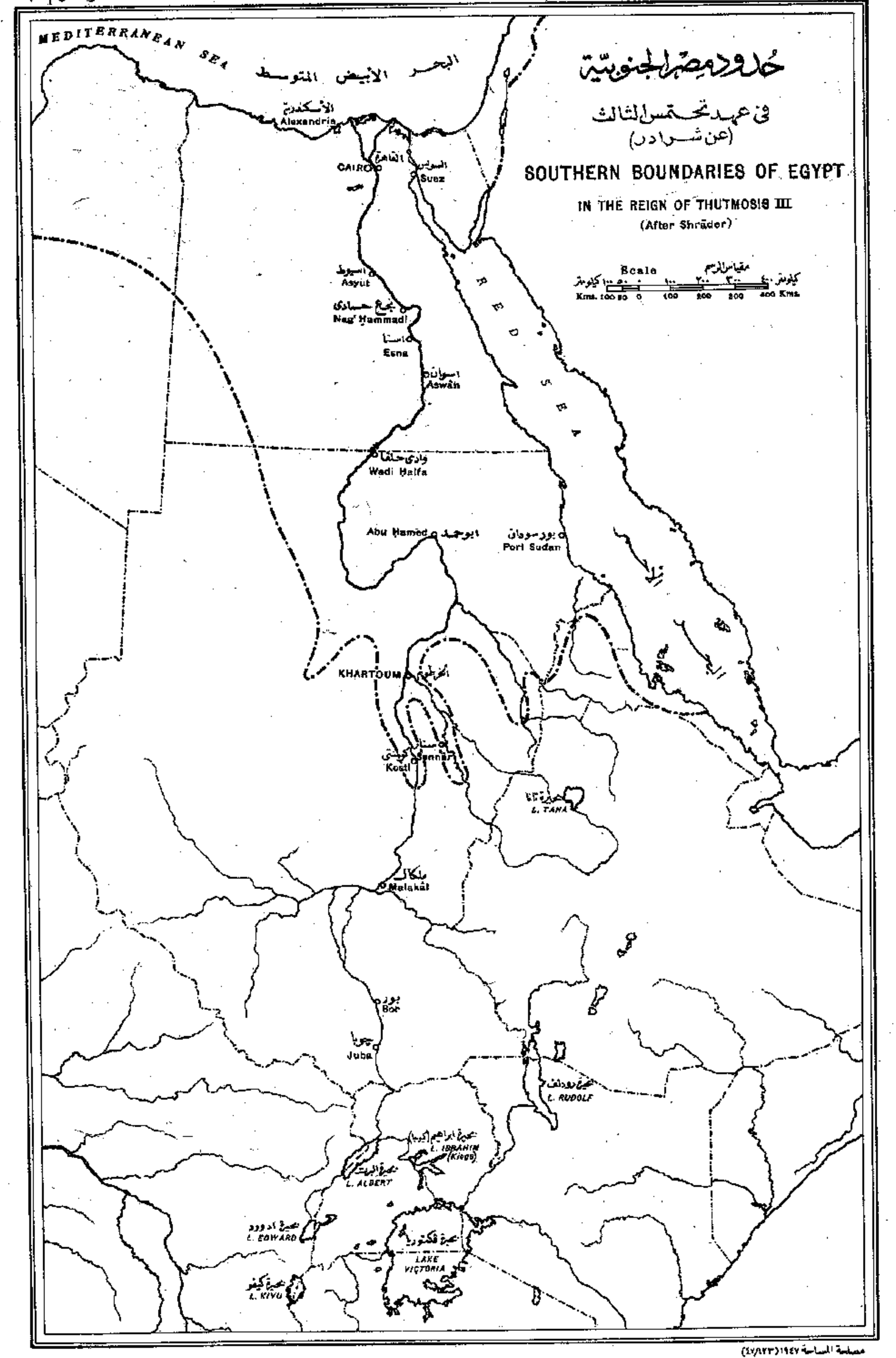
L. ALBERT بحيرة البرت

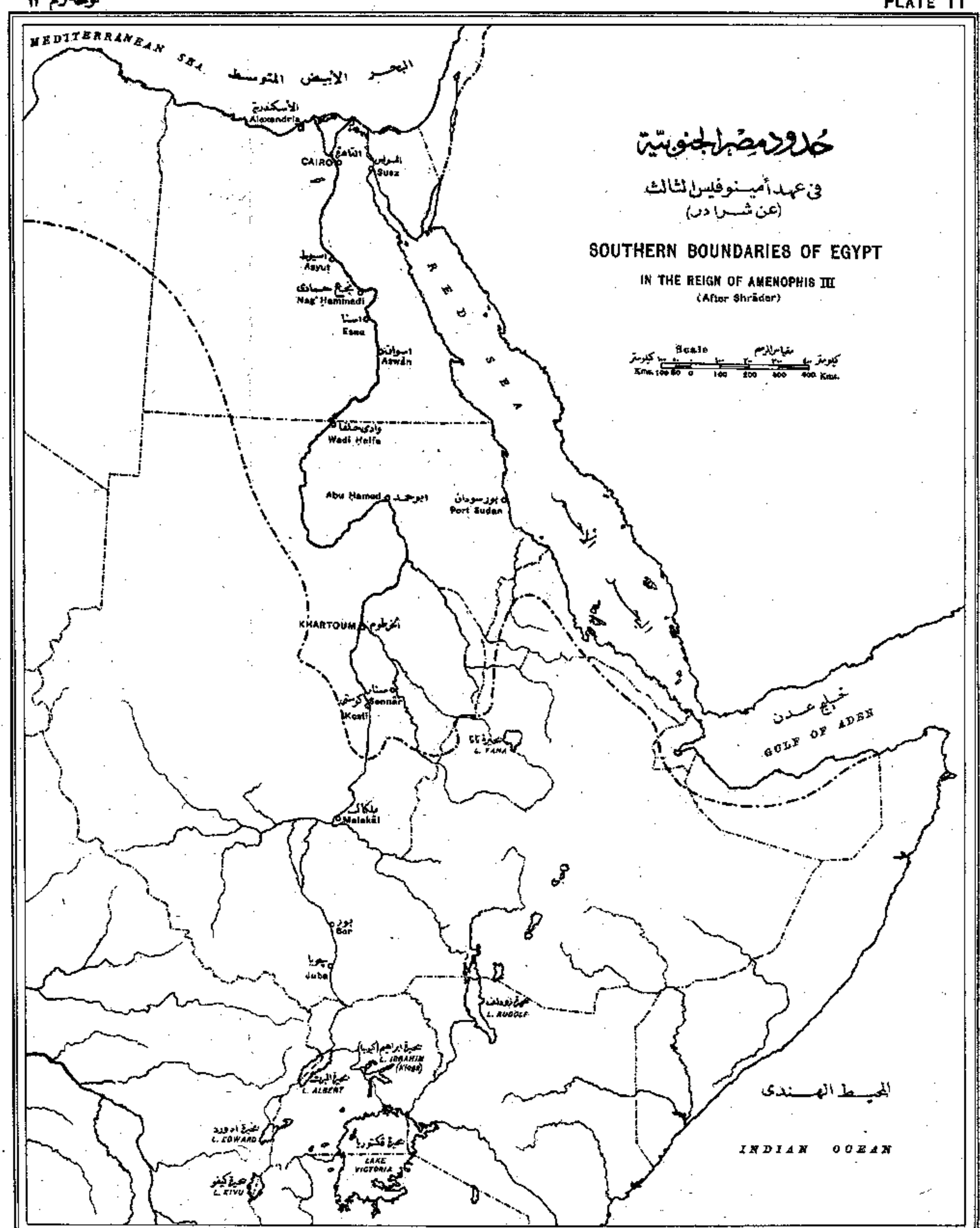
L. EDWARD بحيرة ادورد

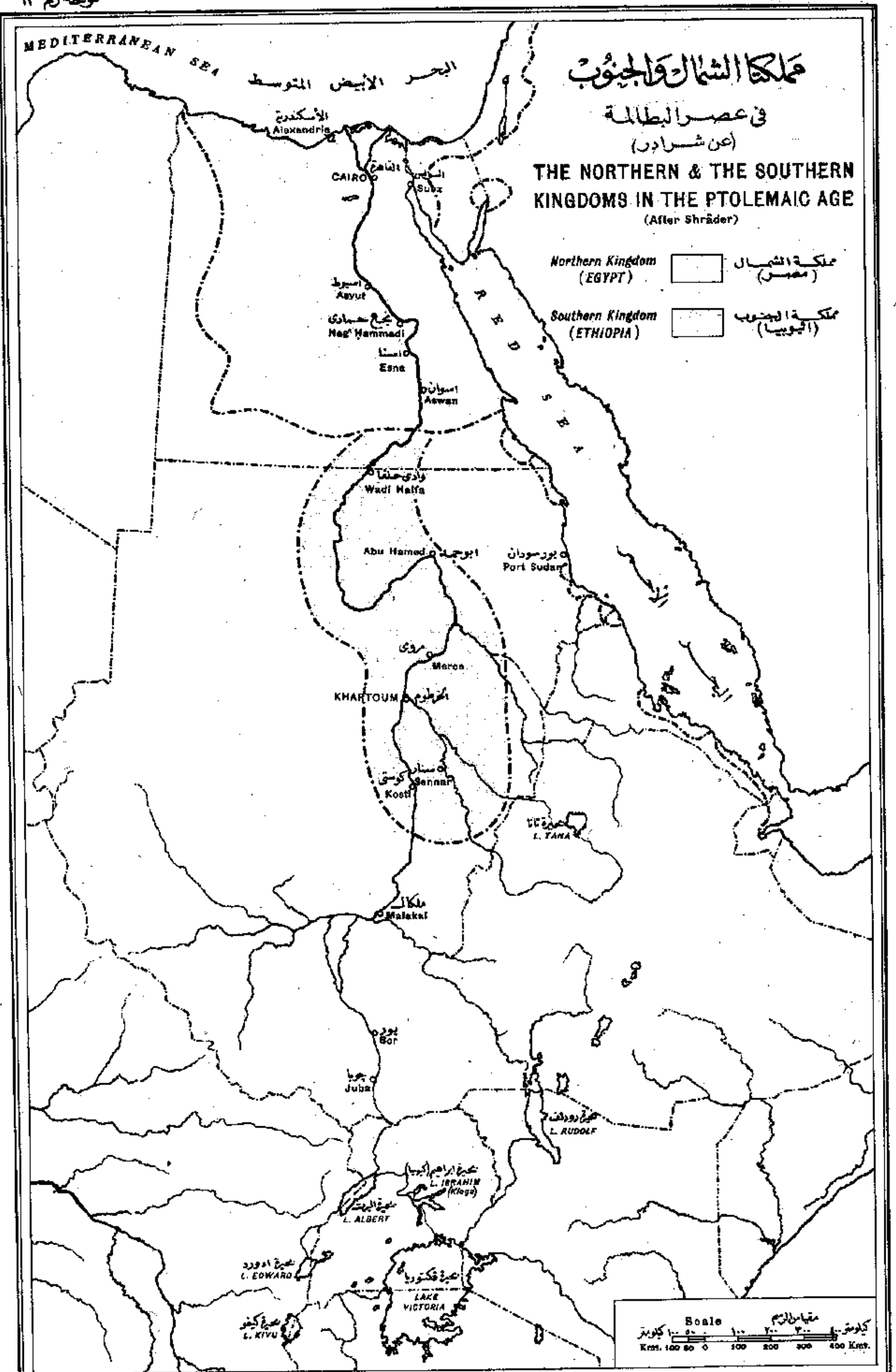
LAKE VICTORIA بحيرة فكتوريا

L. KIVU بحيرة كيفو

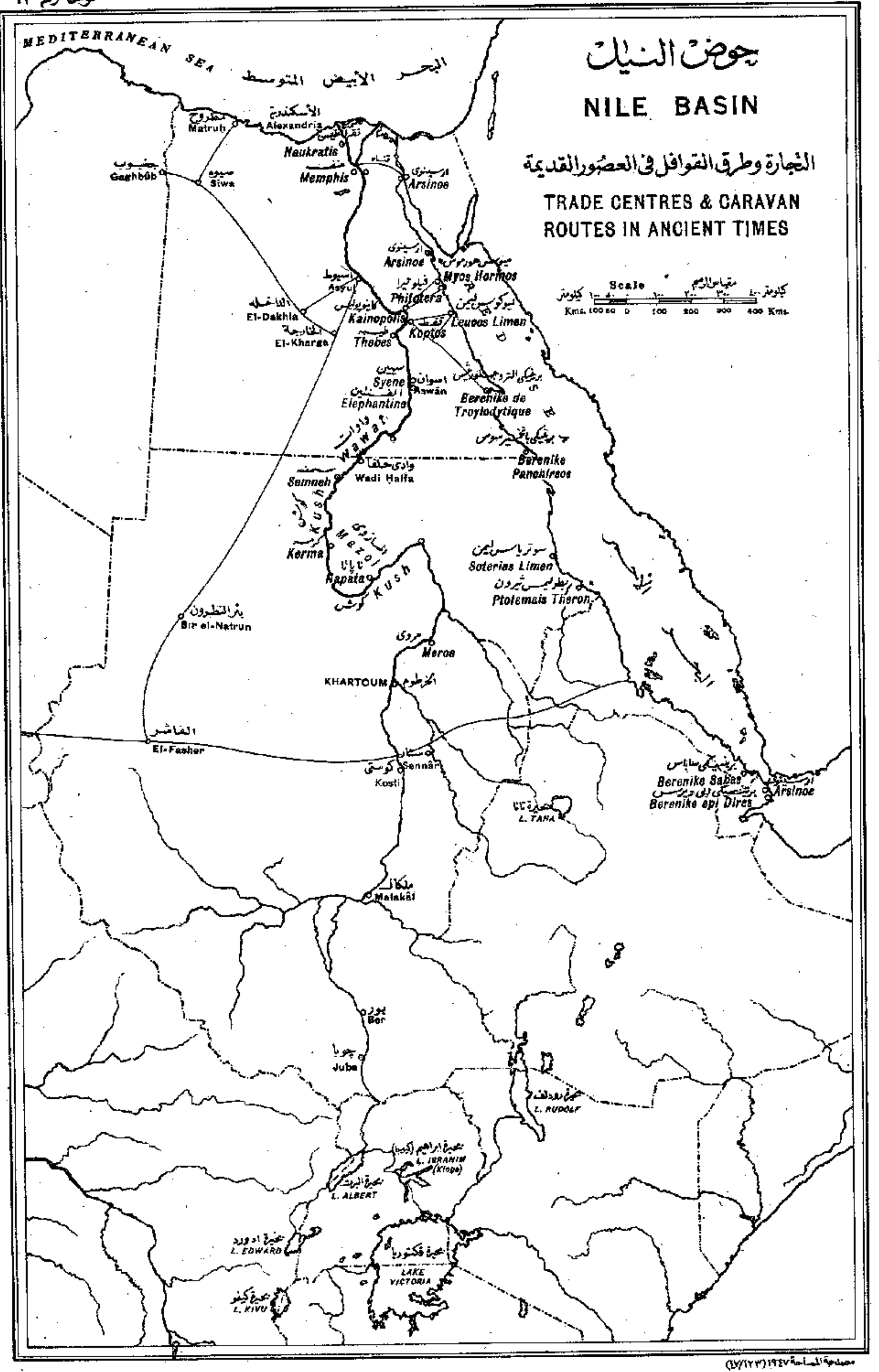
مصلحة المساحة ١٩٤٧ (١٢٣/١٧)

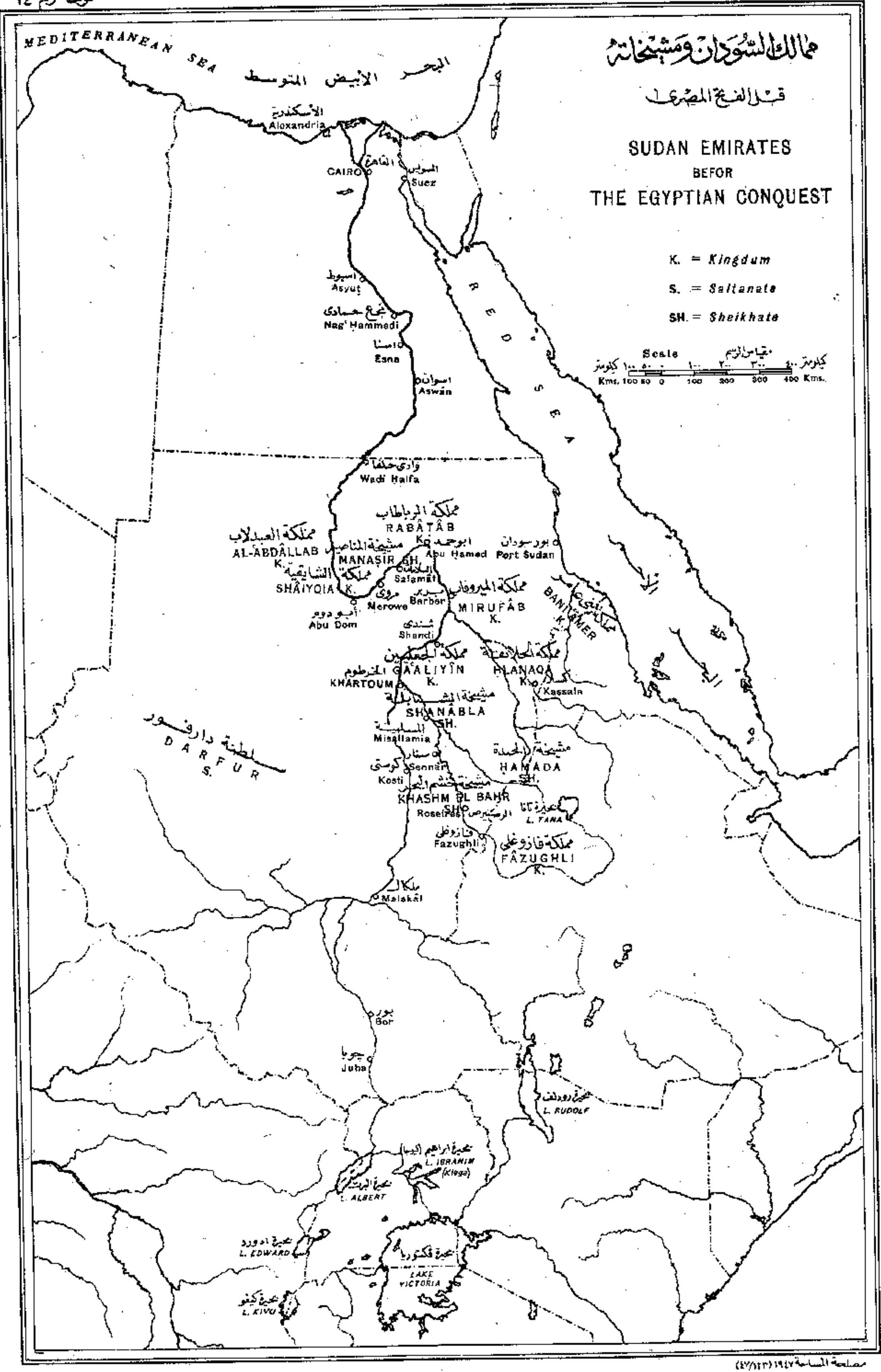

حدود مصر الجنوبية
في عهد تحتمس الثالث
(عن شرادر)
SOUTHERN BOUNDARIES OF EGYPT
IN THE REIGN OF THUTMOSIS III
(After Shräder)
Scale
مقياس الرسم
MEDITERRANEAN SEA
البحر الأبيض المتوسط
الأسكندرية
Alexandria
CAIRO
Suez
Asyut
Nag' Hammadi
Esna
Aswān
Wadi Halfa
Abu Hamed
Port Sudan
RED SEA
KHARTOUM
Sennar
Kosti
L. TANA
Malakal
Bor
Juba
L. RUDOLF
L. IBRAHIM (Kioga)
L. ALBERT
L. EDWARD
LAKE VICTORIA
L. KIVU


حدود مصر الجنوبية
فى عهد أمينوفيس الثالث
(عن شرادر)
SOUTHERN BOUNDARIES OF EGYPT
IN THE REIGN OF AMENOPHIS III
(After Shräder)
Scale
مقياس الرسم
Kms. 100 50 0 100 200 300 400 Kms.
MEDITERRANEAN SEA
البحر الأبيض المتوسط
الأسكندرية
Alexandria
CAIRO
Suez
Asyut
Nag' Hammadi
Esna
Aswân
RED SEA
وادى حلفا
Wadi Halfa
Abu Hamed
أبو حمد
بورسودان
Port Sudan
KHARTOUM
الخرطوم
Sennar
Kosti
L. TANA
خليج عدن
GULF OF ADEN
Malakal
Bor
Juba
L. RUDOLF
L. IBRAHIM (Kioga)
L. ALBERT
L. EDWARD
LAKE VICTORIA
L. KIVU
المحيط الهندى
INDIAN OCEAN

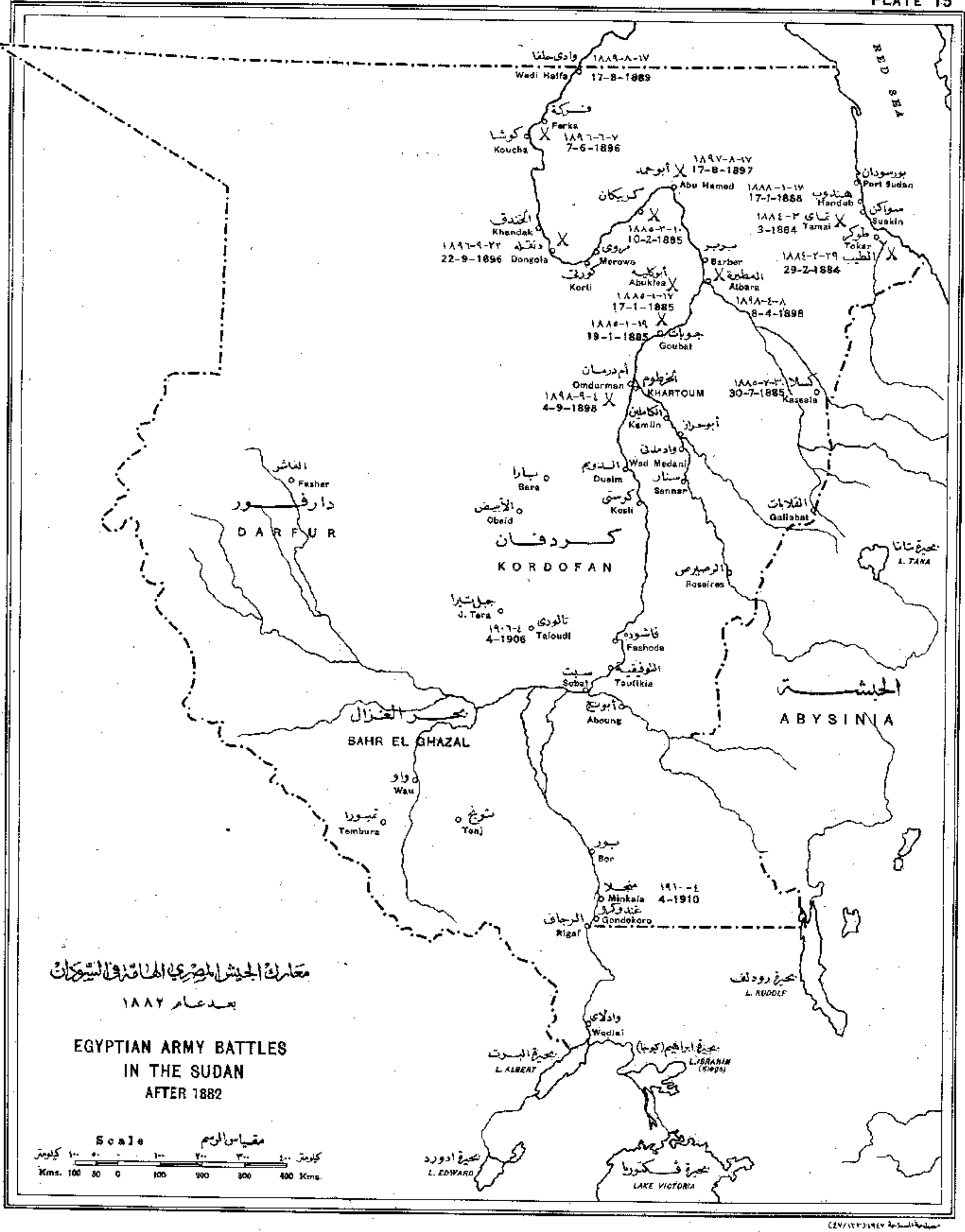


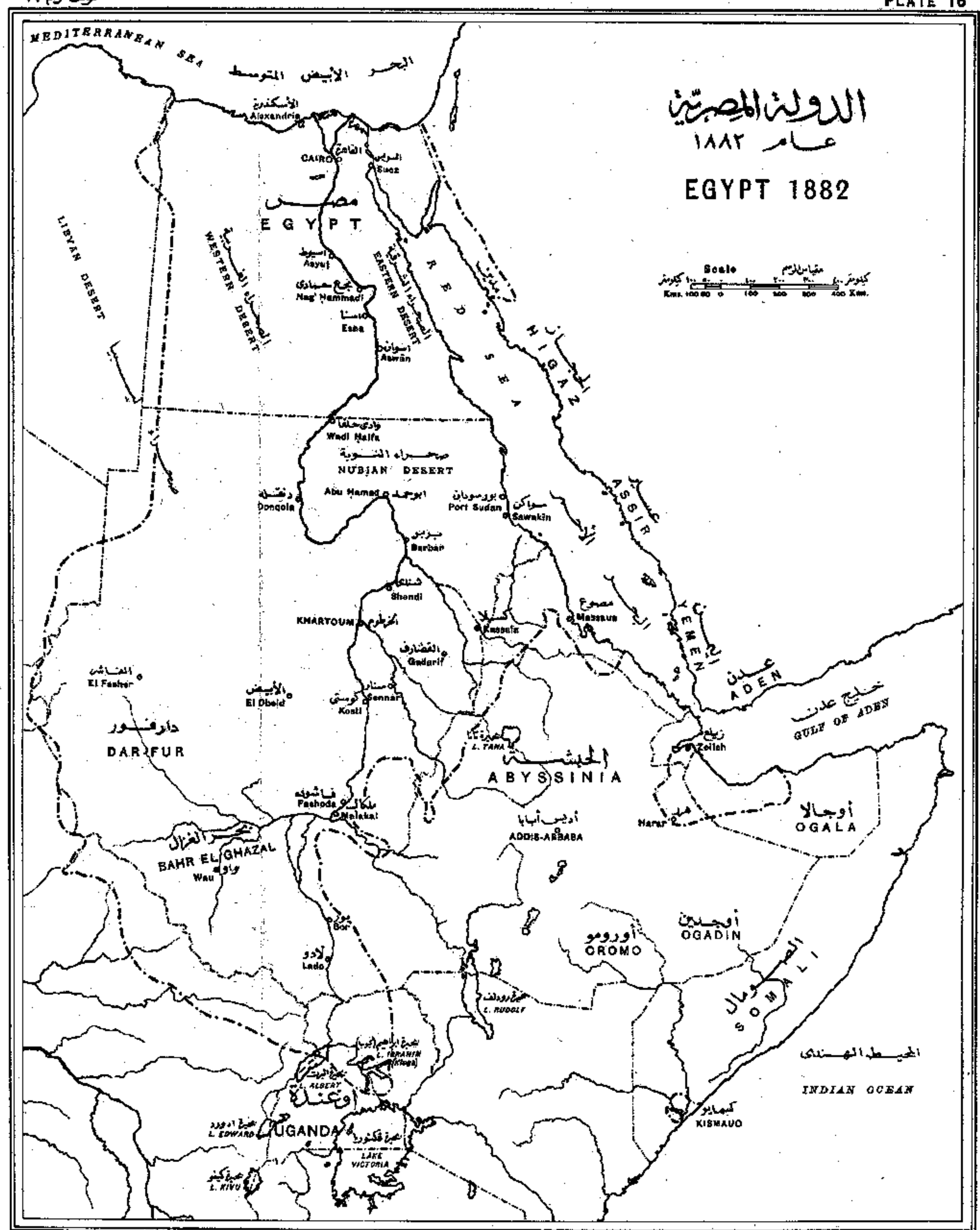
مصلحة المساحة ١٩٤٧ (٣/١٢٣)


حوض النيل
NILE BASIN
التجارة وطرق القوافل فى العصور القديمة
TRADE CENTRES & CARAVAN ROUTES IN ANCIENT TIMES
Scale
Kms. 100 50 0 100 200 300 400 Kms.
MEDITERRANEAN SEA
البحر الأبيض المتوسط
Alexandria
Matruh
Naukratis
Memphis
Arsinoe
Gaghbûb
Siwa
Asyut
El-Dakhla
El-Kharga
Arsinoe
Myos Hormos
Philotera
Kainopolis
Leucos Limen
Thebes
Koptos
Syene
Aswân
Elephantine
Berenike de Troylodytique
Wawat
Berenike Panchireos
Wadi Halfa
Semneh
Kush
Kerma
Napata
Soterias Limen
Ptolemais Theron
Bir el-Natrun
Meroe
KHARTOUM
El-Fasher
Sennâr
Kosti
Berenike Sabas
Berenike epi Dires
Arsinoe
L. TANA
Malakâl
Bor
Juba
L. RUDOLF
L. IBRAHIM (Kioga)
L. ALBERT
L. EDWARD
LAKE VICTORIA
L. KIVU



مصلحة المساحة ١٩٤٧ (٣٧/١٢٣)


RED SEA
وادى حلفا
١٨٨٩-٨-١٧
Wadi Halfa
17-8-1889
فركة
Ferka
كوشا
Koucha
١٨٩٦-٦-٧
7-6-1896
١٨٩٧-٨-١٧
أبو حمد
17-8-1897
Abu Hamed
كريكان
بورسودان
Port Sudan
١٨٨٨-١-١٧
هندوب
17-1-1888
Handub
سواكن
Suakin
١٨٨٤-٣
تاى
3-1884
Tamai
طوكر
Tokar
الطيب
١٨٨٤-٢-٢٩
29-2-1884
الخندق
Khandak
١٨٨٥-٢-١٠
10-2-1885
مروى
Merowe
دنقلة
١٨٩٦-٩-٢٢
22-9-1896
Dongola
كورتى
Korti
بربر
Barber
أبوكليه
Abuklea
المطبرة
Atbara
١٨٨٥-١-١٧
17-1-1885
١٨٩٨-٤-٨
8-4-1898
١٨٨٥-١-١٩
19-1-1885
جوبات
Goubat
أم درمان
Omdurman
الخرطوم
KHARTOUM
١٨٩٨-٩-٤
4-9-1898
كسلا
١٨٨٥-٧-٣٠
30-7-1885
Kassala
الكاملين
Kamlin
أبوحراز
ودمدنى
Wad Medani
الفاشر
Fasher
بارا
Bara
الدويم
Dueim
سنار
Sennar
دارفور
DARFUR
الأبيض
Obeid
كوستى
Kosti
القلابات
Gallabat
كردفان
KORDOFAN
بحيرة تانا
L. TANA
الرصيرص
Roseires
جبل تيرا
J. Tera
تالودى
١٩٠٦-٤
4-1906
Taloudi
فاشودة
Fashoda
سوبات
Sobat
التوفيقية
Taufikia
الحبشة
ABYSINIA
بحر الغزال
BAHR EL GHAZAL
أبونج
Aboung
واو
Wau
تمبورا
Tembura
تونج
Tonj
بور
Bor
منجلا
١٩١٠-٤
Minkala
4-1910
غندوكرو
Gondokoro
الرجاف
Rigaf
معارك الجيش المصري الماضية في السودان
بعد عام ١٨٨٢
EGYPTIAN ARMY BATTLES
IN THE SUDAN
AFTER 1882
بحيرة رودلف
L. RUDOLF
وادلاى
Wadlai
بحيرة البرت
L. ALBERT
بحيرة ابراهيم (كيوجا)
L. IBRAHIM
(Kioga)
Scale
مقياس الرسم
كيلومتر ١٠٠ ٥٠ ٠ ١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ كيلومتر
Kms. 100 50 0 100 200 300 400 Kms.
بحيرة ادورد
L. EDWARD
بحيرة فكتوريا
LAKE VICTORIA



مصلحة المساحة ١٩٤٧ (٤٧/١٢٣)

Date Due
